جامع شرح اسرار

از محمد معصوم قزوینی



حاشيه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لا تدركه المشاعر ولا تحويه النواظر ولا تحجبه السواتر ولا يغيره المنى ولا يكديه الاعطاء والصلوة على اشرف المكنات واعلى العقولات محمد خاتم النبيين وآله الطيبين اجمعين فيقول المفتاق الى الغفران العثار الذلال محمد الملقب بمعصوم الحسينى عصمه الله من الخطل وبلغه من طول الامل لما كان كمال الانسان الذى هو منتهى سلسلة تركيب الكائنات فى الارتباط بجناب مبدعه وباريه جل شانه علما وعملا بقدر ما يفى به طاقته من معرفته ومعرفة ما صدر عنه تعالى وكيفية حال النفس من تجردها وبقائها بعد البدن وغيرها من المسائل وكان القسم الالهى من كتاب الاشارات وشرحه مشتملا على لب تلك المسائل وعيونها اتفقت منى هذه الكلمات اثناء المطالعة ولقد اتفقت منى هذه الكلمات اثناء المطالعة ولقد اتفقت اليضا لى مطالعة رسائل كثيرة للشيخ الجليل وغيره ما وردت فى بعض المواضع ما يناسبه المرجو من الخلان ان يعفوا عن السهو والنسيان وعلى الله تعالى التكلان الشيخ الجليل النمط الرابع فى الوجود وعلله اقول لما كان المجلى فى صناعة البرهان



٨٤٦

ان لكل واحدة من الصناعات سيما النظرية موضوعا ومبادى ومسائل وموضوع الحكمة الالهية المطلقة الموجود العينى بما هو كذا اى ما يصدق عليه هذا الوصف البين بذاته ومسائله قضايا محمولاتها الاعراض الذاتية الغير البينية المثبتة بوسط لهذا الموضوع او لنوعه او عرضه الذاتى ومباديه قضايا يتالف منها البراهين مختلفة كل قسم من اقسام الحكمة النظرية يصح ان يجعل مسئلة لهذا القسم دون العكس وههنا دقيقة لا ينبغى ان يغفل عنها هى ان محمولات المسائل وان كانت اعم من موضوعاتها لكنها اعراض ذاتية لموضوع العلم اما بدون اعتبار التقابل او مع مشل الزوج والفرد للعدد فى الارثماطيقى وربما ينفع فى اشكالان احدهما ان موضوع الفلسفة الاولى ان كان مفهوم الموجود فمع عدم كونه موجودا عينيا يلزم ان يكون محمولات المسائل اعراضا غريبة لان محمول كل مسئلة اخص من هذا المفهوم وان كان ما يصدق عليه فالاكثر اعم فلا يكون ايضا اعراضا ذاتية الثانى انه لا شك فى ان اثبات الوجود مرتبة الهلية البسيطة والمسئلة مرتبة الهلية المركبة لانها ما يطلب به اثبات العرض الذاتى بوسط فاثبات وجود موضوعات ساير العلوم لا يكون مسئلة من هذا العلم وليس الكثير منها بينا بنفسه ولا مما يبين فى غيره مما فرغ الاول باختيار الثانى وملاحظة المساواة المطلقة سواء كانت على سبيل

قد يجعل كلمة الفقدم بكان البدنى ... دان الفرد ان يكون لا يكون مسئلة ... باعتبار تو اسطه الوسط ... منه

ابدات دالبيا التقاء ...

فى شرح المقاصد منه

التقابل اولا بين محمولات المسائل وموضوع العلم والغرض الثاني
بين موضوعات سائر العلوم محمولات لموضوع هذا العلم فان الموجود
العيني بما هو كذلك ينقسم الى واجب وممكن والموجود الممكن الى جوهر
وعرض والموجود الجوهر الى مادي وغيره بالقياس الى القسم وكذلك في العرض
ولقد اشار الى مثل ما ذكرنا في الالهيات من كتاب الشفا حيث قال
فهذا العلم يبحث عن احوال الموجود والامور التي هي له كالاقسام حتى ينتهي
الى التخصيص يحدث معه موضوع الطبيعي فيسلمه اليه والتخصيص يحدث معه موضوع
الرياضي فيسلمه اليه وقال في آخر الفصل الآخر من المقالة الاولى منها في
الجواب من اشكال فنقول ان هذه التي كانت موضوعات في علوم
اخر يصير عوارض في هذا العلم لانها احوال تعرض للموجود واقسام لم
يكون ما لا يبرهن عليه في علم يبرهن عليه هنا الى تمام ما بسطه في الكلام
فقال في الفرق بين موضوع العلم والمسألة والنسبة بينهما وكذا ابين
كل من المحمولين والموضوعين وان اي المحمولين عرض ذاتي لاي الموضوعين
في المسألة فانه يكفيك ذلك البسيط وظيفة صاحب صناعة البرهان
اذا عرفت هذا فنقول لما كان موضوع هذا القسم من الحكمة الامر العام
لجميع العلوم وكان اشرف اقسام المجردات لخلوها عن المواد والاستعداد
بالذات جعلنا في هذا الكتاب البحث عنها وعن البحث عن الماديات الا [illegible]

البسيط

بالعرض مثل الزمان والامكان الاستعدادي وسبق الحوادث
بعضها وتناهي ابعاد العقدي الجسمانية وغيرها لارتباط ما بين احوالها واحوال
المجردات كما ستعلم وصدرنا هذا القسم بالتنبيه والاستدلال على وجود
موجود عيني غير محسوس ايماء الى ان الاهم في هذا القسم البحث عن ما له
وارتباطه بما ذكر في آخر القسم السابق وليس غرضه اثبات موضوع
هذا العلم لبداهته باطل كما بين في صناعة البرهان ولا اثبات ان الاله تعالى
غير محسوس ليرد ان اثبات نحو الوجود بعد اثبات الوجود بل البرهان
على وجوده تعالى والرد على المخالفين في نحو وجوده تعالى يجيء مفصلا
قال المحقق قدس سره بل الا يكون ما رهنا الا آخره ان قلت المراد
من الوجود في صدر المطالب الوجود الانتزاعي البديهي التصوري اي المفهوم المصدري
العام فكونه جزءا من مفهوم الوجود المعلول وغير المعلول بديهي ومنعه مكابرة
او المعبر عنه بهذا اللفظ اي الحقيقة الواجبة ومقابلها الآن جيء فيكون
مشتركا لفظيا ليس فيه تشكيك اذ هو والتواطؤ من اقسام
متحد المعنى قلت المراد الاول وتشكيكه بالقياس الى معروضاته
التي هي حقائق مختلفة كما في سائر المشككات التي تصدق على
الحقائق المختلفة بالتقدم والاولوية والاشدية ومقابلاتها وسيجيء
تحقيقه بتحقيق يعني ويمكن ان يطرح مؤنة التشكيك من البين ويكون المراد

وضد التقابل بالايجاب والسلب القابل للتحقيق
تعلق بالسلب [illegible] الخ
والتشنيع [illegible] الفاعل الى [illegible] هو الملك
منه

بالوجود هو المأخوذ لا بشرط شيء وان الضمير راجع اليه كما هو الظاهر
وبثبوت العلة لهذا المأخوذ بهذا الوجه لا ينافي كون فرد منه غير
معلول وكذا لا ينافي القائه في ضمن فرد آخر بالمعلولية اذ الطبائع متصفة
بالمتقابلات باعتبار اتصاف الافراد بها وقد قيل المراد بالوجود
المطلق والضمير راجع الى الخاص على طريقة الاستخدام وقيل المراد بالوجود
الخاص والضمير راجع اليه ويدفعه ان المراد بهذا الوجود الخاص ان
كان الوجود الواجب فارجاع الضمير اليه غلط وان كان هو الوجود
الممكن فلا يلائم الالهيات سيما اثبات الواجب تعالى الا ان يتمحل وهو
ان يوجه المراد من قولنا الواجب موجود ان العالم المحسوس ليس موجود
الى غير ذلك ثم اقول وعلى جميع التقادير يجب ان يوجه المراد بالوجود
الموجود لا المفهوم المصدري الانتزاعي فان البحث عنه اولا وبالذات
لا يلائم كتب الحكماء سيما الالهيات فان موضوع الحكمة الموجودات
العينية وموضوع المسألة لا يباين موضوع العلم والانتزاعيات
يباين العينيات بهذا الاطلاق شايع فيما بينهم واما الحجة عليه في الالهيات
من كتاب الشفاء فله وجه آخر يظهر لمن تتبع ويؤيد ما ذكرنا قول الشيخ
انه قد يغلب على الاوهام ان الموجود هو المحسوس حيث جعل الموضوع الموجود
قد يغلب على اوهام الناس او اشارة الى ان الحقيقة القائلة

ان الموجود هو المحسوس من الموهومات وهي على ما في صناعة
البرهان القضايا التي حكم بها القوة الوهمية حكما والمراد بالناس
المشبهة والمجسمة فانهم لما الفت انفسهم بالمحسوسات واكبت
عليها الاشباح والعظام بها فان العظام عندهم ابعد من ان
كانه ليس لنفسه وجود آخر على ما قاله بعض الناظرين وهولاء
العوام ومن في مرتبتهم لا يريدون بغيرها احسوا وجود انضارت انفسهم
مغلوبة للقوة الوهمية والخيالية مقهورة لها بحيث لا تقدر على الحكم
على شيء لا تدركه انها ان القوتان ثم ان في قوله الموجود هو المحسوس
اشارة الى انهم ادعوا الاتحاد بين الموجود الخارجي والمحسوس فان
الضمير للفصل والعاد ليس والجزء ولم يقل الموجود محسوس او كل موجود
محسوس لئلا يتوهم في الاول انه في قوة الجزئية وفي الثاني
ان المحسوس اعم على ما هو شان القضايا المتعارفة في المحصورات
ما هو القسم وهو ادعائهم الحصر وقد بين الموجود والمحسوس
والرد عليهم في ذلك الادعاء وقوله وان ما لا يناله الحس بحقيقته
موضوعها عين نقيض محمول الاولى فان المحسوس ما يناله الحس و
محمولها كالازم لنقيض موضوع الاولى فالقضية كعكس النقيض للاولى
والعكس الصحيح على رأي الشيخ وليس بمحسوس ليس بموجود والمتاخرين

هو الركن الرابع من اركان الشكل الرابع للشيخ الرئيس ابي علي
مسلكه في كتابه المسمى بالشفاء
الاصغر منه

الى ذكرها للابانة مرادهم بسبيل الرد عليه وقوله وان ما لا يختص بمكان ١٥
اشارة الى زيادة ابانة مرادهم من المحسوس والمراد بالمكان
معناه العامي اي الجسم الذي يستقر عليه جسم آخر لا الاصطلاحي والبعد
مانعم ما فلذن عنها وبالوضع الاشارة الحسية لا الذي هو من
احدى المقولات التسع اي نسبة بعض اجزاء الجسم الى بعض اجزاء آخر
او الى امر آخر خارج فان وجوده وتخصيص الجسم به مما يخفى على غير الحكماء
مطلقا وقوله كاحوال الجسم اراد بها الكيفيات المحسوسة وبما سائر
احوال الجسم من الكميات والكيفيات الغير المحسوسة وسائر المقولات
النسبية فلاحظ انما من الوجود عندهم مجمل قولهم في معنى الموجود انه
ما يختص بمكان او وضع اي اشارة اما بالذات او بتبعية ما هو فيه
ولعله منحصر في الجسم والكيفيات المحسوسة فكل موجود حقيقي عندهم اما جسم
محسوس او كيفية محسوسة تفرض وجوده اراد بالفرض
التجويزي لا التقديري لان تقدير المحال ليس بمحال الا ان يكون عدم
تقدير المحال على رايهم محالا لفرط جهلهم وانكارهم للحق وانت
ستاتي لك اشارة الى ذكر المنبه الدال على بطلان قولهم وتقريره
على طريق ما ياسب صاحب الحكمة ان يقول لما كانت المساواة
بين الشيئين مستلزمة لصدق الايجاب الكلي من الجانبين كان قولهم الموجود

هو المحسوس بمنزلة قولنا كل موجود محسوس وكل محسوس موجود
وقد اخطاؤا في الاول اشارة الى وجه خطائهم وهو التنبيه على صدق
نقيض هذا الايجاب الكلي ومبناه على مقدمات اوليها ان
المحسوسات موجودة وهي ضرورية وثانيها ان صدق الطبائع
حيث هي لا بشرط شيء عليها ليس على سبيل الاشتراك اللفظي
بل على سبيل الاشتراك المعنوي او تلك اما ضرورية واتفاقية
او في مرتبة ما الشارحة بان يقول لا يعني بالطبيعة الانسان الا
المؤلف من الحيوان والناطق وهذا المعنى يحمل على جميع افراده
المحسوسة وثالثها ان هذا المعنى المحمول الصادق على الجزئيات موجود
في العين وفيه اشكال عويص سنشير اليه ورابعها ان هذا الموجود غير
المحسوس وذلك بين بعد اثبات الوجود ومحصل الكلام ان الطبائع
المحمولة موجودة وهي ليست بمحسوسة فبعض الموجود ليس بمحسوس وهو
نقيض ذلك الايجاب الكلي وجه المجيب اذا ادى التفتيش
عن الشيء الى اثبات نقيضه وكل متخيل اه المدعى ان كل
ما هو محسوس متخيل فهذه العوارض ولما كان هذا الحكم بينا جدا
في المحسوس تعرض لذكر المتخيل فانه ليس بمثابة المحسوس العيني في
ظهور اختصاصه بالعوارض وان كان هذا الحكم فيه ايضا بينا بادني التفات

فيه اشارة الى عدم المساواة بين الحمل
هنا وقوله لاشتراك الطبيعة اي جنبة
لعيب الاحتمال فتامل ١٢ منه

بمعنى واحد موجود وحدة هذا المعنى المحمول مسلمة بحكم البداهة
وكذا وجوده الذهني بعد اقامة البرهان عليه واما وجوده العيني المغاير
لوجود الاشخاص مغايرة عينية فباطل كيف وهو يهدم اساس البرهان
فان المحمول في القضايا الخارجية عين الموضوع بحسب العين والموضوع
الاشخاص المحسوسة فلا يثبت موجود غير محسوس في العين على ما هو
المدعى لا يتوجه لا ايراد على المنع لانا نقول نعم اذا لم يعارض البرهان
لكن نقيض لا محالة اذ هذا الاختصاص في المحسوس الماهية ذو ذلك
في المحسوسات المنحصرة انواعها في افرادها او بعوارض غريبة خارجية
عن الماهية كالاستعداد والحركة والزمان وغيرها وكالمادة المحل او المتبع
في الخيال على النحو المخصوص بل معقول صرف اي مجرد صرف
لانه موجود في العقل والا لانتقض الحكم بوجوده في الخارج
على المحسوسات اه اما دونها المحسوسات الحقيقية وما في حكمها ليلائم قوله
نقلا عنهم ان الموجود هو المحسوس وما في حكمه واما كان المخيلات في حكم
المحسوسات لاختصاصها بالعوارض المذكورة واستحالة انفكاكها عنها
من حيث هي محسوسة او مخيلة او بعرض غرابة وهو وهذا لا يبقى
الكلام من تحقق وهو ان يحمل المحسوس على المحسوس بالذات ليصح ارجاع
الضمير في قوله بالذات غرابة اليه ثم يراد بالغير في قوله وهو اما جسم

المحسوس المطلق ليستقيم ويندرج فيه الجسماني والجسمانية
المسباني وان كان اعم من الكيفيات المحسوسة لكنهم لا يقيدون
بموجود غيرها على ما سبق الايماء اليه لا من حيث هي عامة بانها
من حيث انها عامة موجودة في العقل فقط ومن حيث هي خاصة
يكون عين الافراد الذي هو جزء من زيد فيه انظار وشكوك
اذ الجزئية العقلية غير نافعة والخارجية باطلة وايضا الحكم بالجزئية
بناء في الحمل فلا يصح ان يتوجه وهو الانسان المحمول على الاشخاص والعقل
فان معنى الحمل الحكم بالاتحاد والمتغايرين في الوجود واذا حمل الانسان
على زيد او على هذا الانسان كان عينهما وهما موجودان محسوسان
فلا يتم الاستدلال به على ان هناك موجودا غير محسوس في العين والملازمة
في قوله والا فلا يكون هذه الاشخاص اناسا ممنوعة فان العرضيات
قد يكون محمولة على الموجوديات وايضا قوله ومع هذا يستحيل ان يكون معقولا
على الانسان لا يكون كذلك غير مسلم فان زيدا يحمل على هذا الانسان
فيوضح هذا الانسان زيد وان كان له في كل زمان او آن اين او
او وضع منفصلين عن سابقهما نعم لو كان كل من الوضع والاين المتعينين
مخصوصا غرابة ولازما لذاته بحيث لا يتخلف عنها كان الكلام صحيحا والتي
له اغرابة فان لزوم الشيء او غرابته لا يستلزم اختصاصه بالاين والوضع

المعينين م

ثم يستلزم استدعاءه ايناما ووضعاما ولايناما في ذلك خصوصا اختصاص
بعض الاجسام بما يجب بهيئة فان عرضنا رفع الاستلزام الكلي
وان الا فلا يكون هذه الاشخاص اه وعورض بانه لو كان
موجودا في العين لكان اما عين الاشخاص او غيرها فان كان
عينها فهو محسوس على انه قد حكم بالجزئية وان كان غيرها فلا يكون
كليا لامتناع وجوده في الخارج فهو جزئي والجزء يباين التقابل
في الوجود الكل احدهما على الآخر بالضرورة لا من حيث
هو حيوان اه لابد في هذه العبارة من عناية وتحمل
او واحد قد سلب ما اخذ ايا رالى ان قيد الوحدة لبيان
الاطلاق وان المراد بكونه واحد الحقيقة اخذه لا بشرط شيء
فان الاول يوجد اه اقول وجود طبيعة الانسان في ظرف الوجود
مسلم لكنه في العين عين الفرد المحسوس فلم يثبت موجود مجرد
وقد كرر الكلام فيه واعترض ايضا بانه يلزم من هذا كون جميع الانواع
الاجسام من الحيوان والنبات والجماد وانواع الاعراض
مجردا عن المكان والجهة غير محسوس وهذا الكلام عجيب انتهى وايضا
يلزم ان يكون الطبائع المجردة للنبات والحيوان والجماد والاعراض
جميعا عاقلة مدركة للكليات لما سبق من ان كل مجرد عاقل وقول

بيان اشكال على الشيخ

كلام الشيخ في هذا الفصل لايلائم الا مذهب القائل بالمثل
المعلقة بحسب الظاهر اما اذا تأمل حق التأمل ولوحظ الحل سقط
هذه الاحتمال ايضا وبالجملة فهذا التنبيه لا يخلو عن تشويش واضطراب
وهم وتنبيه ما ذكره من الوهم شبهة منع او معارضة
للمقدمة القائلة ان الانسان المحمول غير محسوس وحاصله ان نوع
الشبهة لما وقعت اذ ناسهم في المحسوسات زعموا ان الانسان
هو هذا الهيكل المخصوص المحسوس المؤلف من الاعضاء المخصوصة
بالوضع والكم والكيف وساير الاعراض فلا يكون مجردا فلم يثبت
موجود مجرد والجواب المنبه ان توجه نقل الكلام الى الاعضاء مثلا
فنقول كل من هذه المحسوسات من الاعضاء يقع عليه اسم واحد
لا بالاشتراك العرفي ونسوق الدليل فان عادوا وقالوا
ان اليد مثلا انما هو بمالة من العظم والجلد والرباط وغيرها فلا يكون
مجردا قلنا نسوق الكلام في اجزاء الاجزاء ولاريبة في انها تكون
متناهية كالحال في الانسان نفسه لما كان مدعى الشبهة
باطلا بادنى التفات من العقل لم يشتغل بتحقيق الحال في معقولية
الانسان وطريق الدفع على التحقيق ان توجه انما ربما يعتقد دوي حجة
انه حساس ناطق ويعتقد الحساس على وجه يصدق على جميع الحواس

لم يشتغل بايضاح القول اه يحتمل ان يكون ايضاح القول
فيها ما اسلفناه ويحتمل ان يكون ايضاح القول الحق فيها ان الانسان
يطلق على ثلثة معان بحسب تفاوت الافهام والاذهان فمن وقف
وهمه على المحسوسات زعم ان الانسان هو هذا الهيكل المحسوس
ومن راى لغير المحسوس وجودا ولم يثبت عنده ان المدرك للكليات
لابد ان يكون مجردا زعم ان الانسان هو هذا الهيكل مع النفس كما
هو المشهور في حده هو الحيوان الناطق ولا شك ان الناطق
وصف للحيوان ومعناه الشهود المدرك ومن صح عنده ان
الجسم والجسمانيات لا يكون عاقلة البتة راى ان الانسان
هو الجوهر المجرد المدرك للكليات المدبر للبدن المركب والشيخ لم يتعرض
لشيء مما ذكرنا ههنا لاحتياجه الى مقدمات وبراهين كثيرة
غير لائقة بهذا الموضع بل لكل موضع يجيء بيانه فيه بدخل
في الوهم والحس ذكر الوهم يشعر بتعميم المحسوس في صدر البحث و
اعلم ان الحس والوهم قد يراد بهما معناهما المصدري اي الاحساس
والتوهم وقد يراد بهما القوة الحاسة والقوة الواهمة وهو المراد
ههنا فمحصل القياس الشرطي انه لو كان كل موجود داخلا في الحس
والوهم اي مدركا للقوة الحاسة والواهمة لكانت ما ان

وربما غير اشعور بانه نفس ناطق
والعقليات مدركة ان الانسان
منه

القضيتان الموجودتان للحيوانات محسوستين او موهومتين
كذب التالي يعرفنا كذب المقدم ولكان العقل المراد
بالعقل في هذا التالي المعنى المشهور عند الجمهور وهو على ما ذكره المعلم
الثاني في رسالة المسماة بمعاني العقل جودة الروية في استنباط
ما ينبغي ان يؤثر من خير ويجتنب من شر وقال الشيخ الرئيس
في رسالة المسماة بحدود الاشياء قد يقع عقل لقوة بها يجود التميز
بين الامور القبيحة والحسنة ويقع عقل لمعان مجتمعة في الذهن
تكون مقدمات يستنبط بها المصالح والاغراض ويقع عقل لهيئة محمودة
للانسان في حركاته وسكناته وكلامه واختياره فهذه المعاني
الثلثة هي التي يطلق عليها الجمهور اسم العقل انتهى واما العقل المستعمل
عند الحكماء والمتكلمين فليس بمناسب في هذا المقام اذ وجوده
ليس بينا عند المشبهة ومن اراد تفصيل القول في معاني
العقل المعتبرة عند الحكماء والمتكلمين فعليه بمطالعة كتب الشيخ الرئيس
والمعلم الثاني الذي هو الحكيم الحق اه اراد بالحكيم الحاكم بالعقل
الى الاوليات وبالنظريات بواسطتها ووصفه بالحق بمعنى صادق الحكم
في الاوليات والنظريات المنتهية اليها فلو كان ذلك الحاكم

فيه سؤال التلميذ عن الرئيس

موهوما لم يبق فرق بين التصديقات الحقة والوهمية ومما يناسب
المقام انه سأل تلميذ الشيخ الرئيس الحكيم بهمنيار اياه وقال لا يمتنع
ان يحصل القوة العقلية في الوهمية فلا نشعر بها واظن اني استشعر بذلك
قال الشيخ في الجواب سبحان الله نعم ما يحفظ القوة العقلية ببال
الوهم الا انه من حيث هو مسموع وتحقيق هذا الجواب يحتاج الى
مزيد تامل وتدبر   والوهم والموهوم اه بل بين المحسوس
والمخيل والموهوم فانه اذا اختلج ولم يميز مرض الجنون كما هو المشهور
عند الحكماء   واما طبايعها فليست اه   حمل الشارح

قاله الشيخ في التعليقات رحمه الله

المحقق الكيفيات المذكورة على ان المراد بها طبايعها لئلا يرد ان
اشخاصها موهومة واعترض بعض الشارحين بان التنبيه على
وجود الطبائع قد مر ذكره فيكون هذا التنبيه مستدركا اقول قد
سبق منا ايماء الى ان الشبهة لا يردان لغير الاجسام والكيفيات
المحسوسة وجودا فالتنبيه الاول كان للاشارة الى وجود جوهر غير
جسماني وهذا التنبيه للاشارة الى وجود كيفية غير الكيفيات المحسوسة
وهي طبائع المذكورات ومما قررنا ظهر ان المراد بالحس والوهم الضعيف
طبائع الحواس والواهمة بقي ههنا اشكال صعب وهو ان طبائع تلك

دفع اشكال وارد واه

الكيفيات

الكيفيات ليست جواهر بالضرورة فهي اعراض فان لم تكن قائمة
بالموضوع فهي ليست اعراضا وان قامت بالموضوع فهي الاشخاص
ضرورة ان كل عرض قائم بالموضوع متشخص وجزئي واما حدود تلك
الكيفيات فمذكورة في الكتب ولا فائدة في ايرادها هنا
تنبيه كل حق اه   هذا التنبيه لا يخلو عن انغلاق اذ قوله
حق ان حمل على معنى صاحب الحقيقة كما هو الظ اذ الضماير الراجعة اليه
حتى يكون المعنى فصاحب الحقيقة واحد فلا يخفى فساده فان صاحب
الحقيقة الافراد وهي مشاركة فيها وكثيرة لا الطبيعة الماخوذة لا بشرط
شيء فانها الحقيقة لا صاحبها وايضا فتسمية هذا الفصل بالتنبيه
لا يلائمه فان ما تقدم انما كان لوجود الطبائع وان حمل على معنى الطبيعة
المجردة او على معنى ذي الحقيقة وجعل جهة وحدته عدم الاشارة اليه
الحقيقة على طريق النعت بالمتعلق كما هو خلاف الظ ورد عليه ان
المفيض يفيض وجود الاشخاص ويوجدها والطبائع لا بشرط شيء
من حيث هي كذا ليست باثره مفيض ولا بتاثير مؤثر شيئا
على راي الشيخ وايضا يصير حاصل الكلام انه اذا كانت الطبائع
موجودة غير محسوسة تكيف لا يكون مفيض وجود الافراد كذلك
ولا يخفى عدم استقامته فتدبر   واعلم ان مقصوده اه

حمل مقصود الشيخ على ما ذكره لا وجه له اصلا فان اثبات ان مبدا
الوجود موجود اعني اثبات الواجب تعالى مذكور بعد ما ذكره في التنبيه
الصدر بقوله اما ان يتسلسل كما اعترف به الشارح المحقق هناك
واثبات انه غير محسوس فيشبه اثبات الوجود باطل بل هذا الاثبات
بعد الاثبات الاول كما فعله الشيخ وستطلع عليه فالوجه في
ايراد هذه المسئلة في صدر هذا القسم ما اومانا اليه فحكم بان
البيان اقناعي حكم بان البيان اقناعي صحيح الا ان الغلط
في سبب الاقناعية فانه ظن ان القياس تمثيل وليس كذلك
لان التمثيل على ما قاله الشيخ الرئيس في منطق الشفاء وغيره يكون
من اربعة حدود اكبر كلي واوسط كلي وهذا الاكبر محمول على الاصغر
وعلى شبهه وهما جزئيان فانه يوجب حكما على جزئي بوجوده في جزئي
افراد جزئيات اخر والموضوع فيما نحن فيه كلي فليس اياه وانما ان
البيان اقناعي لان المقدمة المنتجة او المشتملة على الاخذ ما لا يليق
والاولى ان يجعل القياس برهانيا فان ههنا احكاما غير محصورة على
كل حقيقة ليس ولا واحد منها محققا حكما كليا على كل حقيقة اه
بما صرح في ان المراد بالحق الحقيقة وقد صرح سابقا بان المراد
ذو الحقيقة باعتبار مهية وحقيقة لا لبين ان الموجود اعم من المحسوس

وكان

وكان قد عنون النمط بالوجود وعلله اشار في هذا الفصل
الى احوال الوجود من حيث هو معلول للعلل ليتأتى بذلك
الى اثبات الواجب تعالى الذي هو المقصد الاعلى في جميع العلوم واعلم
ان موضوع الحكمة الالهية لما كان هو الموجود في العين مطلقا و
محمولات مسائلها الاعراض الذاتية للموجود المطلق عطف الشيخ الحقيقة
على المهية اشارة الى انه بحث عن حال المهية الخارجية لا المطلقة
ولا العقلية والاعتبارية اذا عرفت هذا فنقول الحقائق العينية
اما مركبة واما بسيطة والمركبة معلولة الحقيقة والوجود جميعا لافتقار
الحقيقة المركبة الى اجزائها لا لاستلزام افتقارها في تلك الحقيقة الى الجاعل
ليرد انه ينافي التحقيق الذي اختاره الشيخ واما علل المركبة معلولة
الحقيقة والوجود جميعا ضرورة افتقارها في نفسها الى الجزئين وفي
وجودها الى الفاعل والبسيطة معلولة في وجودها فقط فكل معلول
الحقيقة معلول الوجود اذ كل مركب ممكن معلول في وجوده ولا منعكس
اذ من المعلول وجوده ما هو بسيط غير معلول الحقيقة ويكون
جزءاه لا بعد ان يتوهم فيه اشعار بان العلتين المذكورتين سبق
جزءان من حد المثلث ومبناه على ان اجزاء الحد لا يجب ان يكون
اجناسا وفصولا بل الاجناس والفصول اجزاء من الحدود العقلية للمهيات

واما الحدود التي تذكر للمقاييس العينية كالنوع المثلث سطح احاط به ثلثة
خطوط او كنوع البيت هو المؤلف من السقف والجدار فانما تذكر فيها
الاجناس والفصول الحقيقية واطلاق الحد والمحدود على الاعم شايع
كما هو المنقول عن الشيخ في الحكمة المشرقية   وعلى هي العلة الغائية
قوله لما كان المفتقر الى الفاعل اعم من المفتقر الى الغاية فان الافعال
الصادرة عن الطبيعة فاقدة للغاية على المشهور اذ يشترط فيها الشعور
الفاعل وقصده ايا ما تحتمل الترديد وتأخر الغاية عن الفاعل
من العلل الموجبة   فيه نظر لانه ان اراد بالموجبة المستقلة
بالايجاب فالعلة المستقلة بالايجاب ليست الا التامة سواء كانت
مركبة او بسيطة كما في الصادر الاول تعالى وان اراد ما له دخل في
الايجاب بان يتوقف عليه الايجاب دخل فيها الحوامل والقوابل
بجميع الشروط وارتفاع الموانع ويمكن ان يكون المراد المعنى الثاني
والحوامل والقوابل انما يفيد امكان المعلول بالقياس اليها انفسها
وان كانت بالقياس الى انضمامها الى غيرها من العلل تفيد الوجوب
ولذلك تسمعهم يقولون ان نسبة القابل الى مقوله الامكان
والجنس والفصل اي الجنس الطبيعي والفصل الطبيعي وان كانا مقومين
للنوع الطبيعي كالحيوان والناطق للانسان فنسبة الاول داخلان في

في علل النوع لضرورة الحمل بينها وتباين العلة والمعلول فماني الشرح
ويمكن ان يكون اخراج الجنس والفصل لا لاحتياج الى ما ذكره لخروجهما من
موضوع العلم فانهما انما يكونان مقومين في العقل والمبحوث عنه الامور
الخارجية واما قيدنا المثلث بالطبيعي اذ التقسيم الظاهر انما يجري فيه والاحتمالات
الاخر من حيث التقسيم وعدمه موكولة الى صناعة الميزان
فانه كم وذلك لانه سطح احاط به ثلثة خطوط واما التثليث اي هيئة
تحصل من احاطة ثلثة خطوط بالسطح فهو من مقولة الكيف
لا انهما ليسا بمقولين عليه المعتبر في الجنس والفصل حمل كل منهما على
النوع وعلى الاخر واما اذا حمل الاجزاء فقط على المؤلف كالنوع
المثلث سطح فمجرد ذلك لا يكون جنسا وبعض المتأخرين في
حمل الاجزاء الخارجية كلام تركناه مخافة الاطناب   ولم يذكر
الموضوع اه اي لم يذكره صريحا والا فهو مندرج في علل الحقيقة كما سبق
فانها اما عنصرية او صورية والعنصرية على ما في الشفاء فقد تعم الموضوع قال
فيه المبادي من جهة خمسة ومن جهة اربعة لانك ان اخذت
العنصر الذي هو قابل وليس جزءا من الشيء غير العنصر الذي هو جزء
كانت خمسة وان اخذت كليهما شيئا واحدا لاشتراكهما في معنى
القوة والاستعداد كانت اربعة   الى ان الغاية لا تفيد وجودا

هذا الاشارة انما استفيدت من قوله التي هي علة فاعلية للعلة الفاعلية
تنبيه لما تبين في الاشارة السابقة ان المعلول قسمان المعلول
في حقيقته والمعلول في وجوده واستبان ان الاحتياج في حقيقته اخص
من المعلول في وجوده اشار الى الفرق بين الحقيقة والوجود المعلولين
ليتم الكلام ويتوجه الى المرام   علل يفتقر الشيء اليها اه
الفرق بين علل الحقيقة والوجود كان غرضا اصليا في الاشارة
السابقة لا في هذا التنبيه فان الغرض منه ان الوجود في الممكنات
زايد على حقايقها كما عرفت به المحقق فالاولى في تعقيب الاشارة
بالتنبيه ما ادوما اليه   في الخارج والعقل الاولى اسقاط العقل
فان العلل التي يفتقر اليها الشيء في العقل الجنس والفصل وقد
اخرجها وايضا الكلام في الحقايق العينية   واعلم ان المعلولات اه
لما كان مبحث العلة والمعلول وتفصيل الكلام فيها من مهمات
المطالب الحكمية اوردت نبذا من المباحث المتعلقة بها زيادة
للاستبصار فنقول كل موجود في الخارج اما غير محتاج الى الغير او محتاج
اليه والثاني يسمى معلولا وكل معلول في الخارج فله مهية عقلية والبرهان
عليه ان كل معلول عيني ممكن وكل ممكن فله مهية عقلية فان الامكان
اما سلب الضرورة عن الوجود والعدم للمهية او مستلزم له فلو لم يكن

للمعلول الشخصي مهية عقلية لكان بحت الوجود فلم يتصور سلب
الضرورة فان ثبوت كل شيء لنفسه ضروري سيما في الحقيقيات
وايضا فان مناط الاحتياج الى العلة يجب ان يفقده
المعلول في مرتبة ذات العلة والا لم يبق العلة علة ولا المعلول معلولا
فلو لم يكن للمعلول العيني مهية عقلية لكان بحت الوجود الذي
هو حقيقته على هذا الفرض غير ثابت له في مرتبة ذات علته فان
المناط في الاحتياج هو الوجود فيكون ذاته ليس ذاته في تلك
المرتبة وهو فاسد فان كل حقيقة انما هي تلك الحقيقة ولذلك تسمعهم
يقولون المهية من حيث هي ليست الا هي وايضا تكون منافية
من الاتصاف بالعدم الذي هو نقيضه فيكون واجبا لا ممكنا
الى غير ذلك من البراهين اللائحة المسطورة في كتب الحكماء
وكل مهية فاما بسيطة او مركبة والمركبة تحتاج الى الاجزاء العقلية
والعامة والبسيطة اليه فقط هذا حكم المعلول في العقل واما في الخارج
فنقول كل معلول خارجي فله موجد خارجي بالضرورة والموجد اما مختار
او غيره والمختار اما ان تكون اختياره عين ذاته او زايدا عليه
وايضا المعلول اما بسيط او مركب من الاجزاء العينية والبسيط اما عرض
واما جوهر وكذلك المركب كالمثلث والجسم والعرض البسيط الصادر

من المختار باختيار زايد يحتاج اليه والى الموضوع وغاية زايدة
والعرض المركب الصادر عنه يحتاج مع تلك المذكورات الى كل
من الاجزاء والجوهر البسيط الصادر عنه يحتاج الى الفاعل والغاية
والمركب اليها والى كل من الاجزاء والموجد في هذه المراتب لو
كان غير مختار وغير مريد كان العلل في كل مرتبة فاقدة للغاية المفسرة
بالمشهور واذا كان مختارا او مريدا باختيار وارادة غير زايدة
على الذات كما هو الحق في الموجد الفاعل المرح تعالى بالاستحقاق
كان العلة الفاعلة بعين الغاية وهو الاول والاحتياج بحسب
بعض المعلولات الى الشروط الاخر ورفع الموانع لا يقدح فيما نحن
فيه فان المراد بالفاعل هو المأخوذ مع الشرائط المعتبرة فيه من حيث
هو كذا وايضا تلك الشروط وذلك الرفع وان كانت ايضا مما يتوقف
عليه صدور المعلول لكن العمدة الكبرى فيما يحتاج اليه ما ذكرنا ولانم نحو
العلة التامة اما عين العلة الفاعلية وهي الواجب تعالى بالقياس
الى المعلول الاول لا غير او غيرها بان تكون الفاعلية جزئها وهي الواجب
المقدس بالقياس الى ساير الموجودات وقس الموجد على المختار
وكن على بصيرة في هذا المبحث ينفعك في ساير المباحث
الى علة توجده ان اراد بالعلة التامة دخل فيها الموضوع فيكون

ذكره عبثا وان اراد الموجد الناقص بقي الغاية خارجة عن الامر
المحتاج اليها ولكن الدفع بالغاية والمتحل فان قيل لعل المراد
بالموجد الذي يكون هو عين الغاية قلت ثم يخرج الاعراض
المحدثة على ما سيجيء على ان هذه الارادة ينافي الاشارة الى
منتهى المعلول لا يخلو من شائبة   الى علة توجده فقط لا يخفى
وروده مثل ما ذكر عليه من خروج الغاية الا ان يراد بالعلة العلة
التامة ليدخل فيها الغاية   لم يتعرض لذكر هذا القسم اي لذكر
احكامه وخواصه وبيان احتياجه الى اي امر واما التعرض لاصله
فهو في الاشارة السابقة المتقدمة على تلك الاشارة فان قوله
فقد يكون معلولا بحسب حقيقته يعم العرض والجوهر المركبين كالجسم المثلث
المضروب مثلا وقوله وقد يكون معلولا بحسب الوجود يعم ايضا العرض
والجوهر البسيطين فلما كان المعلول بحسب الحقيقة معلولا بحسب الوجود من غير
عكس كما سلفت منا الاشارة اليه كان تخصيص القسم الاول بانه معلول
الحقيقة تخصيصا احتاجيا بالقياس الى الثاني فلا ينافي كون الاول
معلول الوجود ايضا ثم يخرج الاقسام الاربعة للمعلول كما ذكرنا منه
والعلة الموجبة في هذا القسم آه   كلام الشيخ الرئيس في
هذه الاشارة وكلام الشارح المحقق بحاذيه مبناها على الكلام من الامر

واما على التحقيق المرضي عند الشيخ وساير الحكماء فالعلة الموجدة
لجميع ماسوى الله تعالى هو تبارك وتعالى وتقدس اذ لا مؤثر
في الوجود الا الله تعالى ولقد احسن الشيخ الرئيس حيث اشار
اشار الى التحقيق المرضي بعد هذا الكلام في الاشارة الآتية
بقوله ان كانت علة اولى فهي علة لكل وجود اه   والعلة
الغائية التي لاجلها الشيء اه الفعل الصادر عن الفاعل اما ان يقارن
الشعور والارادة اولا والثاني في الافعال الطبيعية والاول اما ان
يكون له غاية مقصودة لفاعله اولا والثاني يسمى عبثا والاول
اما ان يترتب الغاية عليه على الفعل اولا والاول يسمى باطلا
مقولة بهيئتها ومعناها لعلية العلة الفاعلية مشترك بين هذين
القسمين وقوله ومعلولة لها في وجودها اشارة الى القسم الاخير
منها وقد بسط الكلام في هذه الاقسام في الالهيات من كتاب
الشفاء مع البسط فمن اراد الاطلاع على حقيقة الحال في العلة
الغائية والفرق بين الفعل الباطل والعبث والعرض والغاية
والجزاف والاتفاق وغيره فليرجع اليه   اعني كونها شيئا اه
تفسير المهية بالشيئية واثبات مغايرة للوجود محاذاة لما في الشفاء
وقد يفسر ما به الشيء هو هو اي الطبيعة لا بشرط شيء وقد يفرق

بين المهية وما هو وهو اصطلاح آخر عندهم   على ماسيأتي
اه وهو ان المعلول ان سبقه عدم فهو محدث والا فهو مبدع
والمراد بالسبق الزماني فيكون المحدث ايضا زمانيا
والغاية في القسم الاول اه المراد بالغاية ههنا اعم من معناها
المشهور عند المتكلمين والمبدعات الصادرة عن المختار باختيار
غير زائد صادرة لغاية غير زائدة والمبدعات الصادرة عن المختار
باختيار زائد ان صح صدورها عنه صادرة للغاية الزائدة
والمبدعات الصادرة عن الطبائع على تقدير الصحة ايضا صادرة لغاية
طبيعية على ما في الشفاء   لوجد معارضة اه وذلك لان العلة
الغائية في القسم الاول على ما هو التحقيق ذات الفاعل المقارن
له في الوجود المتقدم عليه بالعلية والذات وسيجيء زيادة بسط
لهذا الكلام ثم ان اقتران الغاية في القسم الاول لوجود المعلول
بالمهية والوجود يشعر بمغايرة المهية الوجود سيما اقترانها بالمعية
وهذا الحكم مبني على الظاهر من الامر على التحقيق ان الفاعل والغاية
في المبدعات ذات الواجب الباري عز شانه ووجوده عين
ذاته المنزه وقد مر الايماء الى نبذ مما ذكرنا   بل ربما يكون
معلولا اشار بهذه العبارة الى ان العلة الغائية المتقدمة فههنا

او اذا ترتب وجودها على وجود الشيء كان معلولا له واذا لم تترتب عليه
كما في صورة الفعل الباطل بعكس الامر كما ذكره ثم ان علة الغاية
ان كانت عرضا فهو اما قائم بالشيء او بغيره او بهما جميعا وعلى التقديرين
كان للشيء مدخل في وجوده وان كان جوهرا على ما قيل فلعل
ايضا دخل ما في صدوره عن حامله فقوله بل ربما يكون معلولا للمفعول
بوجه لعله اشارة الى هذه الاحتمالات   واعترض الفاضل
المحشي   العلة الغائية قد يراد بها ما لاجله يصدر الفعل عن الفاعل
المختار وقد يراد بها ما يصلح لاجله يصدر الفعل عن الفاعل المريد وقد
يراد بها نهاية الحركة المطلقة مجازا والاكثر في ارادة المعنى الاخير ذكر
الغاية فقط اذا عرفت هذا فاعلم ان ذكر العلية والتقدم العقلي
لما يشعر بان المراد بالعلة الغائية المتقدمة عينية والمتاخرة وجودا
الغائية للفاعل العاقلين واما غاية الافعال الطبيعية فعلى نحو اخر لانها
تكون معلولة دائما للطبيعة والفعل الصادر عنها واذا تاملت جواب الشارح
المحقق وقد عرفت تسمية كون الشيء مقتضى العلية علة غائية علمت
ان الغاية الطبيعية بمعنى اخر وان التقدم من خواص الغايات
الاخر وستطلع في اول النمط السادس على مزيد ايضاح للمقام فتامل
وغير الموجود لا يكون علة آه   فيه نظر لانه ان اراد ان

غير الموجود لا يكون علة للموجود مطلقا لا موجبة ولا غيرها ورد عليه
ان القدر الضروري الحق ان المعدوم لا يكون موجبا للشيء
وان العلة الموجبة يجب ان تكون موجودة لا ان كل ما يتوقف
عليه الشيء موجبا كان او غيره يجب ان يكون موجودا فان
العلة التامة في الفعل الصادر عن المختار باختيار زائد معدومة ضرورة
ان من اجزائها المهية العقلية للغاية المعدومة حال الفعل ومنها ما عليه
الفاعل التي هي الشرط من الامور الاعتبارية وكذا البعض شرائط
ورفع الموانع وان اراد ان غير الموجود لا يكون علة فاعلية للموجود
فهو مسلم بحكم البداهة لكن ليس هنا موجود يستند الى غير الموجود
فان العلة الغائية بمهيتها علة لفاعلية الفاعل وكان الفاعلية
امر اعتباري معدوم في العين فكذا الغاية معدومة في العين
ان كانت علة اولى آه صدر المسئلة بالاشارة لكونها
نظرية لانها تفيد ان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى ولم يتعرض
لذكر البرهان عليه اذ كان غير مناسب للمقام والمراد بالعلة
الاولى علة ليست معلولة بوجه من الوجوه اي لا يفتقر في ذاته
ولا في صفاته الكمالية الى غيره اذى الكلام بالشرطية ولم يعلق
العلة الاولى علة لكل وجود اذ لم يثبت بعد وجودها بل البرهان

على وجودها مذكور بعده   كل موجود اذا التفت اليه الخ اعلم
الشيخ الرئيس قسمة الموجود العيني الى قسمين ليتوصل الى المقصد
الاصلي ولم يتعرض للامتناع والممتنع لكونهما خارجين عن
موضوع العلم ولا لتعريف الوجوب والامكان لظهورهما و
لاستلزام تعريفها الدور على ما صرح به الشيخ الجليل في غير موضع
من كتبه ورسائله ولكون معرفة الواجب والممكن مستلزمة
لمعرفتهما وتحصيل التقسيم ان كل موجود في العين اما ان يحتاج
الى غيره في وجوده بان يكون وجوده مستفادا من غيره فاذا
لم يلتفت الى الغير لم يكن له حظ من الوجود او لا يحتاج الى غيره
بان يكون ذاته مستقلة في الوجود العيني وان لم يكن غيرها
موجودا والاول يسمى ممكنا ومعلولا ومحتاجا والثاني يسمى الحق
الواجب وجوده من ذاته والقيوم الى غير ذلك من الاسماء الحسنى
ثم قوله بل ان قرن اه اشارة الى ان الممكن الخارج من التقسيم
وان كان فاقدا للضرورة بالذات لكنه واجبا اما بالقياس
الى العلة فان العلة التامة للوجود ان كانت متحققة كان
الممكن واجب وجوده بالوجوب السابق الغيري وان كانت
غير متحققة فعلته التامة لعدمه متحققة وكان الممكن واجبا عدمه بالوجوب السابق

الغيري وكان على الاول واجبا بالغير وعلى الثاني ممتنعا بالغير قوله
وان لم يقترن شرطاه ليس من احكام الممكن الخارجي اذ هو
في الخارج اما ان تقترن بعدم علته فيجب عدمه لعدم علته او بوجود
علته فيجب وجوده بوجود علته بل من الاحكام العقلية ومحصله
انه اذا لاحظ العقل الممكن بما هو ممكن ولم يلاحظ مقارنة وجود
علته ولا مقارنة عدمها كان حقه وصفته الذاتية الامكان وهذا
هو المراد من قولهم الامكان من الصفات الذاتية للممكن
وتسمية الامكان امرا ثالثا انما هو انما هو بالقياس الى الوجوب
الغيري والامتناع الغيري بقي لنا مقامان يجب التعرض لهما اولهما ان
هذا التقسيم يشعر بمغايرة وجود الواجب لذاته ولا محذور فيه فان
الحكماء في بادي النظر والراي كثيرا ما يسامحون في العبارات ليتوصلوا
الى المرام كما لا يخفى على من تصفح كتبهم الثاني ان الممكن الخارج من القسمة
معناه سلب الوجوب اي الضرورة وهو لا ينافي اولوية احد الطرفين
اولوية غيره بالغة الى حد الضرورة ثم اذا نسب الامكان بتساوي
الوجود والعدم بالقياس الى الماهية كان منافيا للاولوية المذكورة
مناسب الضرورة اعم من التساوي ولما كان الانقسام الى القسمين
قسمة عقلية بديهية صدر البحث بالتنبيه وراعى فيه القانون الميزاني

تقدم التقسيم الذي فيه بيان معنى الواجب والممكن على ما علاه لكونه
في مرتبة ما الشارحة والتقسيم لما كان التقسيم بمعنى القائم بنفسه
تركت فيه هذا القيد بخلاف الوجوب والحقية لانهما اعم من الذات
وغيره فلهذا قيد بهما به الاشارة لما ارشا ما ولا الى
معنى الواجب والممكن على ما هو مرتبة ما الشارحة وكان وجود الممكن
بديهيا لم يتعرض لاثبات وجوده على ما هو مرتبة الهلية البسيطة ولا
الماهية الحقيقية اذ ليس له حقيقة سوى ما خرج من التقسيم بل تعرض
لهلية المركبة فاخذ يبين ان الممكن بالذات لا يوجد من ذاته
واما القسم الاخر الخارج من التقسيم اعني الواجب فاصل المبحث لبيان
هلية البسيطة ولا سبيل للبشر الى ماهية الحقيقية والقدام يتعرض لها
وساير المباحث لبيان هلية المركبة اعني انه تعم واحد وبسيط الى
غير ذلك وعلى ما اعتذرنا في المقام الاول من ان امثال هذه المقامات
والاشارات المشهورة تباين الذات والصفات لا ينافي مسلك
الالهيين القائلين بالعينية سقط ايراد ان الهلية البسيطة فيه عين
المركبة فان معرفة ان الواجب موجود عين معرفة انه الواحد البسيط
الاول الاخر القديم تبارك شانه وتعالى كما رمز اليه المعلم الثاني
ما حد في نفسه الامكان اه المذكور في هذه الاشارة

وهو المرجح

وهو المرجح من غير مرجح اي وقوع الممكن لا بعلة من المقدمات المعتمد عليها في اثبات
الواجب تعالى وتقريره على محاذاة الكتاب ثم ان اراد بالاولوية مطلق الرجحان
سواء كان بالغا الى حد الضرورة على ما هو راي المحققين في المعلولات او غير بالغ
على ما هو راي البعض وقوله فان صار احد هما اه تفريع على المدعى والمراد بحضور
تحقق علته التامة وبغيبته عدمها فان الاول سبب اولوية الوجود والثاني
سبب اولوية العدم وقوله فوجود كل ممكن الوجود اه تصريح بالمدعى مرة
اخرى اهتماما به ليتوصل به الى المدعى الاصل بعنيمة التنبيه الاتي ولذا اقتصر
على الوجود وان كان مفاد الدليل اعم منه ومن العدم ثم ان تتميم هذه الاشارة
يتوقف على اثبات ان الشي ما لم يجب لا يوجد بالاولوية الكتسبة ولا يكفي ان هذا
الحكم ليس بديهيا بنفسه ولا لما ذكر عليه من ان لنفقة اخذ في بيان الحكم مقدمة
غير غنية ولا مبنية وهو غير لايق بالحكيم سيما في هذا المطلب العظيم او محصل استدلاله
انه لو كان ممكن موجودا بنفسه لكان وجوده من ذاته اولى لكنه ليس كذا
لما سبق في معنى الامكان فيرد المنع على الملازمة مستندا لجواز وجوده
لا بالاولوية بل بالبخت والاتفاق على ما قيل فالاولى في الاستدلال لهذا
المطلب ان يقال لو كان الممكن ما او ام يلتفت الى غيره الممكن موجودا على ما خرج
من التقسيم في التنبيه السابق كان كل ما كان موجودا من غير التفات الى غيره
وافتقار اليه ليس بممكن بحكم عكس النقيض فيكون واجبا ضرورة انحصار الموجود فيهما

فقد وقع ممكن من غير التفات والافتقار الى غيره كان واجبا فيعت

للاستحالة ترجح احد الشيئين آه محصل الاستدلال انه لو كان وجود الممكن من

ذاته لزم الترجح من غير مرجح اذ ليس وجوده من ذاته اولى وفيه بعد تمام النظر

اه ظاهر ان استغناء الممكن عن المؤثر ليس معناه الاجواز الترجح من غير مرجح

فلا يكون التالي امرا منفصلا عن المقدم مغايرا له في المعنى فلا يكون مقدمة

ظاهرة البطلان ويحتمل الاولى ان يحمل المدعى على انه بديهي وقوله فانه ليس

وجوده من ذاته تنبيها عليه وتغيير المدعى المذكور بعبارة اخرى انتقال الكلام هذا

القائل وجه نظم المناسب على هذا التصدير الكلام بالتنبيه لا بالاشارة

الى استحالة الترجح من غير مرجح فجعل المحقق قول الشيخ فليس يصير موجودا من ذاته

اشارة الى مساواة عدم احتياج الممكن الى علة توجده وقوله فليس وجوده من ذاته اولى

من عدمه الى بيان استحالة الترجح من غير مرجح وفيه ايضا ما مر الفاضل من عدم الفرق

بين عدم احتياج الممكن الموجود الى علة موجدة وجواز الترجح من غير مرجح فافهم

اما ان يتسلسل اه لم يذكر قسيمه وهو قوله واما ان لا يتسلسل لان سلب

هذا التسلسل يتحقق على كونين احدهما الدور والثاني انتهاء الممكنات الى ممكن

هو او اما من غير مرجح ولما كان المنع الثاني مستلزما لوجود الواجب تعالى لان

هذا الممكن الاول له علة موجودة بالفرض ليست ممكنة بل علة الواجب تعالى والمنع الاول في

كونه عنه البرهان الدال على المدعى على تقدير التسلسل كما اومأ اليه وسيجيء من اشتراك

والقاطع على الملازمة الاس

والدوران في كل من بطلان

اثبات الواجب تعالى

منه

الدور والتسلسل في هذا البرهان سكت عن ذكر التقسيم واليضا لما لم يكن الشارح

مطلقا معتقد الحكماء لم يذكره فتأمل وسبب آخر لم تذكره وهو ان نفي كل من

الدور والتسلسل كل منهما مستلزما لوجود الواجب تعالى على الطريقة التي سلكها

الشيخ الرئيس اكتفى بذكر التسلسل لان الدور ايضا تسلسل لكن في مواد متناهية

كما صرح به المعلم الاول في التعليم الاول حتى على تقدير لزوم الدور ايضا نقول تلك السلسلة

معلولة لها علة خارجة وسوق الدليل الى آخره وهذا هو مراد المحقق قدس سره

فيما يذكره فحسب هي به فيه نظر فان الثابت ان كل ممكن في نفسه

يحتاج في وجوده وعدمه الى امر خارج عن وجوده وعدمه مستفاد ان من غيره والا

الوجوب السابق او الاحتياج فليس مفاد الدليل ولا يذكور احد الا اللهم الا ان يقال

قوله يحسب به ليس من تتمة ما بين في هذا الفصل بل هو حكاية لامر الحق فافهم

وقال ايضا هذا الفصل اه يتوقف هذا الفصل على بيان معية السبب

والسبب فان مدار البرهان ومناطه على ان كل جملة مركبة من معلولات

معلولة متى يقتضي علة خارجة من احادها على ما سيتم مفصلا والحاصل عن احاد

الممكنات واجب ولا احتياج في ان معلولية الجملة لا تتوقف لها على كونها خارجة

الا جزاء او غير خارجة كما لا تتوقف لها على التناهي وعدم شرح كل

جملة او لما كان البرهان على هذا المطلب العظيم مركبا من صغرى وكبرى ضروريتين بما

ان آحاد الممكنات مجموعها المعلولات وكل كذا فله علة خارجة عنه اه كلمتي في التنبيه الا ان

السابق اي صدق الصغرى اشار في هذا الفصل الى البرهان الدال على صدق
الكبرى بقوله لانها اما ان لا تقتضي الخ ثم ان الجملة في بادي النظر على ثلثة اقسام
المركبة من الممكنات والمركبة من الواجب والممكن والمركبة من الواجبات والثابت
قبل اثبات الواجب هو المركبة من الممكنات ويشترك الجمل كلها في انها معلولة
لانها محتاجة الى كل من الاجزاء بالضرورة ويختص الاولى بانها تحتاج الى علة خارجة
من احادها ولما كان الشيخ الرئيس في مقام البرهان على وجود الواجب تعالى سقط
الاحتمالان الاخران في تركيب الجملة وبقي الاحتمال الاول اذ في ذينك الاحتمالين
اعتراف بالمدعى الذي هو وجود الواجب تعالى ثم وصف الشيخ الجملة بكون كل
من اجزائها معلولا اشارة الى انه اللازم على فرض عدم الواجب تعالى ثم
قوله لانها اما ان لا تقتضي علة اصلا الخ مما يدل على ان كل جملة سواء كانت اجزاؤها
واجبة او ممكنة او ملفقة معلولة الى قوله ان كان كل واحد منها معلولا الخ فانه الدال
على معلولية الجملة المركبة من الاجزاء الممكنة فقط كما هو المدعى ثم اقول لا باس بتطويل
الكلام في هذا المطلب الذي هو اهم المهام بايراد نبذ من القواعد البرهانية للاستبصار
اعلم اولا ان البرهان على ما في كتاب البرهان قياس مؤلف من يقينيات وهذا
القياس ان كان يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كما يعطي
العلة في التصديق فهو برهان ان وان كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون
الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان كذلك

هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان
لم وان برهان لم يفيد اليقين الدائم وان برهان ان لا قد يفيد اليقين
الدائم وان برهان الان قال الشيخ الرئيس في المقالة الثانية من الفن الخامس
من الجملة الاولى من منطق الشفاء فقد تحقق من هذا ان برهان الان قد يعطي في
مواضع يقينا واما ما له سبب فلا يعطي اليقين الدائم بل فيما لا سبب له وقال في
موضع اخر وكفى سقوطا لقول من يقول ان ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين انه
يوجب به ان لا يكون يقين بالباري تعالى اذ لا سبب لوجوده فيعرف بانه
حتى يقع السعي في طلب العلم اذ هو فاقد للشيء الذي يطلب له العلم وهو اليقين البارع
فقط جده انتهى وقال في موضع اخر ان قال قائل انا اذا علمنا صغرية علمنا ان لها
صانعا ضرورة ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المعلول
على العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزئي كقولك هذا البيت مصور وكل
مصور فله مصور واما كلي كقولك هذا البيت كل جسم مؤلف من هيولى وصورة
وكل مؤلف فله مؤلف واما القياس الاول فليس مما يقع به اليقين الدائم
لان هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذي كان اليقين مع وجوده واليقين
الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين الكلي الدائم واما المثال الاخر وهو كل جسم مؤلف الخ
فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة اما امر ذاتي للجسم به يتقوم واما عرض لازم
فان كان عرضا لازما فان كان يلزمه لذاته ولا سبب له في ذلك فيجوز ان يكون

من قبيل ما يقوم عليه برهان الان بالتعيين يلزم ذلك الى ان يفسر جاله
وان كان برهانا لان ما ليس بعزيز لذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام في المطلوب
به فلا يكون ما ينتج عنه يقينا بسببه ان كان ذاتيا او كان من اللوازم التي تلزم السبب
فالمحمول عليه الحي له مؤلف لا المؤلف عليه المحمول العلة لان العلة هو المؤلف فليس هو
لا ان له مؤلفا وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط
الذي هو المؤلف فانك تعلم ان المؤلف يوصف بان له مؤلفا كما يقال
للانسان انه حيوان ولا تقول ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف هو
اولا للمؤلف من هيولى وصورة سواء كان مقوما للمؤلف او ما يعالا زما واذا
كان ذو المؤلف في نفس الوجود هو اولا للمؤلف فهو لما تحت المؤلف بسبب المؤلف
على ما عرفت فيما سلف فيكون التعيين حاصلا بعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذي
المؤلف للجسم وان كان جزءا من ذي المؤلف وهو المؤلف علة للمؤلف
فقد بان ان الحد الاكبر في الشيء المتيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط
عسى ان يكون فيه جزء هو علة للاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف
شيء وذو المؤلف شيء آخر فان ذو المؤلف نفسه محمول على المؤلف
واما المؤلف فيمتنع ان يكون محمولا على المؤلف انتهى كلامه اعلى الله مقامه ولا يخفى ان
ما نقلناه عن الشيخ الرئيس يكفي في طريق تحصيل العلم اليقيني اذ دار على حوم الاكل
والشعور ولنقل البرهان الذي اورده الشيخ في هذا الكتاب هو برهان لم او ان ذكر انه

من انه ليس لمبدء الباري تعالى برهان لم فاما ان اراد به برهان لم يكون وجود
الواجب تعالى وآثاره محمولا على الاوسط من قبيل هذا الخشب ممسوس النار
وكل ممسوس النار محترق فان مطلب لم على قسمين فانه اما يطلب القول وهو
الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس
ينتج مطلوبا ما واما يطلب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود شيء في نفسه على ما هو
عليه من وجوده مطلقا او وجوده بحال وتتميم البرهان ان يقال لا يجوز ان يكون للممكنات
اول على تقدير عدم الواجب تعالى اذ الممكن الاول ان كان موجودا لعلة ممكنة او
واجبة لزم الدور او خلاف الفرض وان كان موجودا لا لعلة لم يكن ممكنا فيكون
غير منتهية على ذلك التقدير وهذا هو التسلسل ولذا اقتصر عليه الشيخ ثم نقول
سلسلة الممكنات بجملتها من المعلولات وكل كذا فله علة موجودة خارجة والصغرى
اما ضرورية واما منتهية اليها كما فعله الشيخ والكبرى ايضا ضرورية او منتهية اليها فيثبت
هذا المحمول لسلسلة الممكنات من قبيل حمل اللوازم التي تلزم السبب وثبوت
العلة الخارجة لها من قبيل ثبوت ذي المؤلف للجسم وايضا ثبوت قولنا له علة
اولا لها مطلقا ثم لآحاد الممكنات بسببه على ما عرفت من كلام الرئيس فيكون اليقين
حاصلا بعلة وانما عدلنا عن التركيب الى الاجتماع للتأكيد ما اورده المحشي الشيرازي
في حاشيته الحاشية القديمة من ان التركيب اعتباري وان صرح بان وجود
المجموع ليس باعتبار العقل وذلك لان لنا مقدمة صادقة هي قولنا كلما تحقق الجميع

لم يتحقق جزء من الاجزاء بالضرورة وينعكس الى قولنا كلما تحقق كل جزء من الاجزاء
تحقق المجموع والمراد بالتحقق والوجود في امثال هذا المقام الوجود بالاطلاق العام
فاذا كان او غير قار اكتفاء بالاعم واشتمال العقلي السلسلة بهذا ايضا يندفع الايراد
بمنع الكبرى مستندا باقتضاء الموجبة وجود الموضوع وعدم كفاية الوجود الذهني فيها
ثم نقول البعض الموجود خارج من سلسلة الممكنات وكل كذا فهو واجب فبعض
الموجود واجب وهو المطلوب فهذه هي النتيجة المطلوبة فقد اثبتنا الغرض الذاتي للموجود
الذي هو موضوع العلم فعليك بالتامل اللائق والتفكر الصادق فيما نقلناه من كلام الشيخ
الرئيس واجزائها اجاب بعض المحققين في هذا المقام فانه ارفع مقام فاجل من كل
مرام والله تعالى هو المعين على الافهام ينقسم الى ثلثة اقسام بل ينقسم الى اربعة
اقسام احدها ان يكون العلة لكل الاحاد والثاني ان يكون العلة كل واحد والثالث
ان يكون بعضها دون بعض والرابع ان يكون خارجة عنها لكن الثاني لما لم يكن مذكورا
في الترديد لم يعد ممتازا براسه بل ادرج في البين وكل واحد من الاحاد
تقرير هذا الشق على ما قاله المحقق متوقف على مقدمتين غير بينين احدهما ان العلة المقتضية
للكل اي موجبة بالوجوب السابق والثانية ان اجتماع العلتين على معلول واحد
شخصي ممتنع فلا حاجة الى ما يرد في ابطال هذا الشق انه لو كان كل واحد علة لتلك
السلسلة لكان علة لنفسه ولعلته لانها من السلسلة وقد فرض ان كل واحد من السلسلة
علة لما عداه فتامل كالعشرة الاحاد اه تحقق هذا القسم لما يكون

في المجردات والماديات الغير المحسوسة فان كل مركب من المحسوسات له هيئة
وهيئة غير باقي كل واحد بالضرورة اذا عرفت هذا عرفت ان قوله وباكانت
الجملة المفروضة من النوع الاول لا يخلو عن شيء فان مبادي هذا البرهان يجب
ان يكون من المحسوسات والبديهيات وايضا حكم الشيخ بان الكل والجملة والاحاد
شيء واحد لا يتوقف على كونه من القسم الاول فان كل المحسوسات وجملتها
واحادها واحد ضرورة اعتبار العرض والهيئة المعينين فيها وليس بعض الاحاد
اولى بذلك اه هذه المقدمة غير لائقة بالبرهان فان الدليل وهو قوله لان
علته اولى بذلك ليس ضروريا لابتناء انتهائه اليه فالانسب ان يقول لما فرض
الاحاد كلها معلولة فكما يمتنع ان يكون كل واحد علة للجملة لعدم اقتضائه اياها فكذا
يمتنع ان يكون واحد من الاحاد علة مقتضية لها ولعل الشيخ الرئيس لما لاحظ
اشتراك الشقين الاخيرين في الدليل المذكور طوى ذكر هذا الدليل في الشق
الثالث اكتفاء بذكره في الثاني وذكره الدليل المذكور ويتوقع بعض الاحاد لا يجوز
ان يوجد السلسلة لانها فرضت مؤلفة من الممكنات والمفروض علة ايضا من احادها
فيكون علة لنفسه ولعلته ولعلة علته اشارة كل جملة جملة اه الا فقد الجملة
يكون هنا غير شيء من احادها ليخرج الجملة المركبة من الواجبات والمركبة من الواجب والممكن
فهذه الجملة الموصوفة هي الجملة المذكورة في كل واحد منها معلول ولذا قال المحقق انما زاد
لطيفا الى ان فائدة التقييد اخراج الجملة المركبة من الواجبات ومن الواجب والممكن

حيث قال نفرض كل واحد من الآحاد غير محتاج اليها ثم قال او بعض الآحاد
غير محتاج اليها فالاول الاول والثاني الثاني ما ورد عليه ان المراد بعلة الجملة
ان كان علتها التامة فهو ممتنع ان يكون علة للآحاد لانها الامر الحاصل
مع كل واحد وان كان المراد العلة الفاعلية او الموقوف عليه مطلقا فكونها علة
للآحاد لازم فتامل ثم اعلم ان المقصود لا يتم بالاشارة السابقة اعني قوله واما
ان يقتضي علة خارجة عن الآحاد كلها وهو الباقي فذكر هذه الاشارات لاحكام
الجمل ومجمل من احوال العلة الخارجة ولقد لاحظ فيه الترتيب البرهاني فكما
اوماء اليه فهذه الاشارة لبيان حكم الجملة المركبة من الممكنات وافادة ان
تلك الجملة كما تحتاج الى العلة الخارجة كذلك اجزاؤها تحتاج اليها وان تلك العلة
الخارجة علة السلسلة وكل واحد من اجزائها بل احتياج الاجزاء اليها اقدم
من احتياج الجملة والاشارة التالية لهذه لافادة حكم الجملة المركبة من الواجب
والممكن وان الواجب اي العلة الخارجة عن الممكنات طرفها اذ لو كان وسطا
لكان معلولا وقد فرض غير معلول والاشارة التالية للتالية لبيان حاصل الاشارتين
اعني اثبات ان العلة الخارجة اعني الواجب تعالى موجود وانه طرف لسلسلة
الممكنات فان قوله فقد ظهر انه ان لم يكن فيها الا معلول احتاجت الى علة خارجة
اشارة الى حاصل الاشارة الاولى وقوله لكنها يتصل بها لا محالة طرفا ايماء الى
حصول الاشارة التالية وان الواجب تعالى طرف سلسلة الممكنات فتدبر

يعني علة اولا للآحاد ثم للجملة اساسا بالآحاد كل واحد واحد لا المعنى الثاني والا
لم يكن لقوله ثم للجملة معنى فان الجملة عين الآحاد بالمعنى الثاني على ما صرح به ثم ان
في قوله والجملة اولا بحث بالآحاد نظرا فان العلة لعلها تكون علة للتأليف والاجتماع
لا للآحاد فلا يلزم استغناء الجملة من حيث هي هي عنها فلم لم يكن علة للجملة
على الاطلاق العلة على الاطلاق ان فسرت بعلة لا يكون معلولة فلا يلزم كونها
علة لكل واحد من الآحاد وان فسرت بما لا تكون للآحاد باسرها ولا لكل واحد
منها علة غيرها فيرد عليه ان الثابت بالبرهان افتقار آحاد الممكنات وسلسلتها
الى العلة الخارجة لا العلة على الاطلاق بهذا المعنى والقول لو كان مراده الشيء
ان علة لبعض الآحاد الشارح جعل قوله كل علة جملة مبتدأ وقوله هي علة غير شيء
من آحادها جزاء لا وصفا على ما فعله الشارح المحقق رجع الظرف قوله فهي علة اولا للآحاد
علقت على هذا لا نريد الدليل على الدعوى فان الدعوى على ما فهم هذا ان علة
ان لبعض الآحاد لا يكون علة للجملة والدليل ينبئ على ما فهم ان علة الجملة غير شيء
من آحادها على ان الاشارة الى دليل احدى المقدمات بعد تتميم البرهان غير مناسب
في الحكمة كل اشياء تختلف او جهة الاختلاف بالاعيان اشارة الى ان
المراد من الاشياء الاشياء العينية العقلية لا الاعتبارية فان كل الاشياء في اي
طرف كان انما يحصل من المختلفات ثم لما كان كل واحد من تلك الاشياء موجودا لغيره
في العقل من امرين ما يتفقان فيه وما يختلفان فالنسبة بينهما اما بالتلازم او بالتزاحم

اوبالعروض واللازم انما يكون فى المركب من الامرين المتساويين صدقا
اذا انحصر فى فرد فخرج عن اصل المدعى على انه غير مرضى عند الشيخ فلذا لم يتعرض
له واللزوم اما ان يكون من جانب العام اى مابه الاتفاق او من جانب
مابه الاختلاف والعروض ايضا كذلك والاحتمال الثانى منتف لاجتماع
المتناقضين فى التعقلات فى المقوم والثلثة الباقية غير منفكة ثم نقول ان اريد بالمقوم
الجزء للمحصل فقد يكون مابه الاختلاف مقوما لما به الاتفاق بهذا المعنى الا جزء
كالفصول للاجناس لكنه مندرج تحت العروض وان اريد المقوم بالمعنى الاول فلا يكون
بينهما والامتياز فرق بين المركب وجزئه ولعبارة اوضح لما كان كل من جزئين
الجزئين من الاجزاء العقلية المحمولة وكل محمول اما ذاتى للموضوع او عرضى لا جائز
ان يكون احدهما ذاتيا للاخر والامتياز الفرق فكل منهما بالقياس الى الاخر
خارج اما لازم او مفارق فخرج احتمال التباين والجزئية بين الجزئين ثم ان
العروض وان كان اعم من اللزوم لكن ادا حمل باللزوم او بعدمه ما يجوز الانفكاك
منه ثم الاولى فى التمثيل لزوم مابه الاتفاق لما به الاختلاف الحيوان والناطق
فان الناطق بالمعنى المشهور ليس جزءا للحيوان كما فى الواجب تعالى والعقول
وقد يقع فى امر عارض جميع التعقلات فى المقوم المختلفة ما كان عيان
متفقة فى العارض الذى هو الوجود اذا اخذ المقسم الموجودات العينية فان كان
الجزئيان يشتبهان منع الخلو واشتبهتها بالاحتمال فتدبر قال الوجود مقوم لماهيته

الا احتياج الى هذه العناية لكلامه اذ انه قد اخذ المقسم الاشياء المختلفة بالذات
المتفقة فى امر مقوم والوجود ليس بمقوم لشئ من ماهيات الممكنات من حيث
هى على ما يدخل الجوهر والعرض المشترك كان فى الوجود فى المقسم اشارة
قد يجوز ان جعل الشارح المحقق هذه الاشارة اليه مقدمة لبرهان التوحيد وهو ظ
فان البرهان الاتى الذى عليه يتوقف عليها ايضا كما سيجيء ويمكن ان يكون هذه
الاشارة اشارة الى البرهان الدال على سلب الماهية عن الواجب بالذات وبعد
السلب فينفى التعدد وما يليه بادنى تامل فان حقيقته بحت الوجود بل بحت كل شئ
ما دام كذلك لا يتصور فيه تعدد ولمح اليه بعض المدققين من هاهنا ليظهر انه لا يتصور له
تعالى مثل واليه اشار امير المؤمنين وخزانة العقل على بن ابى طالب عليه السلم
بقوله الشريف ولا حقيقة اصاب من مثله وقال الشيخ فى رسالة المبداء والمعاد
واقول قد لا مرسلا ان كل ما ليس له الا المعنى ولا يجوز ان يتعلق الا بذاته
فقط فلا يخالف مثله بالعدد فلا يكون له اذا مثل لان المثل مخالفة بالعدد فنقول
بعض الماهيات قد يكون علة وملزومة بالقياس الى بعض الصفات كالاربعة للزوجية
فى البين والمثلث للمساواة فى عشره وكذا اللزوم للملزومية واللازم للازمية اذ قد يكون
جزء الماهية ملزوما لوصف كالجنس للعرض العام والفصل للخاصة وقد يكون خاصة
علة وملزومة لا جزء ى وعرض لاخر والى اشار الشيخ على الماهية لان جزء الماهية
ماهية كاملة فى نفسه والصفة ايضا وان كانت كذلك لكن افرادها بالذكر لوضوحها

هو المدقق الخفرى فى حاشيته
الهيات شرح التجريد
منه

[illegible] بيان اصل اصيل من انه
[illegible] الوجود وتبديل
[illegible]
منه الى [illegible]

عن مهية الموصوف بها فاراد الشيخ بالصفة المعنى المشهور اعنى الخارج
المحمول لخروج الفصل عن ماهية ما هو مفصل له اعنى الجنس واراد بالسبب الفاعل التام
لا الموقوف عليه مطلقا والا فالمهيات الممكنة علة قابلية للوجود العيني ويجي في
جواب اشكال الفخر الرازي اياه الية وقوله ولا تتقدم بالوجود اي برهان الآتي
ومحصله ان العلة في اي ظرف كانت علة تتقدم بالوجود على معلولها فيه بالبداهة
العقلية ولا تتقدم الشيء بالوجود على وجوده والا دار لان تعدد الوجود لا يتصور
في الموجود الشخصي الواحد ولما كان سلب المهية عن الواجب الوجود المقدس الهي
المقاصد واسناها وابانات انه بحت الوجود العيني اي الحقيقة التي تعجز عن ادراكها
ما سواه المعبر عنها بهذا اللفظ اصلا ينتهي عليه كثير من مسائل الالهي فلا باس
بالتفحص عن اطراف المرام بالمحيط المنصف بشجون الكلام فنقول اولا ان اللوازم
على اقسام ثلثة ما يلزم الموجود في الخارج فقط وما يلزم الموجود في الذهني فقط
وما يلزم الموجود في الظرفين وهو المسمى بلازم المهية فالمهية الملزومة اينما
وجدت يستحيل انفكاك لازمها عنها فكل قسم مشروط بالوجود ضرورة فان
ان المعدوم مطلقا مسلوب عن نفسه فضلا عما عداه من المحمولات ولعل في اضافة
المهية الى الشيء المرادف للموجود ايماء اليه حيث لم يعلق فقد يكون المهية سببا
اذا عرفت ذلك فاعلم ثانيا ان الوجود الرابطي للاعيان الخارجية لا يكون
لازما خارجيا فانه مشروط بالوجود الرابطي والا لازما ذهنيا ضرورة حمله على الموجود

في الذهن من حيث هو كذلك وامتناع حمل الوجود الرابطي على الموجود في الذهن
من حيث هو كذلك والا ترتب عليه الآثار العينية فكان موجودا في العين
معدوما فيه وبما قررنا يظهر انه لازم المهية وقد اشار الشيخ الرئيس الى ما ذكرنا
في نفي اللزوم للمطالب بالحجة على نفي المهية الملزومة للوجود العيني عن الواجب تعالى
قال في رسالة المباحثات لو كانت مهية سببا للوجود لا انها مهية كان يجوز
ان يقترن بها الوجود مع العدم لان ما يلزم المهية من حيث هي مهية يلزمها كيف فرضت
على حال وجودها الى آخر ما ذكره في الجواب عن المطالبة فاذا استحال اللزوم
فالوجود العيني للحقايق العينية في الملاحظة العقلية اما عين او عرض غير لازم والاول
للاول تعالى والثاني لغيره اذ الانعكاس يستلزم افتقار الاول ضرورة ان اتصاف
الشيء بها بالاعراض الغير اللازمة مستند الى غيره واستغناء غيره عنه اذ بحت
الوجود العيني مستقل في ترتب الآثار العينية عليه والاشتراك يستلزم الاشتراك
في الاستغناء والافتقار وامتناع جزئية الوجود للمهية الواجبة يعلم مما ذكرنا فان
هذا الجزء ما يحتاج الى جزء آخر غيره لا يكون لازما لما جعل اللزوم فهو ممكن الانفكاك
وامكان انفكاك الوجود عن الجزء يستلزم امكان انفكاكه عن الكل فيعود
محذور الافتقار ثم ان لنفي المهية عنه تعالى مسلك آخر مجمله انه لو كان له مهية فان
اقتضت الوجود ولم يكن شريكه ممتنعا بالذات ضرورة اتحاد حقيقتها وان لم يقتض كانت
اما ممكنة او ممتنعة لكنه متوقف على برهان التوحيد وابانات امتناع الشريك له

فتأمل فيه فانه اصل اصيل ومثال كون صفة ما هي العرض ام ان قبيل الصفة
العرضية ان اريد بها العرض العام فلا يطابقها المثال فان الملونية العرضية من خواص
الاجسام وكذا معلولها وان اريد بها الخاصة فيكون تكرارا واعادة للقول
ومثال كون صفة ما هي الخاصة سببا لصفة هي خاصة اخرى وهو لظ فالجواب
ان المراد الاول والملونية للجسم المطلق وان كانت خاصة ولكنها لهذا النوع من الجسم
مثلا عرض عام كالماشي للحيوان فالان ع وكذا الازمها وفي افراد الجسم الا بواسطة
الجسم النوعي كما ذكرنا على انه يمكن ان يكون المراد بالعرض الصفة الثابتة لموصوفها
المذكور بالعرض بان تكون اولا ثابتة لغيره ومتوسطه كالملونية اللاحقة اولا للسطح
ومتوسط للجسم ح يظهر وجه افراده بالذكر وقد يحمل العرض في عبارته على ما يقابل
الجوهر لكن فيه صرف عن الظ فان الالتصاف ليس عرضا بهذا المعنى ولو قيل
المراد القول على المسامحة في العبارة اشكل في معلوله اعني كونه مرئيا فان الرؤية
او كون الجسم مرئيا ليس عرضا بذلك المعنى ثم ان الصفة لما كانت بمعنى المحمول
مطلقا فالامثلة التي افردها الشارح المحقق اراد بها المحمولات المشتقة واراد بـ
الصفات المعلولة بها وقوله توجد بسبب الوجود مبنيين للمرام والاقرب توجد بسبب
العلة التامة وقوله ولذلك اشارة الى الفرق في قوله فالفرق بين الوجود وساير
الصفات الخ ما عرض بعض الشارحين وقال فيما ذكره الشيخ نظر لان بعض الماهيات
من حيث هي تقتضي لوازم كالماهية الكمية قابلية الوجود ومنية العلة اقتضاء الكمية وكالماهية المتنوعة

فانها من حيث

فانها من حيث هي تقتضي ان لا تكون موجودة واذا كان كذلك فلم لا يكون
ان يكون بعض الماهيات من حيث هي تقتضي وجودها وانما يجب كون العلة متقدمة
بالوجود اذا كان المعلول مباينا لها او يكون حادثا باحداثها اما اذا كان رما
قديما قائما والشيخ وجوده لو كان عين حقيقته فان كان وجوده الكون في ساير الموجودات
لزم تعدد الواجب وان كان شيئا اخر فان لم يكن له الكون لا يكون موجودا
لان ما ليس له الكون في الخارج لا يكون موجودا في الخارج وان كان فلا يكون
واحدا في حقيقته لامتناع تركبه فيكون خارجا ابدا كما في ساير الموجودات
انتهى اقول اذا تحققت معنى لازم الماهية وعلمت ان المعدوم المطلق لا يقتضي شيئا
ولا يحكم عليه بحكم وان ادنى مرتبة صحة الحكم الوجود الذهني للموضوع وان كان
محكوما عليه بالامتناع الخارجي وتأملت ما قيل في كيفية تصور المستحيل في
البرهان ظهر لك اندفاع ما قيل الا ما حديث المباينة والحدوث والقدم
فمن مزخرفات الصناعة ومع ذلك فلا دخل له في هذا المقام فان المراد بالتقدم
الذاتي للاثنان والتقدم المقتضي على المقتضي بالوجود وكون الاقتضاء فرع الوجود
من الاوليات واما قوله والشيخ وجوده لو كان الخ فيشبه بالتشكيك الذي اورده
محض التشكيك ونسبه الغفلة عن معنى الوجود الخاص الواجبي وسيجيء في كلام المحقق
في موضع شبهة ما يشفي هذا العليل انشاء الله فتربص وحكم بعد ذلك الطالب
مراده المساواة في الصدق فيكون المراد بالحكم الثاني كون هذا المشترك المعنوي

متواطيا ليس فيه تشكيك كما يفصح عنه قوله في الجميع على السواء ثم لا يخفى انه لا يخلو
لتشكيكاته على ظاهر المدعى وهو انه لا يجوز صدور الوجود عن المهية وجه
سوى المقبض بالقابلية الا ان يحمل على ما حملناه عليه من انه تعالى يجب الوجود ثم
ما اورده طريقة المتكلمين القائلين بامتياز وجود الواجب عن وجود الممكن على
ما صرح به انما هو بمحض الاضافة الى المعروض المختلف لا بالحقيقة ولذا الحكم بان
الوجود الواجبي ايضا عارض للمهية كما هو المشهور عند اكثر المتكلمين فانهم لم يفهموا
من الوجود سوى المفهوم الواحد العام الانتزاعي فقالوا قولنا وجود الواجب
ووجود الممكن بمنزلة قولنا آله زيد وآله عمرو ولعيدان انه لا تكثر لهذا المفهوم
الا بالاضافة الى المهيات وعنده مساوات وجود الواجب تعالى لوجود الممكنات
تجب بالحقيقة وان صدق الوجود المطلق عليها بالسوية كما هو معاد حكمه
وجود الواجب عارض الخ   عروض وجود الواجب لمهية تعالى انما هو راى
المتكلمين المثبتين للواجب تعالى مهية تقتضي وجوده فقالوا الوجوب اقتضاء المهية الوجود
واما الحكماء فانهم وان قالوا في اوايل كتبهم في بيان انحصار المواد في الثلث
ان المهية ان اقتضت الوجود لذاتها يسمى واجبة الوجود لكن هذا الكلام منهم انما هو
في بادي الراي الغير المتعقب وفي ابتداء التعليم تشحيذا للاذهان والا فهذا
القسم لا وجود له عندهم وكذا قولهم في الممتنع انه الذي يقتضي العدم لذاته ولذا
تراهم بعد هذا التقسيم ينفون المهية عن الواجب الحق تعالى فالوجوب عندهم تاكد

الوجود

الوجود بل عين الوجود الخاص المقدس يظهر لمن تتبع افاداتهم وتقتضي موجب
العقل السليم والبرهان المستقيم وقد سلف منا نبذة مما ذكرنا   حكم
اقول الاشتراك المعنوي والتواطي على تقدير التسليم لا يستدعي اشتراك
الموضوعات في جميع الاحكام فان الماشي جامع لتمام انه بالقياس
الى الحيوان خاصة والى الانسان عرض عام والخاصة بالقياس الى حصصه
غير عارضة وبالقياس الى افراد النوع عارضة وكذا العرض العام وكذا
الحد بالقياس الى المحدود عينه وبالقياس الى جنسه خارج عنه وكذا النوع
بالقياس الى افراده والى العرض الخاص والعام الى غير ذلك وقد يناقش
في كون تلك المذكورات بالقياس الى تلك الموضوعات متواطية فان
حمل الشيء على فرده بالذات اولى من حمله على معروضه وكذا الحمل على العين
والجزء فتدبر   منظر انه لم يحصل الخ اقول كلام هذا الفاضل في هذا المقام
لما كان فاسدا من اخره وقع فيه التشويش والاختلال فانك تراه تارة يجعل مساوات
الوجود الواجبي للوجودات المعلولة متفرعا على طريقة القائل على عدم عروضه للمهية
وتارة يجعل عروض وجود المقدس للمهية متفرعا على المساوات كما سلف الان
فعدم العروض في الحكم الثاني لتقدم عدم المساوات كما هو حكم عكس النقيض وعدم المساوات
يستلزم العروض كما في الاول فعدم العروض مستلزم للعروض هذا خلف
تقرير الملازمة في هذه الشرطية ان وجود الواجب تعالى لو لم يكن عارضا لما كان الا

يكون م

وجودات الممكنات ايضا عارضة بناء على ما ثبت من الاشتراك المعنوي
فيكون وجودات الممكنات ايضا عين حقايقها فيلزم المساوات في عدم العروض
وهو ايضا لما ثبت عنده ايضا من الوجود في الممكنات زايد على الماهية ولما يجي في
ذيل شبهة هذا الفاضل حيث تعقل الماهية وعدم تعقل الوجود فالمفسدة
مساوات المعلولات له تعالى في كون حقايقها ايضا عين وجوداتها وان كانت
تاباه العبارة او تكون وجودات الممكنات عارضة فتكون الوجود مشتركا لفظا
وهو خلاف ما قام عليه الدليل وحكم به البداهة وسيجي في اثناء تقرير شبهة
ما يشبه هذا من حكم باتحاد ما بالحقيقة الطبيعة النوعية والجواب عنه ايضا وبما
قررنا في بيان الملازمة يمكن دفع التشويش والاختلال بان يقال اللازم
المساوات في عروض وجوده تعالى ايضا للماهية والمساوات المترتبة على عدم العروض في الباب
في عدم العروض بان لا تكون وجودات الممكنات ايضا عارضة للماهيات فانه التالي
المحال هذا وقد علم في بيان الملازمة ان حقيقة الوجود الواجب اما ان يكون عين
حقيقة الوجود الممكن او غيرها فان كان حقيقة عين حقيقة يلزم ان يكون وجوده
مساويا للوجود الممكن في الحقيقة وان كانت غيرها حتى يكون لوجوده حقيقة وللوجود
غيره حقيقة اخرى يلزم الاشتراك اللفظي وان وقوع الوجود على الوجودين اما ان
يكون بمعنى واحد او لا والثاني يستلزم الاشتراك اللفظي والاول يستلزم ان
يكونا متساويين في الحقيقة ثم قيل بهذا تنظر فان احد الامرين كما يلزم على تقدير عدم

عروض الوجود الواجب للماهية فلازم ايضا على تقدير العروض ولا يرد هذا النظر على التقرير
الاول اذ قد جعل منشأ اللزوم كون وجودات الممكنات ايضا عين حقايقها وذلك
يجعل المساوات في التالي على المساوات في عدم العروض فتدبر منشأ
هذا الغلط ما قد سبق ايماء الى ان المبادر من المنقول ان هذا الفاضل ادعى حكمين
احدهما كون الوجود مشتركا معنويا واجاب عنه وثانيهما كونه متواطيا لا مانع منه بان
التشكيك ينافي الاشتراك المعنوي وقد احتاط فيه فلذا جعل المحقق منشأ
الغلط الجهل بمعنى التشكيك وان الاشتراك المعنوي لا يستلزم التساوي
اللوازمات في الحقيقة والاحكام وان حملت العبارتين على مدعى واحد بان
يجعل قوله وحكم بعد ذلك اه بيانا للاشتراك المعنوي بحمل المساوات على المساوات
في المفهوم كان الغلط في استناده الاشتراك المعنوي على اشياء مختلفة
الاختلاف الماخوذ في موضوعات المحمول المشكك اعم من الاختلاف بالشخص
كالاب بالوجود فان الموقوف عليه اولى بالوجود واقدم والاختلاف ببعض الذاتيات
كالبياض لبياض الثلج والعاج المشتركين في الجنس اي الكيفية المحسوسة
المختلفين في فصل الحقيقة والذات واما الوجود الواقع على وجود الواجب ووجودات
الممكنات فان اريد بوجود الواجب هذا المفهوم الانتزاعي الصادق اي المفهوم العام المشترك
بينه على ما هو المتبادر الى الافهام العامة فصدق الوجود عليهما من قبيل الاول وان
اريد الوجود الواجب بالتوصيف على ما هو نتيجة البرهان وموجب العقل الحاكم بان الوجود

والانية والحقيقة فيه لها شيء واحد فيرتفع حديث التشكيك المتفرع على الاشتراك
المعنوي من البين فتدبر لا بالاشتراك اللفظي وذلك لان التشكيك من
اقسام متحد المعنى هو كونه مرتفع العين على مفهوماته مثال المشتق وكذا قوله مرتفع الا
بل على الاختلاف اي بل يكون مرتفع هذا الواقع المحمول وان كان مشتركا
لفظيا بل نحو الحمل في الوقوع على تلك الاشياء ثم ان سبب الاختلاف في
الحمل التقدم والاولوية والاشدية المستندة الى ذوات الموضوعات
ما لاكم به العقل الصريح فان الاتصال جزء مقوم للمقداري الكم المتصل ولزوم للجسم بسبب
كون الجسم ملزوما للمقدار والعقل يحكم بتقدم حمل ذاتي الشيء عليه على ما يتصف به
وكذا الحكم العقل بان حمل المحمول على ما لا يتصف بنقيضه بوجه اولى من حمله على ما يتصف
بوجه آخر كالواحد على ما لا ينقسم اصلا وعلى ما ينقسم بوجه آخر وكذا الحكم بان صدق
وصف على ما فيه اثره اكثر اولى من هذه العبد واشد من صدقه على ما ليس كذلك
كالابيض المفرق للبصر تفريقا كثيرا مع غاية بعده عن السواد والعاج المفرق تفريقا
قليلا لا مع غاية البعد اذا عرفت ذلك في غير الوجود فاعتبره في الوجود فانه يحكم العقل
بان العقل اقدم في الوجود والموجود اولى والقار اشد عينة لكثرة آثاره فتدبر
بل على الواجب والممكن اي الشدة والضعف وان كانا من خواص الكيفيات
لكن الشدة في الوجود معناها اكثرية ترتب الآثار العينية وهذا المعنى لازم للشدة في
الكيفيات هذا رده قال الشيخ في بعض تعاليقه اذا قيل هذا اشد سوادا من ذلك يمتنع

جاريا على نحو الاختلاف ما جد الاحكام
المذكورة فالاختلاف ليس في العارض
المحمول م

ان هذا

ان هذا في سواده المخصص اشد من ذلك في سواده المخصص والا يكون ذلك
بالاضافة الى البياض بان يكون هذا اقرب الى البياض من ذلك انتهى فقد جعل
معنى الشدة للبعد عن الضد ويمكن على هذا ان يجعل صدق الوجود على القار اولى من
صدقه على غيره فان غير القار قريب من تحقق الوجود بخلاف القار فهو اولى بهذا
الاسم كما في الواحد وما لا ينقسم بوجه وما ينقسم بوجه آخر غير الذي به الواحد
لان الماهية لا تختلف اي فلم يمكن المحقق قدس سره يعرض البرهان على صحة هذا الامر
لم يورده ولم يعبه ما اورده زيادة على المدعي وهو ان المختلف بالجعل لا يكون ماهية
ولا جزؤها اذ يلزمه ان الماهية وجوب وما لا يختلف بالجعل يحكم العكس ومنهم من ادعى
بداهة الحكم بان الماهية وجوب وما ليس فيها تشكيك بالاولوية والاقدمية وبسط
الكلام المتعلق بهذا المرام في موضع آخر فليطلب منه على بياض الثلج وعلى بياض
العاج لم يرد اختلاف البياض في حد البياض المطلق فان مسماه واحد
في حد البياض المطلق مبنية لا يمكن انكارها قال في التعليقات اذا قيل هذا اشد
سوادا من ذلك فليس يعني به السواد المطلق لانهما في حد السواد المطلق واحد
لانه يحمل على كليهما بالسواد بل اراد ان الحقيقة الملزومة لهذا الوصف العام المعبر
عنها بهذا اللفظ التي لا اسم لها على التعيين والتفصيل اشد في بياضها المخصص من الحقيقة
الاخرى في بياضها المخصص فان انواع الالوان غير متناهية كانواع الروائح وكما
يعبر عن حقيقة كل رائحة لضرورة الحاجة بالاضافة الى معروضها يعني رائحة المسك

ورائحة العنبر الى غير ذلك يعبر عن الحقائق النوعية بالاضافات الى الموضوعات
فيقال بياض الثلج وبياض العاج   وذلك لان ما اقول ما ذكره المحقق في
التعليق يتضمن ثلثة احكام قد اقيم البرهان على صحتها في مواضعها اولها ان الكيفية المشهودة
مباينة بالنوع للضعيفة وثانيها ان انواع الكيفيات المحصورة بين طرفي التضاد
غير متناهية وثالثها ان المعنى المقول على كل من تلك الانواع الواقعة في البين
بالتشكيك لازم له لا جزء مقوم والتفصيل فيها يفضي الى التطويل ثم اعلم ان الحكمين
الاولين لا دخل لهما في اثبات ان العام المشكك في كل نوع ليس مقوما له والثالث
مبين المدعى   وذلك لان الوجود اه اشارة الى ان منشأ الغلط
الاشتراك المعنوي كما مر اه ثم ان جعل الوجود المطلق العام لازما للوجود الواجب
ووجودات الممكنات لا ينافي ما قام عليه البرهان من ان الوجود الحقيقي الذي
هو مبدأ ترتب الآثار على الموجودات لا يكون لازما لشيء من الحقائق العينية ما عدا الحق
اللزوم كما سبق فان كل مطلق لازم للخاص المقيد   يقتضي احتياجها معا الى
سبب اه   وذلك لان كل طبيعة من الطبائع لا تقتضي الاتصاف بشيء فالاتصاف بها
يستند الى سببها منفصلا وذلك ظاهر لا ستره به   والجواب ما مر اه محصله ان
الوجود الذي جعله موضوع القضية وحكم عليه بالافتقار وعدمه ان كان الوجود المطلق
اللازم للوجودات الخاصة فنختار انه يقتضي العروض للوجودات الخاصة وما هو نفس وجود
الواجب تعالى ولا موجودية لتعالى به وان كان الوجودات الخاصة وهي حقائق

مختلفة متكثرة فنختار ان بعضها يقتضي العروض للماهية وبعضها لا يقتضيه وذلك
لاختلاف المقتضيات بالحقيقة وذلك كالنور الواقع بمعنى واحد على الانوار
المختلفة بالتشكيك مع اختلاف حقايقها واثارها المترتبة عليها فان الله
نور السموات والارض وكذا الحرارة المطلقة الصادقة بالتشكيك على الحرارات
المختلفة بالحقيقة لاختلاف آثارها فان منها ما يقتضي الاستعداد للحيوة وفيضانها
على موضوعها وهي الحرارة الغريزية المسماة بالحرارة الفلكية والحرارة الالهية
واليها تنسب كدخدائية البدن وهي المحسوسة في ابدان الاحياء ومنها ما يقتضي تبدل
الصورة النوعية وهي الحرارة العنصرية فانها اذا اشتدت في الاجسام الرطبة
السيالة طلبا بجعلها منقلبة الى عنصر آخر او غليانها وعقدها بخلاف ساير الحرارات
على ان الحق ما ذكرناه اولا   وذلك لان عدم سبب العروض سبب
لعدم العروض وان لم يسمه سببا بل خص السبب بالامر الوجودي كان منازعة
في اللفظ والحق ان السبب المحتاج اليه وجوديا كان او عدميا فان عدم الشيء
يستند الى عدم ما يتوقف عليه وجوده وقد قيل سبب عروض الوجود للماهيات
الممكنة لما كان هو الواجب تعالى فيكون عدم سبب العروض عدم الواجب
وربما يجاب بان السبب التام للعروض مجموع الماهيات القابلة والفاعل المفيض
ويكفي في عدم هذا السبب التام عدم بعض ما يتم به وهو الماهية كما في الواجب تعالى
فان العدم لا يكون علة للوجود اه يمكن ان يقال ان اراد بالعلة الموجدة المؤثرة

فالقضية القائلة ان العدم لا يكون علة للوجود حقة لكن للقائل ان يقول المعنى
العقود السلبية لوازم لهذا الوجود المؤثر او شرائط لتأثيره لا انها مؤثرة وان
اراد مطلق الموقوف عليه مؤثرا كان او شرطا فالقضية ممنوعة والسند اشتراط
وجود الشي برفع الموانع والجواب المحقيقي ما ذكره المحقق لقيام بالذات اراد
بهذه العبارة عدم قيام وجوده بغيره مهية كان او علة فانه تعالى الوجود المحض
والوجود الصرف من غير شائبة تكثر واثنينية وافتقار لوجوب الوجود فالوا
اذا قلنا انه تعالى موجود اردنا به انه بحت الوجود لا انه شي معروض فيه الوجود اما
ذاته او غيره فافهم يصح على سائر افراده اه فال الحكماء كل موجودين
اشتركا في الحقيقة النوعية فهما متماثلان ثم حكم الامثال واحد فما يجوز عليها
بالذات وما لا يجوز كذلك فان موصوف الجواز والامتناع الحقيقة النوعية
المشتركة بينهما مثالا فامتناع بعض الاحكام لعارض لبعض الافراد لا ينافي نفسه
واذا ثبت ذلك فالوجود اه لا يخفى ان هذه الشبهة هي بعينها مستندة
قوله في الشبهة الاولى والاول والثاني يقتضيان تساوي الواجب والممكن
في العوارض واللوازم والجواب ان الوجود اه تفصيله انه اراد بالوجود
المشترك فهو ليس بطبيعة نوعية بل هو عرض عام لازم شامل لحقائق مختلفة
مختلفة هي موجوداته ولوازماته وحصصه وان اراد الوجود الخاص فمقول الوجودات
الخاصة حقائق جزئية مختلفة فيقتضي كل حقيقة منها امرا ولا يتخلف مقتضاها عنها

فان بعضها يقتضي الافتقار مهمولا كذلك وبعضها الاستغناء وهو ايضا كذلك
وايا ان تأثير العلة مشروط اه هذا منع لمساوات التأثير والتقدم
ووجدهما والسند اشتراط التأثير بالتقدم وقد يقال التقدم لازم للتأثير
الا اذا كانت في الاعيان ثم لا يخفى ان هذا دليل آخر على ان المهية لا تكون
علة لوجود نفسها في الخارج ولذا اسقط فيه التقدم وذكره بعد تسليم كون التقدم هو
التأثير وهو يحسب الظاهر لا يناسب اداب المناظرة لكن لما كان في النقض
من الامام احتمال لم يلاحظ الاداب فتامل فيه وكما كانت المهية اه
هذا النقض اجمالي ومحصوله لو تم دليلكم هذا على تقدم العلة بالوجود على المعلول
كانت العلة القابلية كالمهية الممكنة للوجود كذلك مع انها غير متقدمة بالوجود
على معلولها الا الذي هو الوجود المقبول والجواب بالمنع وابانة الفرق بين المدعي
وصورة النقض بان المدعي ان المهية لا يكون علة لوجودها في الخارج والمهية في
صورة النقض قابلة للوجود عنده وجودها في العقل فقط واما السند منع وهو انا
لا نسلم ان العلة يجب تقدمها بالوجود على معلولها والسند العلة القابلية والجواب
بابطال السند والاستدلال على ان المهية ليست قابلة للوجود في العين كما هو المفصل
في الشرح وذلك يقتضي اه اقول لعل هذا الاعتراض عقل عن معنى لازم المهية
لان مراد الشيخ من قوله فقد يكون مهية الشي سببا لصفة من صفاته الاشارة
الى لازم المهية فان للمهيات لوازم هي معلولاتها وليس معنى لازم المهية المعراة عن الوجود

سبب وعلة له بل معناه على ما جرت عليه كلمة المحققين ان ليس لمخصص الوجود

مدخل فيه واللازم المابرجي بالمخصوص الوجود الى برجي فيه مدخل وكذا الذي هو بالمخصوص

الوجود الذي هي مدخل فيه ومراد المحقق قدس سره في الجواب ما فصلناه

واجب الوجود المعين اي سيد اثبات توحيد الواجب حتى اثبت ان سلسلة

الممكنات علة موجودة خارجة عنها وكان كل موجود في العين متعينا فيه بالفعل استدل

من التعين على المدعى ولذا وصف الواجب بالتعين وجعله جزءا من موضوع

القضية وهذا اقرب من الوجه الذي ذكره المحقق فنقول بناء على الشرح في

حل ما ذكره الشيخ لما كان من القدر الضروري ان كل موجود في الخارج متعين فيه

فتعين الواجب تعالى الذي هو جار ممتازا من جميع ما يغايره اي تعينه

الخاص اما ان يكون بعين كونه واجب الوجود حتى يكون معنى واجب الوجود المتعين

لهذا التعين فلا يتصور فيه تعدد بالفعل اذ لو تعدد لم يكن الآخر متعينا بهذا التعين والا

لم يبق فرق بين الواحد والاثنين فلم يكن الآخر واجب الوجود لان معناه المتعين بالتعين الخاص

بالتعين الخاص وهذا الشق لم يذكره الشيخ وكذا الكلام على تقدير جزئية التعين

[illegible]

الحقيقة اذا كانت علة تامة لنفسها الخاص يكون منحصرا في شخص بالبرهان

عليه انه لو كان لها فردان متباينان كان لكل فرد تعين آخر بالفعل

والحقيقة متحققة في كل منهما فان كانت علة لتعين هذا الفرد الآخر

بعد تحقق تلك الحقيقة وفقدان ذلك التعين يلزم التخلف وهو محال

وكذا الكلام في الفرد الآخر وان كانت علة لكل من التعينين يلزم

تعدد مقتضى الحقيقة البسيطة والترجيح بلا مرجح في اختصاص كل فرد

بتعين مخصوص مع استواء نسبة الحقيقة اليهما وعدم مدخلية امر خارج

ولا يخفى ان هذا البرهان الذي عليه تعدد مقتضى الحقيقة البسيطة واستحالة

الترجيح بلا مرجح وان كان مآل الكل الى امر واحد بوجه واما اوردنا

والتجرد والتقرير منع احتياجه الى امر لجواز كونه واجبا بالذات وذلك لانه صفة

محمولة فلا تكون مستغنية والعلل في توصيف الواجب بالتعين اشارة الى انه

او لم يكن وجوب الوجود علة لهذا التعين بل كان التعين معلولا لامر آخر لم يكن

واجب الوجود المعين من حيث وجوده الشخصي اي هذا الوجود الخاص معلولا

ضرورة توقفه على هذا العرض على التعين الموقوف على امر آخر ولا يخفى ان ترتيب

التالي على المقدم اي قولنا لو كان التعين لامر آخر كان المتعين من حيث

هو متعين معلولا بين لا يحتاج الى بيان سيما وما ذكره في البيان ليس بحاصل في الرطبة

ولذا اكتفى في الشفاء على هذا القدر وقال فيه وان كان تحقق هذا المعنى لهذا المتعين

[illegible]

لا من ذاته بل عن غيره واما هو هو لان هذا المعين فيكون وجوده الى ص
مستفادا من غيره فلا يكون واجب الوجود انتهى لكن ذكره الشيخ الا ان
واستغنا الا للمقدمتين المذكورتين على ان من الفضلاء من منع مقامات الافتقار
في التعيين الى الغير وجوب الوجود وهذا وتقرير هذه الاشارة مشتملة على بر[هان]
لاثبات هذا المدعى فقوله واجب الوجود المتعين الى قوله فهو معلول بالغير اذ
احال الرابع وقوله لانه الى آخره وبيان آخر استقلت فيه المقدمتان اللذان
وكلمة الواو العاطفة قد سقطت من قلم الناسخ والصحيح الشرح او ورد العاطفة
في تقرير هذا الكلام حيث قال وان كان واجب الوجود لازما للمتعين صار الوجود
لازما له وبيان الملازمة على محاذات الشرح انه لو كان التعين لازما
فان كان الوجود الواجب لازما للمتعين فاما ان يكون التعين هو الماهية العاجية او صفة
لها وعلى الاول يلزم كون الوجود الواجبي العيني لازما للمهية وعلى الثاني كونه لازما
لصفة وقد استحالتها في الاشارة المتقدمة وعلى التقديرين يكون معلولا اما للمهية
او للصفة المعلولتين بالفرض ولا يخفى ان كون التعين المعلول لازما للمهية الواجبة
ابين استحالة من ذلك المحال اللازم وان كان الوجود الواجب عارضا للتعين
فهذا القسم اعني العروض اولى بان يكون لعلة لان العروض لما قوبل باللزوم كان
المراد منه العارض المفارق من الذات بما هي اي الذي لا يكفي في القذف
المعروض به ذات الطرفين ولا خفاء في ان مثل هذا العارض يحتاج

في القاذف

في القذف المعروض به الى سبب منفصل وقد فرض التعين ايضا مستندا الى
امر آخر فيتضاعف افتقار الواجب المتعين بالتعين الخاص الى العلل الخارجة
وهو ينافي الوجوب الذاتي وان كان التعين عارضا للوجود الواجبي فهذا
العروض ايضا لعلة لما تقدم في الشق السابق فيتضاعف الافتقار الى العلل
مع زيادة محذور وهو ان الشيء ما لم يتعين لم يكن معروضا للعارض فلو كان
الوجود الواجبي معروضا للتعين الخاص كان متعينا قبل عروض هذا التعين
فننقل الكلام الى التعين السابق ويجري فيه حديث العلية واللزوم والعروض
وقوله وان كان ذلك لما يتعين من جهة الاعلام اشارة الى استحالة
كون التعين المعلول عين الواجب الوجود اذ يلزم منه كون الوجود الواجب
لذاته المفتقر الى علة التعين وقوله وان كان عروضه لعد تعين اول سابق الخ
اشارة الى المحذور الذي ذكرناه في ابطال عروض التعين للوجود الواجب
بقي احتمال آخر وهو ان يكون هذا التعين المعلول لازما للوجود الواجب وهذا
القسم وان استلزم التوحيد لكن يلزم منه كون الواجب الواحد معلولا للغير
واليه اشار بقوله وباقي الاقسام محال واذا استحالت الاقسام الاربعة المشتركة
في استلزام كون الواجب الوجود المتعين معلولا استحال معلولية تعينه للامر الخارج
وبقي القسم الاول وهو اقتضاء الوجود الواجبي هذا التعين فيكون الواجب واحدا
وهو المطلوب فقد احال ابطال القسم الاول من الشق الثاني بالمقدمة الثانية واكتفى

المقدمة الاولى بحسب ملاحظة العروض واللزوم فيمابه الاتفاق اى الوجود
الواجب ومابه الاختلاف اى التعين الخاص فى جميع الشقوق الاربعة
المحالة هذا ما عندى فى حل هذا المتن والحقيقة عند الله تعالى ثم الحكم بتغاير الوجود
الواجبى والتعين وحديث اللزوم والعروض بينهما انما هو ايضا فى بادى الرأى
حكاية عنه بما هو عند ارباب الواجب الحق الوجود المحض البسيط الذى فى غاية
تكثر لوجه كالحكم به سليم النظر والفكرة وليث بهم ارباب البصيرة واعلم ايضا
ان هذا البرهان يبطل كون الواجبين على تقدير التعدد متحدى الحقيقة مندرجين
تحت نوع بسيط ولا يبطل كونهما مختلفين فيها بان يكون لوع كل منهما بسيطا منحصرا
فى فرد باقتضائه التعين الخاص لفرده ويكون الواجب الذاتى عرضا عاما لهما
والقول باستناد العرض العام الى الجنس مما لم يقم عليه برهان وتلك هى الشبهة
المشهورة فى التوحيد ومما يندفع هى به برهان سلب الماهية ثم لا يخفى ان المحذور
المذكور فى الشق الثالث يمكن اجراؤه فى غيره ايضا وعليك بالتامل الا
مالم يتعين لم يوجد ان فى قولنا الواجب موجود فى العين وكل موجود
فيه متعين فيه بالضرورة عنى عنه والا انعقاد القسم الاول اى القسم المذكور
اولا المستلزم للمحال لانه كون التعين لازما معلولا للوجود الواجبى على تقدير
فى قوله ان يكون علة للوجود الواجبى كذا العايد فى قوله يكون معلولا للوجود
الواجبى والمراد بالتقديرين كون الوجود معلولا للتعين وكونهما معا معلولين لامر خارج
وهذا التقدير الاخير يستلزم محالا اخر هو كون كل من التعين والوجود الواجب معلولا

لخارج والمفتقر الى الامر الخارج فى الوجود والتعين لا يكون واجبا بالذات ايضا
وحديث الموجبية ساقطا عنها لكونها مفهومين بسيطين بحسب الامر على انه يمكن
اجراء تلك الاقسام المذكورة فى اللزوم والعروض على هذا التقدير ايضا ثم ان التقدير
الاول من هذين التقديرين وهو كون الوجود معلولا للتعين مع كونه مساويا
للوجود الواجبى يستلزم المحال ايضا وهو توحيد الواجب بالذات فان المساوات
ان كانت فى المفهوم فلا يتعدد الا عقلا ولا خارجا مع استلزامه عدم معلولية الوجود
الواجبى للتعين ومنافاته للمفهوم ذاته يتحقق الاثنين وان كانت فى الصدق والوجود
فلا يتعدد الواجب فى الخارج لكونه مساويا فى الصدق لهذا التعين
لانه يقتضى كون الواجب الوجود التعين ثم مراد ان عروض التعين المعلول الخ
للوجود الواجب يستلزم افتقار الواجب المتعين من حيث انه واجب متعين اى هذا
الوجود الشخصى الى علة التعين ايضا لان العين من حيث هو كذا المفتقر الى عروض التعين
وعروضه الى الصحيح بعد تحققه تعلقه الى رتبته كما هو المقدر فالعين يحتاج اليها ايضا على ان
الكلام فى علة عروض التعين باق بحاله فانها لا يكون ذات العارض ولا ذات المعروض
والا لكان لازما لا عارضا فيكون امرا آخر فيتضاعف الافتقار فى هذا القسم ايضا
فتدبر   من حيث هو طبيعة عامة   وذلك لان حيثية العموم ليست تعليلية
لان العموم مناف للتعين فلا يكون علة لعروض التعين والا لكان معروض
التعين الوجود العام وفيه الجمع بين المتنافيين واشتراط احدهما بالآخر والا لبيان

والاطلاق وهو ظ فان الحيثية الاطلاقية يضاف الى ذي الحيثية بنفسه فيبقى الماهية
من حيث هي والوجود من حيث هو ثم ان الاحتمالين اللذين ينقسم اليهما
الاحتمال الباقي وهو قوله فاذن يكون عارضا له من حيث هو طبيعة غير عامة
جاريان على تقدير اللزوم ايضا اذ يمكن اذا كان التعين لازما للوجود الواجب على
يمكن ان يكون لازما له من حيث هو طبيعة عامة الى آخر ما ذكره بل على جميع التقادير
الاربعة اعني لزوم التعين للوجود وعروضه له ولزوم الوجود للتعين وعروضه له فتامل
من حيث هو طبيعة غير عامة اي غير معتبرة معها وفيها العموم اسم ان
يعتبر فيها الخصوص او لا يعتبر فيها شيء من العموم والخصوص لا عبرة فيها عدم العموم والا
لكان العروض للوجود بشرط لا شيء فلا يكون قوله من حيث هو طبيعة لا عامة ولا خاصة
اي الطبيعة لا بشرط شيء مشاما منه فلا يكون العروض للوجود والواجب من حيث
هو طبيعة لا عامة ولا خاصة كما هو قسم الاول من القسم الباقي لانه يقتضي
ان يكون الوجود الواجب الخ اقول لا يخفى ان لزوم كون الوجود الواجب التخصص
معلولا لعلة ذلك التعين ثابت ضروري بمحض كون التعين معلولا لامر خارج
كما سلفت الاشارة اليه فهذا الحكم مغن عما سواه تاكيدا له لكونه بيانا بنفسه واهين لما
سمى مؤكدا على ان معلولية الواجب المتخصص من حيث هو كذا على تقدير معلولية
التعين ثابتة على اي حال سواء كان منه وجرى الوجود على قدر لزوم او عروض
وبالجملة فما حمل عليه كلام الشارح لا يخلو عن شيء ولكن ان لكلامه ... ما ذكرنا فتدبر

لانه يقتضي كون الواجب واحدا اما اقتضاء كونه واحدا فلانه ملزوم هذا التعين
فلا يتعدد كما سبق واما كونه معلولا للغير فلانه من حيث هو متعين يحتاج الى
التعين المحتاج الى الغير والفاضل الشارح ذكره لما كان مبنى هذه الحجة على علية
الوجود الواجب للتعين الخاص وكونه ملزوما للتعين بعد ابطال القسم الثاني
المنقسم الى الاقسام الاربعة الحاصلة من ملاحظة اللزوم والعروض بين التعين
والوجود شكك الفاضل الشارح بانا انما نتصور لعدم كونهما ثبوتيين لا يصح التلازم و
التعارض وهما ليسا ثبوتيين فلا يصح التلازم والتعارض فتسقط الحجة عن اصلها واجاب
ثم ان المراد بالتلازم والتعارض ليس المعنى المتعارف اعني اللزوم والعروض
من الجانبين اذ ليس المذكور في الحجة اياه بل المذكور فيها اللزوم من هذا الجانب في
وعكسه في قسم وكذا العروض لكنه سماه تلازما وتعارضا فنقول قبل الخوض فيما
ذكره المحقق في تحقيق المرام ما يسقط عنه تشكيك الامام اعلم انا قد ذكرنا مرارا ان
الحكماء في بادي نظرهم وتعليمهم كثيرا ما يتساهلون اذهان المتعلمين فمن جملة مساهلاتهم الحكم
بمغايرة الوجود الواجب للتعين والحكم بالعلية واللزوم بينهما والمراد بها المغايرة
العقلية الخارجية فانها بديهية البطلان اذا عرفت ذلك فاعلم ان الثبوتي
قد يراد به الموجود في الخارج وقد يراد به ما لا يكون العدم جزءا من مفهومه وهو المسمى
الاول اذ كثير من المفهومات المذكورة في باب الامور العامة من الالهيات ثبوتي
بهذا المعنى دون الاول والملازمة بين الشيئين لا يتوقف على كونهما ثبوتيين بالمعنى الثاني

فقلنا من المعنى الاول فان الملازمة بين عدم العام والخاص وعدم الجزء والكل
وعدم الشرط والمشروط متحققة في نفسها وكذا التلازم بين عدم العلة التامة
ومعلولها وعدم كل من المتضايفين مع عدم الآخر متحقق في نفس الامر الى
المناط في اكثر مباحث عكس النقيضين على هذا وقد يتحقق الملازمة بين الوجودي والعدمي
كوجود احد الضدين في موضوع وعدم الآخر عنه كما هو المدار في مانعة الجمع بل
حقيقة بينهما سلب غيرها عنها او بين العدمي والوجودي كعدم احد شيئين بينهما منع
الخلو ووجود الآخر وقد يتحقق التلازم بين الوجودي والعدمي كما بين عدم
احد النقيضين ووجود الآخر وعكسه هذا في الملازمة والتلازم واما العروض
فقد يعرض عدمي لوجودي وهو ظاهر كالجهل والعجز للنفس والعمى ونحوها للبدن
فانها عدم البصر لا عدم الابصار وان استلزمه وقد يعرض وجودي لعدمي كالخصوصية
والنقيضية للعدم وقد يعرض عدمي لعدمي كالعدم العارض للنفس حال غفلة العاقل عن
ادراك معنى لنفسه وكذا العدم العارض للجهل والعجز ونحوهما من مقابلات الكمالات
النفسانية نعم الممتنع عروض الوجودي بالمعنى الاول للعدمي باي معنى كان فاذا
كان الوجود الواجب اي المستغني عن العلة والتعين الخاص اي التشخص والامتياز
والجزئية الحقيقية ونحوها من المعاني الثابتة في العقل مع كونها ثبوتيتين بالمعنى
الثاني فيصح عند العقل ملاحظة النسبة بينهما باللزوم او العروض ثم اثبات ما
يترتب على كل منهما ثم بعد اثبات المقدمة الحكم بالعينية كما فعله الشيخ فانه قال

في تهذيب هذه الاشارة قد حصل من هذا ان واجب الوجود واحد بحسب التعين
ذاته اه فان مراده ان تعينه ذاته وسيجيء بيانه فتدبر ونزيد حكمها في الثبوت
والانتفاء واحدها المراد انها ليست ثبوتية بالمعنى الاول بل الثلثة اعتبارية لصدقها
على المعدوم فان المعدوم متصف بضرورة العدم والامكان وامتناع الوجود واما الثبوتية
بالمعنى الثاني فان فسر الوجوب بالاستغناء والامكان بالسلب والامتناع بوجوب
العدم فالاخيران سلبيان فان فسرت بمعنى آخر فتبنيه الاعتبار بل يتكلم في
واجب الوجود اقول الواقع في عبارة الشيخ وجود واجب وهو وان كان
عين حقيقته لكن العينية ليست بمرادة فان التعين ايضا عين في العين كيف ومن الاقسام
للقسم الثاني عروض الوجود للتعين والذات المستغني عن جميع ما يغايره ولا مقصود
فيه العروض لغيره حتى يلزم منه ما لزم على ان المقدمة الاولى التي بين فيها اللزوم
والعروض كان المبين فيها لزوم ما يتفق فيه لما يختلف به وعروضه له وعكسها وما نحن فيه الاتفاق
ليس الواجب الوجود في العين وان حمل الواجب على المعنى المتفق لم يكن مطابقا
للمتن فان المذكور فيه وجود واجب لا واجب الوجود والفرق بينهما عند الملاحظة
العقلية واضح فتامل واما التعين اه اهمل الشارح المحقق في الجواب ولم يبين
فيه ان التعين ثبوتي ام لا بل بين ان الطبيعة الواحدة لا يمكن ان يتكثر بنفسها
بل يحتاج في التكثر الى الاعراض الخارجة عن الذات اذ لو تكثرت لامتاز كل
فرد عن الآخر اما بالحقيقة او بلازمها فلا يكون الحقيقة واحدة او بالعوارض الغريبة فلا يكون

مشكثرة منضمها وهذا التحقيق هو الذي ذكرناه في صدر الاشارة السابقة على الكثرة
ويظهر منه ان الكثرة تحتاج الى انضاف العارض الغريب الى الطبيعة ثم ان
ذلك الامر الغريب المفيد للتعين لا يلزم ان يكون ثبوتيا كما اعترف به المحقق
فيما بعد ضرورة امتياز الاعمى بالعمى عن غيره مع المفيد للكثرة والتعين لا يكون
مشتركا ولا يلزم منه كونه ثبوتيا فضلا عن كون التعين كذلك فنقول في
تفصيل هذا الاجمال انه لما لم يتصور في حد الطبيعة بل بحسب كل شيء التعدد
ولذا لم يتصور في انواع المجردات الصرفة التعدد احتاج كل حقيقة في عروض الكثرة
لها الى انضمام امور خارجة عنها اليها فبعد انضمام تلك الامور وانضيافها الى الطبيعة
يعرض لها الكثرة ثم ينتزع العقل بملاحظة منع صدق كل فرد اي الطبيعة مع تلك
الامور الغريبة على كثيرين مفهوما يسميه التعين والامتياز والتشخص فتشخص كل شخص
بالتحقيق بعين وجوده الخاص به لا بمعنى ان الوجود ينضم اليه فيصير المجموع شخصا بل بمعنى انه
كما انه بالوجود يصير مبدأ للآثار كذلك يصير به ممتازا فالفاعل الذي يجعله موجودا يجعله
متشخصا بل الوجود والتشخص متحدان بالذات متغايران بالاعتبار فكما ان وجوده
متقدم على وجود الاعراض الحالة فيه كذلك تشخصه وهذا هو الماخوذ من كلام القدماء
وقد نص عليه الفارابي حيث قال في التعليقات هوية الشيء وعينيته ووحدته وتشخصه وخصوصيته
ووجوده المنفرد له كله واحد وقال الشيخ الرئيس في التعليقات هوية الشيء وعينية
الشيء ووحدته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له كله واحد واما الكلام في ان سبب

عروض العوارض ما هو ولم اختص هذا التعين بهذه العروض وذاك بحث اخر فليطلب هو الاصل
بجعله وحقيقته بل المتكفل لمعرفته على الاجمال الفصل الآتي اذا تقرر هذا فنقول ان
التعين الانتزاعي امر ثبوتي اي ليس العدم جزءا من مفهومه وكل ما هو كذلك فيتصور
فيه اللزوم والعروض بان يكون مقيسا الى غيره اما عارضا او لازما على انه لو كان
سلبيا يتصور فيه ان العروض واللزوم كما سبق الكلام فيه حيث قطع اعتراض الامام
واما حمل كلامه على ان التعين موجود خارجي كما هو معنى الثبوتي بالمعنى الاول فهو باطل
ضرورة ان وجوده العيني عين المتعين به كما هو المقرر في نحو وجود الانتزاعيات
وهو عين الواجب الوجود في التعين فلا معنى للعروض واللزوم الخارجيين فيكون
المراد اللزوم والعروض في العقل وهما انما يتصور وليس للتعين اللازم او
العارض وجود منفصل خارجي لان كل موجود عيني ممتاز عن جميع ما عداه فيه وهو
معنى التعين فيتسلسل الوجودات القارة مرارا غير متناهية واما القول بان تعين
التعين عينه كما هو الدائر في السنة المتكلمين فمؤداه جدا ان التعين الاول تعين
هذا الفرد من الحقيقة والثاني تعين التعين ولا شك ان تعين كل موجود غير تعين
الآخر ولقد اطنبنا الكلام وبقي بعد كثير مما يتعلق بهذا المرام وقول الفاضل المحشي
هذا الحسد لا له على ان التعين سلبي وتحصله لزوم التسلسل وبيانه انه لو كان التعين
ثبوتيا ولا افراد كانت مشتركة في صدق تلك الطبيعة عليها ومتمايزة بتعين اخر فننقل الكلام الى
التسلسل والجواب المحرر انه ان اراد بالثبوتي الموجود في الخارج فلا نسلم ان لاحد

التعين

ليس كذلك وليس بها الحاجة على وجوده العيني وان كان المراد به الا يكون
العدم جزءا من مفهومه فنقول التعين الانتزاعي طبيعة كلية عقلية يصدق على تعين
زيد وتعين عمرو وامتياز افرادها بعضها من بعض بعوارضه وما يضيف اليه
كما هو شان حصص الطبايع الانتزاعية وامتياز معروضه عن غيره اما ما يتحقق او
بالعوارض الغريبة المفيدة للتعين فان العوارض منها علامات لوازمها لم يلزم
زوال المعروض الشخصي كما لو تبدل اين جسم او متاه او بعض كيفيته او غيرها
ومنها مشخصات مجهولة في الاكثر في النظر العقلي بالتفصيل لو ازيلت زال المعروض
وهي المفيدة للتعين وهو الذي يعبر عنه بنحو الوجود وجواب الشارح المحقق لو تم كان
مواخذة لفظية على قوله التعينات لو كانت ثبوتية فان المراد بالتعينات لو كانت
ثبوتية فان المراد بها تعينات الاشخاص وهي من حيث كذلك ليست مشتركة
على ما قال فتدبر   النظام التعين ام هذا استدلال آخر على ان التعين ليس شيئا ثبوتيا
ومبناه اليه على لزوم التسلسل وبيانه انه لو كان ثبوتيا لاحتاج الطبيعة في عروضه اياها
الى تعين سابق ضرورة ان الشيء ما لم يتعين لم يصر معروضا لعارض فيلزم التسلسل
فان قيل ان المتغير لم لا يحصل من عروض العوارض الخارجية وهو متوقف على تعين المعروض
قلت معروض العوارض الغريبة في كل مرتبة متقدمة متعين سابق لا من حيث هو
معروض هذه العوارض بل من حيث هو شيء آخر ومعروض آخر وتفصيل هذا الاجمال
معروض العوارض الغريبة يجب ان يكون في عالم الحركات المتحققة فيكون حادثا مادة حاملة

للعوارض والاستعدادات المتعاقبة ففي كل مرتبة من المراتب يكون موجودا حسب
اما بحدوث صورة نوعية له مغايرة للسابقة او بحدوث عرض مشخص مغاير للسابق
كما يظهر للناظر في صيرورة الغذاء ... نطفة وهي علقة الى غير ذلك فان
تشخص الغذاء بكيفية او صورة محققة ثم يعرض له كيفية او صورة اخرى فيصير
منيا وهكذا الى الهيولى المشخصة فبدا انها كلها تشكل هذا الحكم في العرض الغريب
وامتيازه عن مثله فانه ان كان بمعروضه وارد البرهان غريب وهو موضع علام لزم
كون كل عرض معروضا لعرض غريب فيلزم التسلسل في العوارض الغريبة الا ان يخصص
باستعداد خاص يقوم بموضوعه او بزمانه او العلة الناحية الى غير ذلك من الامور الخارجية
فتامل في هذا الاصل الاصيل المسطور في كتب الحكماء فانه ينفعك في مواضع شتى
والشارح المحقق لما لم يكن بصدد التحقيق اجاب بما ترى وذكر فيه انضياف التعين
الى الطبيعة بحصول التشخص ولا يفيد الا قوة في احتجاج الفاضل الشارح فان عروض التعين
الثبوتي للمعروض متوقف على تشخص المعروض ولا ينفع تقييد النفي الاول اذ كان التعين
ثبوتيا بالمعنى الثاني ولذا قال بعد الجواب والكلام في تحقيق هذه الامور يستدعي
بسطا لا يليق بهذا المقام   الواجب يساوي الممكنات ام هذا استدلال آخر
على ان التعين ليس ثبوتيا وحاصله لزوم تركب الواجب من الامور الثبوتية وبيانه انه
موجود متعين فيساوي الممكنات في الوجود ويمتاز عنها بالتعين الثبوتي فيتركب ذاته
من امر مشترك وما به يمتاز عن غيره وهو خلاف مذهب الحكماء وما ذكره المحقق في الجواب.

صح في ان ما به الامتياز لا يلزم ان يكون موجودا وقوله على ان الوجود
ليس له جواب تحقيقي محصله ان الحقيقة الواجبية هي الوجود البحت الممتاز بذاته عن
جميع ما يغايره وصدق الوجود المشكك المطلق عليها صدق عرضي لا يستدعي ماهية غير
زايد على ذاته بل التغاير لانه كوجوده المقدس ممتاز بذاته المقدس عن جميع ما يغايره
فمن جهة امتيازه يسمى تعينا ومن جهة ترتب الاثار يسمى وجودا ايضا ومن جهة
الاستغناء عن الغير يسمى وجوبا وهكذا الى ساير الصفات الكمالية ولهذا ليس الا هو تبارك
وتعالى عن ادراك المدركين وتقدس وتجرد عن الاتصاف بصفات المربوبين
اشارة الم من هذا الخ لما كان الشق الاول مستلزما لكون التعين لازما
لوجود الواجب اي غير مستند الى امر خارج والشق الثاني المقسم بالاقسام
الاربعة كونه لامر خارج وهو مستلزم كون الوجود الشخصي معلولا اشار في هذه الاشارة
الى ابطاله مستنبط في التامل فيما سبق ومقصوده ان كل نوع طبيعي تكثر افراده
فانما تكثرت وتخلفت افراده بعروض العوارض الغريبة وبرهانه ان تشخص افراده لا يكون
بالماهية والا لانحصر في فرد اذ في الاول يلزم التخلف او التعدد مقتضى الطبيعة الواحدة
ولا بلوازم الماهية والا لم يختلف في افراده هذا التشخص ولا بجزء الماهية بعين ما ذكر فهو بالعوارض
الغريبة وهي تحتاج في عروضها لمعروضها الى علة خارجة فالامثال تكثرت بالعوارض
الغريبة فيكون تشخصاتها بعلل اخرى هي غير تلك الطبيعة وغير جزءها ولا ريب في
ان معروض العوارض الغريبة يكون في عالم الحركات المختلفة اي الحركة الدورية الغير المتشابهة

وكل كذا فهو مادي فكل معروض للعوارض الغريبة مادي وينعكس بعكس النقيض الى
قولنا كل ما ليس بمادي ليس بمعروض للعوارض الغريبة واليه اشار بقوله واما ان
اذا لم يكن مع الواحد منها القوة القابلة للتاثير وهي المادة لم يتعين وذلك لان
عروض تلك العوارض يكون باستعدادات تلحق المادة الحاملة لها لا يلزم الترجيح
بلا مرجح فان من اجزاء العلة التامة لتلك الاشخاص القوة والاستعداد
القايم بالمادة ففاقد المادة فاقد الكثرة فكل مجرد ينحصر نوعه في شخصه ويستبان
مما ذكر ان كل طبيعة نوعية تكثر افرادها فافرادها حادثة لانها متوقفة على العوارض
الغريبة المسبوقة بالحركة وينعكس بقولنا كل ما ليس افراده حادثة فلا يتكثر افراده
فكل قديم ينحصر نوعه في فرد واما قوله الا ان يكون من حق نوعها الخ فاشارة
الى دفع اشتباه يلزم من باب ايهام العكس فانه لما استبان من المقدمتين
المذكورتين ان كل نوع تكثر افراده فهو مادي كان ان يتوهم الوهم عكسه الكلي
وهو قولنا كل مادي تكثر افراده وهو كاذب استثناه بقوله الا ان يكون من
حق نوعها الخ وذلك لان من الماديات ما ينحصر نوعه في شخصه كالسماويات
من الاجرام والكواكب وكليات العناصر من الماديات الغير المسبوقة بالزمان
وهذا هو الذي عبر عنه بقوله الا ان يكون من حق نوعها ان يوجد في شخص
والمعيار فيه استغناء افراده عن الحركة والزمان وقد اومى الى بعض ما ذكرنا الشيخ في
التلويحات عز الدين مسعود بن كونه دعليك بالتامل حيا اعطيناك تعرف بعضه

في تلك المباحث وما اراد بالامكان في قوله واما اذا كان يمكن في طبيعته ان الامكان
الوقوعي لا الذاتي فان الطبائع الفردية المنحصرة في الافراد يمكن حملها على كثيرين بالامكان
الذاتي لان افراده المعدومة باقية على امكانها الذاتي وما اراد بالسواد ونحوه التي تختلف
اي المندرجين تحت نوع واحد فان الاختلاف بين الشديد والضعيف بالحمل
النوعي ايضا وكذا البياض ونحوه من الامر الخارج وربما يجري مجرى الموضوع العوارض
الفردية للطبيعة كالزمان والمعلولية لعلة معينة والفاعل والغاية وغير ذلك مما ليس
يحمل الطبائع بما هي هي واذا لم يكن اه اي لما لم يكن هذا الحكم مما يتبين مثل
هذا الاسلوب ولم يلتفت فانه اذا لم يكن ويظهر منه ان قول الشيخ فانه عطف على قوله
من هذا اه لا على قوله ان الاشياء التي لها حد نوعي واحد او نسبها وذلك
في الماديات من الاجسام والصور والاعراض والنفوس فان اضيف
الى ذلك اه هذا القياس على هيئة الشكل الثاني وكبراه لم يتبين بعد وهو
لا يخرج من شيء واعلم ان هذا الحكم ليس على كل اشياء متماثلة الافراد جرى
المحقق في هذا التحقيق على خلاف المصطلح فان المشتركين في عارض الانسانيين مماثلين
وكذا المشتركان في جنس فان الاشتراك الاول يسمى وحدة بالنوع والثاني
وحدة بالجنس نعم اذا قيل لها التماثل في اللغة كان له وجه ومع ذلك فالحكم المذكور في
المتن عام فان الحكم المذكور او الاحتياج افراد نوع واحد الى العلل الخارجية المذكورة كما
افتقار افراد هذا النوع الواحد الى المادة وتشكك ان مضى الشيخ لا يرد على شيء منها

على ما بينا في الاشارة الآتية
بعد التذنيب منع بيان الحكم
بعضه لم يتبين بعد

فان الموضوع فيها بالحقيقة افراد النوع الواحد الموجودة في الخارج والوجود العام
عرض عام والحاصل غير متكثر فلا مدخل للتشكك بهذا المقام فقد حصل في تقدم القاعدة
الحاصل من الاشارة ان تعين الواجب تعالى معلول ذاته ومن وجها عن
ان المقول على الكثرة معلول للعلة الخارجية وقد علم ان الواجب تعالى ليس معلولا
للعلة الخارجية فهو ليس بمقول على الكثرة واما قوله يجب تعين ذاته اه
ان جعل الاضافة في قوله تعين ذاته لامية كان معناه التعين الحاصل لذاته
وذلك بذاته لا امر خارج وان جعل بيانية كان تعينه نفس ذاته ولا يخفى انه ليس بمنحصر في الامر
على ان في قوله فان التعين انما يكون زائدا اه تفرقا اذ على تقدير جعله ذاتية
هذا التعين لوجود الواجب لا يحتمل الذات المقول على الكثرة ايضا فتأمل اللهم
الا ان يعتبر العينية بالاعم من الحقيقة والمجازية بان يكون المراد منها انه ليس معلولا
لغير ذاته تعالى على ما قيل في ساير الصفات وفيه بعد لوجب لها اي لتلك
الاشياء ما لشيئين التي هي اجزائه ضرورة ان وجود المركب متأخر عن وجود اجزائه
منفصلا عن الوجوب الذي هو علة الوجود فيكون المركب واجبا بالغير ولا شيء
منه بواجب بالذات وملخصه التنافي بين الوجوب الذاتي والتركيب لتنافي
لازم التركيب وهو الافتقار الى الغير ووجوب الوجود فان كل مركب محتاج
ولا شيء من المحتاج بواجب بالذات فلا شيء من المركب بواجب بالذات
فلا شيء من الواجب بالذات بمركب ولكان الواحد منها اه اقول لو كان

بهذا التنالی والتالی الاول واحد فان اللازم منه ایضا کون الواجب بالذات
متقوما بالغیره فیکون مفتقرا الی مقومه المقدم علیه وهذا من عادة الشیخ فانه
کثیرا ما یستانف ما ذکر بعبارة اخری فهذه الاشارة مشتملة علی البرهان الاول
علی نفی الترکب الخارجی عن الواجب بالذات کما صرح به فی النجاة ثم اقول الاظهر
وجه الترديد بین کل واحد والواحد فان الراد بالقبلیة اما الذاتیة ای التقدم الطبیعی
اللازم لجزء المرکب علیه وجمیع اجزاء المرکب علیه مشترکة فی هذا المعنی واما الزمانیة
ای مقارنة زمان وجود الجزء لزمان عدم الکل فالتقدم بهذا المعنی غیر لازم فی اجزاء
المرکبات ورعایة لتوجیه ما قیل ان الترديد اشارة الی الخلاف الواقع فی ان الجزء
الذی لا یتقدم المرکب بالزمان مثل الجزء الصوری هل یتقدم علیه بالذات او هو
مقارن له بالذات ایضا واما حمل الشرطیة الثانیة علی نفی الترکیب العقلی فیحده
ان الترکیب العقلی انما یکون فیما له جهة معقولة وقد برهن سابقا علی نفی المهیة
عنه تعالی وایضا الترکیب العقلی لیس الا تقوم المهیة بالاجزاء العقلیة فلا یکون التالی
مفیدة زیادة علی وضع المقدم وبذلک یظهر ان حمل الشارح المحقق هذه الشرطیة
علی نفی ترکبه من المهیة والوجود لا یخلو عن شیء وایضا فان الانقسام فی المعنی عرفت
المحقق انما یکون فی الاجزاء الخارجیة المختلفة بالمهیة فانه من احد معنیی الانقسام
فی الماهیة فلا یکون التفریع فی عبارة الشیخ صحیحا ثم اعلم ان الانقسام وان کان اعم
من الترکیب ضرورة تحققه فی الکلیات المتفقة بدون الترکیب فان حصول الانقسام یستلزم

تا بعد العلماء السابقة

لوازم الانقسام لکن الانقسام فی المعنی یستلزم الترکیب الخارجی فیصح ترتب نفی الانقسام علی نفی
الترکیب الخارجی واما نفی الانقسام فی الکم فهو وان لم یکن نتیجة لهذه الشرطیة
لکن ذکره لظهور نفی هذا النحو من الانقسام عن الواجب تعالی فانه مختص بالکم بالذات
ای لعرض الخاص ووجوب الوجود ینافی العرضیة مقدم المرکب ظاهره حمل
التقدم علی الزمانی ویرد علیه انه ان لم یعتبر المزاج او الجزء الصوری فی العناصر لم یحصل
المرکب وان اعتبر لم یکن بین القسمین فرق فی تقدم بعض الاجزاء بالزمان علی المرکب
ومعیة البعض الآخر والفرق بعدد التقدم فی الاول دون الثانی مع کونه ممنوعا
لان المختبر ایضا مرکبة فی الخارج من تلک الاجزاء یعنی فی القسم الثانی اجزاء الاجزاء
لا یجدی نفعا لکن حقیقة بطلان وواجب باختیار الشق الاول وحمل المرکب علی ان
المراد منه هو شیء ما شیء کما حققه قبل ولا یخفی ان الترکیب بهذا المعنی لا یلزم تحققه
فی المرکبات من المادیات کما سلف الاشارة الیه لا یستلزم تحقق الاشیاء
مهیاتها فانه یختص بحسب بادی النظر العالی من المرکب من الاجزاء السابقة بعضها فی بعض
فتدبر والانقسام قد یکون الخ لعل وجه الانحصار ان الانقسام اما فی الاجزاء
او فی العقل والثانی انقسام النوع مطلقا اجمالیا کان او حقیقیا الی الجنس والفصل
والی الاشخاص العینیة الی المهیة والوجود والاول اما ان یکون الاجزاء فیه متباینة
بالحقیقة النوعیة اولا والاول انقسام الجسم الی اجزائه العشرة الی السبعة وثلثه
او ثمانیة واثنین وغیر ذلک وکذا انقسام المرکبات العنصریة الیها منه ترکیب مثلا

تا بعد صاحب المحاکمات

انقسام الحيوان الى الاعضاء واعضاء الاعضاء والثاني انقسام الكميات المتصلة
كالخط والسطح والجسم التعليمي والزمان الى الاجزاء المتشابهة وانقسام العشرة الى
الوحدات فانها على تقدير وجودها متحدة بالنوع فالكم المنفصل داخل في قسمي الثاني لا باعتبار ان
لكن الحق الاعتبار الثاني كما يفصح عنه كتب الحكمة واما انقسام الكلي الى جزئياته فليس بما
نحن فيه فان المدعى انقسام المركب الى اجزائه فانقسام المركبات تحليلها الى اجزائها
لا يوجد لاجزاء للكميات المتصلة لانا نقول المراد بالجزء اعم مما هو بالفعل او بالقوة
ويقرب مما ذكرنا ما قيل الانقسام تكثير الواحد باعتبار ما والتركيب توحيد الكثير كذلك
فانهم ذات الشيء المركب او المنقسم اقول وجود المركب ووجوبه بالاجزاء مسلم
واما وجوب المنقسم بالكمية المتصلة باجزائه فلا وجه له اذ المتصل ما دام متصلا لا جزء له
واذا اعتبر له جزء صار منفصلا فكان امر كما فلا وجه للترديد ان علمت قد سبق ان المراد
بالجزء اعم مما هو بالفعل او القوة فلنا وجوب للحاصل بالفعل بالحاصل بالقوة المراد
للمعدوم بالفعل مما يحيله العقل السليم فان الجزء اي ليس شيء من الجزء من حيث
هو جزء وفي طرف جزئيته عين الكل فلا يرد تركيب النوع من الجنس والفصل فانهما
جزءه في العقل وليسا عينه الخ والعينية الخارجية لا تنافي الجزئية العقلية فان
شان اجزاء الحقائق النوعية ذلك وتقريرها في الكتاب اوضح في النوير
التالي الاول واقتصر على ذكر الثاني اشارة الى ان مالهما واحد فان التقويم بالاجزاء
والوجوب لما في الحقيقة واحد في الواجب المركب اذ ليس هناك واجب آخر يجب به

المركبات من الاجزاء الممكنة يحتاج في الوجوب الى الخارج ايضا من تقومها بالاجزاء
وقوله او كان الواجب الوجود ذا الماهية الخ مبني على حمل مراد الشيخ على نفي تركب
الواجب الوجود من الماهية والوجود وفيه ما سلف الا ان يحمل النفي تركبه على الى نفي
في الماهية والوجود بان يكونا جزئين خارجيين حتى يترتب عليه نفي الانقسام في المعنى
بالمعنى المذكور وفيه انه مع مخالفته للتمثيل بالانسان الواحد لا يخلو عن بعد ثم ان
هذا التقرير لما كان على محاذاة المتن فلا يرد عليه ان الترديد في قوله فكان الواجب
من اجزائه او كل واحد فيتسلسل واجب الوجود لا يخلو عن حزازة اذ المدعى اذا كان
نفي تركب الواجب تعالى من الماهية والوجود فكيف يلزم على هذا التقدير تقدم الماهية
عليه فيلزم تقدم الجزء الآخر عليه ايضا ضرورة تقدم كل جزء على المركب فضلا عن
الذات ظاهره يدل على ان المراد بالقبلية في المتن الذاتية وهو ينافي ما مهده في صدر
الشرح فتامل يحمل ذلك الجزء الخ اي حمل الجزء الذي لا يتقدم المركب عليه بما هو
كالصورة اي الجزء الذي يصير به المركب موجودا بالفعل جوهرا كان ذلك الجزء
كالصورة النوعية للمركبات المعدنية والنباتية وغيرها او عرضا كصورة السرير في هيئته
التي هي من اجزاء مقولات العرض على ما قيل اولى فاذا كان الجزء الغير المتقدم
على المركب الصورة كان المتقدم البسيط وهذا العكس ما قاله الشارح الفاضل ويما قررنا
كلام المحقق يندفع ما قيل الجزء الذي يجب مقارنته للمركب منحصر في الصورة فلا وجه
للتمثيل فان قيل لعل الماهية المحصلة من الشرطية القائمة لوازمه ذات الواجب

من الاجزاء لكان واجبا بالغير وهو خلف ان الهوية المركبة المستغنية عن العلة الخارجة
يكون واجبا بالذات فتلك الهوية ذات جهتي الامكان الذاتي للافتقار
الى الاجزاء المستغنية عن الخارج والوجوب الذاتي ايضا واذا تقرر ان هذا
المعنى محال لا وجه له اصلا فان الممكن الى [illegible] بتقسيم الموجود الى القسمين بالقسمة العقلية
الحاصرة ما يحتاج الى غيره والواجب ما لا يحتاج الى غيره مطلقا وهما متنافيان ذاتا لا
يصدقان على حقيقة واحدة ولو باعتبارين والمركب المذكور يصدق عليه حد الممكن
بالذات لافتقاره الى غيره الذي هو جزؤه فان كل جزء في طرف جزئيته غير
الكل بالبداهة وايضا لو كان المستغني عن السبب الخارج واجبا كانت السلسلة
المركبة من جميع الموجودات الممكنة والواجب تعالى واجبة الوجود لا يحتاج
الى سبب خارج عن اجزائها ولذلك ترى الفاضل الشارح يحكم بان الواجب
الوجود ليس الا واحدا من اجزائه والشارح المحقق لم يلتفت الى اصل المنع والجواب
جرحا او اكمالا والمطلوب هنا كون المركب المطلوب الحقيقي ما عنون الشارح به
وهو نفي المركب والانقسام عن الواجب الوجود وما سماه مطلوبا اولا فهو مقدمة
للمطلوب المذكور اذ لو ضم اليه قولنا ولا شيء من الممكن بالذات بواجب بالذات
ينتج ما يستلزم المطلوب كما ذكرنا فتسميته بالمطلوب مسامحة غير مضرة كل ما لا يدخل
الوجود في مفهوم ذاته فهي بهذه الاشارة لبيان ان وجوده تعالى اي الوجود الحق
عين ذاته تعالى وتحقيقه ان كل موجود غير لا يكون الوجود [illegible] عينه ولا جزءه فهو معلول

الوجود بالخارج بالضرورة وذلك لان اتصافه بالوجود على تقدير ان
لا يكون عين [illegible] قبيل اتصاف [illegible] بلوازمها وذلك لان من ان الوجود العيني
لا يكون لازما لماهية من الماهيات فهو من قبيل اتصاف الذوات بالمحمولات
العرضية اي الغير الضرورية الذاتية ضرورة انحصار المحمول الخارج عنها والمحمول الى المحمولات
الغير الضرورية لذوات الموضوعات بذواتها انما تثبت لها بتوسط علة تحتاج
في الاتصاف الى العلة الخارجة عنها فتكون معلولة المحمول وهو هنا الوجود ثم ينعكس
هذه القضية بعكس النقيض الى قولنا كل ما هو غير معلول الوجود فاما عين الوجود
او مركب من الوجود وغيره ثم نضم الى هذه القضية قولنا واجب الوجود غير
معلول الوجود فينتج ان الواجب تعالى اما عين الوجود او مركب منه ومن غيره ثم
نستثني الجزء الاخير فينتج انه عين الوجود وهو المطلوب وبيان الاستثناء ما مر
في الاشارة المتقدمة على هذه الاشارة وتحصيل من ذلك ان كل موجود عيني
فاما عين الوجود او معلول في الوجود اي معروضه لخارج وتقدم منا كلام في تصحيح
هذا الانفصال ونعود من راس بتحرير بعبارة اخرى فنقول محصل الكلام ان كل
موجود في الخارج اما ان يكون له الوجود خارجا عنه او لم يكن فان لم يكن فاما ان
يكون جزءه او لا فان لم يكن كان الوجود خارجا عنه فاما ان يكون لازما او مفارقا
والملزوم لذاته بطلانه والمفارقة توجب الافتقار في الاتصاف الى العلة الخارجة
اذ الذات غير كافية في الاتصاف وهو ينافي الوجوب الذاتي فوجود الواجب

المقدس اما عينه او جزؤه والطبيعة تستلزم التركيب المستلزم للافتقار المنافي
للوجوب الذاتي فوجوده الخاص عينه تبارك وتعالى واما ان الوجود الخارجي
هل هو عين شيء من الممكنات او جزء لشيء منها فامر آخر لا تعلق له بالمطلوب
وقد مر شيء منه في اول قسم المنطق قوله كل متعلق الوجود بالجسم المقصود هنا اقامة
البرهان على ان الواجب الوجود بالذات ليس بجسم وصغراه قوله كل
متعلق الوجود بالجسم واجب بالغير اي للغير مدخل في وجوبه وكبراه مطويه
وهي قولنا لا شيء من الواجب بالذات بواجب بالغير فينتج لا شيء مما
يتعلق وجوده بالجسم بواجب بالذات هو ينعكس الى المطلوب ثم ان المقسم ما
يتعلق وجوده بالجسم اي ما يتعلق وجوده به فقط وما يتعلق وجوده به وبغيره لا يخرج
عن شيء اذ لا شيء من الاعراض يوجد بالجسم فقط حتى يكون الجسم مستقلا
في وجوده اي لا يحتاج فيه الى غيره ايضا وكذا اي ايجابه وايجاده سببا وانما لا يصح
شيئا نعم الاعراض اللازمة للاجسام كالحرارة للنار يجب ان يوجد بها وبغيرها
وجوبا دائما بدوام الذات وغير اللازمة يجب ان يوجد بها وبغيرها ايضا
وجوبا غير دائمي ولعل منشأ الاشتباه الغفلة عن الفرق بين الوجوب لشيء والوجوب
بشيء فقط فان معنى الاول ضرورة ثبوت شيء لشيء وان كان وجوده الثابت
مستندا الى خارج كذلك في الاعراض اللازمة ومعنى الثاني افادة المثبت له
للوجود لا غيره ثم ان تعين القسم الاول بالحالات الغير لا يخرج عن شيء ما منها ايضا

من ارتفاعها

من ارتفاعها ارتفاع ذات الشيء وهذا المعنى مشترك بين جميع الاعراض القائمة
بالاجسام اذ لا شيء من الاعراض يلزم من ارتفاعها ارتفاع ذات الجوهر فان هذا
المعنى من خواص الكمال الاول كالصور النوعية للاجسام المحسوسة قوله كل جسم محسوس
المقصود منه ذكر البرهان على انه تعالى ليس بجسم وكبراه قولنا ولا شيء من الواجب بالذات
متكثرا بعد التكثر فينتج ان لا شيء من الجسم بواجب الوجود بالذات وهو ينعكس
الى المقصود واعلم ان التكثر الثاني وهو الانقسام الى الهيولى والصورة ثابت للجسم
بما هو والاول وهو القسمة الكمية بواسطة هي لازم الجسم وهو الجسم التعليمي فان القسمة الكمية
لازمة له بواسطة المقدار وايضا فان الاولى بالقوة والثانية بالفعل
وايضا فكل جسم له برهان آخر على انه تعالى ليس بجسم وهيئته قوله كل جسم له مشارك
موجود اما في النوع او في الجنس ولا شيء من الواجب الوجود كذلك فلا شيء من
الجسم بواجب وهو يستلزم المط ثم هذا البرهان الآخر يمكن اجراؤه في الاعراض
وغيرها ايضا واعلم ان مبنى هذين البرهانين لما كان على نفي التكثر واثبات تركيبه
ذكرهما عقيب الاثبات التي يجب نفيها عنه تعالى ان كان ذلك الجسم المنقسم الى العنصر
لا يخفى ما فيه فان العنصر ان كان بمعنى المركب من العناصر حيث العناصر خارجة عن
القسمين فانه اشتهر في الثاني كونه فلكيا وان كان اعم من المركب واصل العناصر
كذب اصل الحكم لانحصار انواع العناصر الكلية في اشخاصها الا ان يتكلف في الفلك والنوع
هو ما ليس بمركب والعبارة الصحيحة ان يقال كل جسم فهو متحد مع آخر في نوعه ان كان مركبا

من العناصر او من غير نوعه ان لم يكن مركبا منها فلكيا كان او عناصر يعني لفظ الا
اذا حمل الجسم على معنى الجنس كان الاستثناء منقطعا واذا حمل على النوع كان متصلا
والنوع المستثنى منه يجب ان يؤخذ اعم وحقيقة الاستثناء يؤول الى قولنا ليس نوعه
باعتبار الا باعتبار جسمية واجب الوجود لا يشارك الخ الغرض منه اقامة البرهان
على نفي مشاركة الواجب تعالى لغيره في تمام الماهية وجزءها ليتوصل به الى سلب الجنس
عنه تعالى وتقريرها في الكتاب ان الواجب المقدس لا يشارك موجودا من
الموجودات في شيء من الذات والذاتيات لان كل ماهية حاصلة لغيره تعالى
سواء كان حصولها لغيره بنحو التمام او بنحو الجزئية مقتضية لامكان الوجود وذلك لما بان
من توحيد الواجب تعالى وامتناع كون طبيعة ذات فردين احدهما واجب
بالذات والاخر ممكن بالذات ولا شيء مما هو مقتض لامكان الوجود بماهية الواجب
بالبتة فلا شيء من الماهيات الحاصلة لغيره بماهية الواجب وهو المدعى والظاهر بذلك
ان هذا البرهان موقوف على توحيد الواجب تعالى ثم بين ان مشاركة الواجب
لغيره في الوجود العام ليست مشاركة في الماهية ولا في جزءها لان هذا الوجود عرض عام
للحقائق المختلفة والمتباينة والاشتراك فيه لا يستلزم الاشتراك في المقوم واما
الوجود الحقيقي اي الوجود العيني البحت المستغني عن جميع ما عداه الذي هو عين حقيقة
الواجب فهو ليس بطار على شيء من الموجودات ولا مشتركا بين المختلفات تعالى
عن ذلك ثم صرح بالنتيجة الحاصلة وقال فواجب الوجود لا يشارك موجودا في معنى جنسي

اي في جزء الماهية ضرورة ان الذاتي المشترك بين المختلفات يكون جنسا ونوعيا
اي في تمام الماهية فلا يحتاج في انفصاله وامتيازه الذاتي عما يغايره الى معنى فصل
اذ الاحتياج الى الفصل المميز في الذات انما يكون حيث له اشتراك في ذاتي
عام مع غيره وحاصله هذا الاشتراك فاذا انتفى الاحتياج الى الفصل وكذا الاحتياج
الواجب المقدس في امتيازه عما يغايره الى معنى عرضي وذلك لان امتيازه انما
المشاركة في تمام الماهية انما يكون بامر عرضي والواجب تعالى لا يشارك شيئا
في تمام الماهية ايضا بل هو تعالى ممتاز بذاته المقدس عن جميع الاشياء واذا تقرر هذا
فذاته ليس لها حد اذ الحد القول المشتمل على جميع اجزاء حقيقة الشيء ولا اجزاء لحقيقته
فلا حد له هذا ما في الكتاب وتقرير البرهان على ما قرره المحقق من ان حقيقة الواجب الوجود
الصرف وحقيقة ما سواه ليست الوجود الصرف مع كونه صريحا عن ظاهر المتن بيان ما لم يتبين
صريحا وهو ان حقيقة الواجب الوجود الصرف ثم ان هذا البرهان لا ينفي جواز تركب
الماهية الواجبة من امرين متساويين كالجنس ولا واحد منهما جنس للاخر ولا فصل فيكون
القول الدال عليهما حدا له ويكون كلاهما منحصرا في فرد شخصي بعينه على ما هو مفصل والبرهان المسطور
لجميع الاحتمالات ان حق الواجب تعالى لا ماهية له وما لا ماهية له فلا جنس له فلا فصل له ولا جزء
عقليا له مطلقا فلا حد له اما الصغرى فلما قد حقق من تبيين الاشارة المصدرة بقوله قد يجوز
ان يكون ماهية الشيء سببا لصفة من صفاته ومن ذلك التحقيق على ملاحظة النسبة بين الوجود
والماهية باللزوم والعروض والجزئية والكبرى بينة بنفسها ولما قدم هذا البرهان من الالهيات من

كتاب الشفاء على سائر البراهين واستدل في كتاب النجاة بما محصله ان اجزاء
العقل التحد بل كل واحد منها على شيء هو في الوجود غير الآخر بذاته وكل ما هذا
صفته فذات كل جزء منه ليس هو ذات الآخر ولا ذات المجموع ولا يجوز ان
يكون الواجب المجموع ضرورة افتقار المجموع واستغناء الواجب ولا كل منها لان
الواجب ليس الا واحدا ببرهان التوحيد فيكون الواجب واحدا منها وهو غير مركب
وبناه على ان كل ماله جنس وفصل حقيقي فله في الخارج مادة وصورة واما البسيط
لما جهانا اختراعيان كما هو الصحيح في غير موضع واحد ولا يذهب عليك انه لا يلزم من
ابتناء برهان التوحيد على نفي المهية كما مر وابتناء برهان نفي التركيب في المهية
على التوحيد كما في هذا الفصل دور اذ ليس برهان التوحيد موقوفا على برهان
النفي المبني عليه بعينه بل على برهان آخر وكذا في نفي المهية على ان المبني على التوحيد
ليس نفي المهية بل نفي التركيب في المهية   واما الوجود فليس ماهية له فقد سبق ان المراد
بهذا الوجود المفهوم العام الصادق على الموجودات العينية صدقا اشتقاقيا عرضيا
واما حمله على الوجود الخاص فيتخذ منه انه ان اريد بالوجود الخاص الوجود الواجب فهو
ليس بعارض على المهيات الممكنة ولا لتوهم الاشتراك بين الموجودات فليفهم ذكره وان اريد به
الوجودات الخاصة للممكنات فمع قصور العبارة عنه يرد عليه ان الوجودات الخاصة بالممكنات
ينادي بعدم الاشتراك بين الواجب تعالى والممكنات والا لم يكن مختصة بالكليات فليفهم
ايضا ذكر هذه الجملة ههنا وحمل على لفظ الشيخ الاشتراك لان معنى قوله لا يدخل الوجود في مفهومها

ليس الا

ليس الا ان الوجود بنفسه ليس ماهية ولا جزء ماهية فصرح بكلامه الى ان الوجود ليس ماهية شيء
ولا جزء ماهية لشيء لا يكون الوجود نفس الماهية ولا جزءها وقد علم انه هذا بيان اقول هذا
ضبط صحيح لان قوله اعني الاشياء التي لا يدخل الوجود في مفهومها بل هو طار عليها استيناف
للحكم السابق اعني قوله واما الوجود فليس بماهية لشيء ولا جزء ماهية لشيء وتوضيح
وتبيين وهذا القائل حسب انه تفسير وتوضيح للشيء وحمل الجملة الفعلية اعني قوله لا يدخل
الوجود في مفهومها صفة للماهية فقال ما قال والصواب حمل الكلام على الاستيناف البياني
وحمل قوله لا يدخل الوجود في مفهومها خبرا لقوله الاشياء التي لا ماهية ومن العجب ان
هذا القائل بعد هذا الايراد قال لكن المراد ان الوجود ليس نفس ماهية شيء ولا جزء
ماهية شيء من الماهيات الممكنة   فواجب الوجود لا يشارك شيئا في المشاركة
في الجنس بعضهم من تعميم المهية الى الماهية لغيره كما قررنا ولو حمل المهية على المعنى المشهور
اعني كمال الحقيقة لا يظهر التفريع الا باعتبار سلب المشاركة النوعية   من حيث
هي معقولة يعني ان وجود المهية غيرها وزائد عليها في العقل واما في الخارج فليس شيئا
هو الوجود وآخر هو المهية حتى يجتمعا اجتماع القابل والمقبول ويحصل منها الموجود وقد م
ما يعين عليه   في امر ذاتي اي ما ليس بخارج عن حقيقة الافراد والجزئيات
سواء كان تمام حقيقتها كالانواع بالقياس الى الافراد المتمايزة بالعوارض الغريبة
او بعضها كالاجناس بالقياس الى الانواع المتمايزة بالفصول واما الاشتراك

فمر الفصل م

والامتياز بالاحتياس مختص بادنى التفات من العقل   اللزوم فى الهيات الشفا
قال فيها الاول لاماهية له وذوات الماهيات يفيض عليها الوجود منه فهو مجرد الوجود
بشرط سلب العدم وساير الاوصاف عنه ثم قال بعد الفرق بين الوجود الماخوذ
لا بشرط شى والوجود بشرط لاشى انه الماخوذ بشرط لا زيادة تركيب وان
كل شى غيره فهناك زيادة تركيب انتهى استنبط الامر الزايد العدمى للا متناهية
من قوله بشرط لا زيادة تركيب   والشيخ لا ينفى الا الوحدة الصرفة للذات
الاحدى من جميع الصفات بمعنى عدم تركبه من الاجزاء العقلية والخارجية والهوية
والوجود لا ينافى بكثرة الاعتبارات والسلوب والواجب القدس الوجود البحت
الممتنع عليه جميع انحاء الكثرة والتجزى والانقسام وان لزمه سلوب واضافات
خارجة عن حقيقة المقدسة قال فى الشفاء فصل فى بيان صفات المبدأ الاول الكلى
واعلم انا اذا قلنا فيها ان واجب الوجود لا يتكثر بوجه من الوجوه وان ذاته
وحدانى صرف محض حق فلا نعنى بذلك انه ايضا لا يسلب عنه وجودات ولا نعتق
لاضافة الى وجودات فان هذا لا يمكن وذلك لان كل موجود فيسلب عنه
انحاء من الوجود مختلفة كثيرة ولكل موجود الى الموجودات نوع من الاضافة والنسبة وخصوصا
الذى يفيض عنه كل وجود ولكنا نعنى بقولنا انه واحدى لا يتكثر انه كذلك فى ذاته ثم ان
تبعه اضافات ايجابية وسلبية فتلك اللوازم معلولة للذات توجد بعد وجود الذات

اليه

وليست مقومة للذات ولا اجزاء لها فمسوجود فان لكل موجود غيره سلب ما عداه
وكذا الاضافة بالمعارنة والتقدم والتاخر وغيرها فافهم   ايضا الشى بالمحقق
فى المحاكمة اراد بذلك ان الشيخ وان قال فى الهيات الشفا ان حقيقة
الواجب تعالى الوجود الخاص بشرط لا زيادة تركيب لكن ليس فيه ما يشعر فيه
بان امتياز الوجود الخاص الواجبى عن الوجودات الخاصة الاخر وانفصاله
عنها بهذا الامر الزايد العدمى فان الوجود الخاص الواجبى موجود وممتاز بذاته عن جميع
ما عداه فى المحاكمة والوجودات الخاصة بالممكنات ليس لها افراد عينية ينفصل عنها الوجود
المحض بهذا القيد والممكنات الموجودة بغيرها ممتازة بذواتها عن الوجود المحض الموجود
بذاته نعم انما يحتاج الشى الموجود الى ما به الانفصال فى الحقيقة اذا كان فى الخارج
حقيقة تشترك معه فى ذاتى مقوم واما اذا امتنعت على حقيقة مشاركة الغير كما هنا
لحن فيه فالانفصال عن الجميع بالذات وان خبير بانه لو تم هذا الدل على بطلان
احتمال كون جنس الواجب منحصرا فى نوعه المنحصر فى الفرد فان هذا النوع متقوم
بالفصل والفصل على هذا لا يكون الا بالحقيقة تشترك معها غيرها فى الجنس وقد عرفنا
انحصار الجنس فى النوع فلا فصل اذ لا مشارك فى الجنس فلا جنس فلا نوع مركب منهما
فتدبر   قال الفاضل الشارح حاصل اعتراضه ان الحد على ما يظهر من العبارة المنقولة
من الحكمة المشرقية اعم من المركب من الجنس والفصل وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء
العام فان نقيض الاخص اعم والجواب ان الحد المنفى هو المصطلح فى هذا الكتاب انتهى الكلام المؤلف

انتهى وقوله فان هذا لا يمكن اشارة
الى البرهان الدال على ان السلب لازم الكل
م

من المقومات العقلية كما يشير اليه اصل المدعى قوله واجب الوجود لا شارك
شيئا من الاشياء في مهيته اه قال في النمط الثاني الحد قول دال على مهية الشي
ولا شك في انه يكون مشتملا على مقوماته اجمع ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله
لان مقوماته المشتركة جنسه والذي هو مختصه فصله وما لم يكن للشي تركيب في حقيقته لم يدل
عليه بقول وكل محدود مركب في المعنى انتهى فاذا كان كل محدود مركبا بما ليس بمركب
لا يكون محدودا فيصح التعليل ثم لو سلم ان الحد اعم مما ذكر في هذا الكتاب فنقول
مراده نفي هذا القسم من الحد اعني المركب من المقومات لان المقصود الاصلي نفي مشاركة
الواجب تعالى لغيره في المهية وجزئها وهذا هو مراد الشارح المحقق بقوله فنفي الحد المقتضي
لذلك عنه فان المقتضي في عبارة الشارح المحقق قدس سره صفة مخصصة لا كاشفة
اذ يابا عنه الجواب الآتي فان مبناه على تعميم الحد ثم ان كان المقصود غرضه قدس سره
ان المدعى لو كان بطلان الحد مطلقا سواء كان المؤلف من المقومات او غيره
فهذا البرهان كما يدل على نفي التعريف بالمؤلف من المقومات يدل على نفي القسم الآخر
من التعريف الذي المصطلح عليه في الحكمة المشرقية وهو التعريف باللوازم الموصلة
الى حاق الملزومات وذلك لان الحاصل من البرهان على الاول يدل على نفي هذا
القسم من التعريف الذي ايضا اذ هو تعالى منفصل الحقيقة عما عداه فلا لازم له يوصل
الى حقيقته هذا محصل الجواب عن اشكال الامام وفيه نظر من وجوه الاول عدم مساعدة
المتن للحمل على هذا الجواب فان الدعوى المصرح به سلب المشاركة والبرهان المذكور فيه علته

ان مهية ما سواه مقتضية لامكان الوجود فلا يكون مهية له تعالى واما حديث الانفصال
فهو اضراب عن حاصل النتيجة التي هي سلب المشاركة في الذات والذاتي الثاني
ان انفصال الحقيقة عما عداها ان نافي ثبوت اللوازم الموصلة فلا يكون للبسيط من
البسائط لوازم بينة موصلة فان كل بسيط منفصل الحقيقة عن كل ما عداه بل كل حقيقة كذلك
كما نقلنا عن الشيخ في الشفاء وهذا مع كونه يبطل الحكم المذكور في الحكمة المشرقية
وان لم ينافه كان ترتب سلب اللازم الموصل على انفصال الحقيقة ممنوعا الثالث
ان قوله بل لا وصول للعقل الى حقيقته على تقدير جواز التعريف باللازم الموصل ليس
بينا بل هو شبيه مصادرة فانه يتوقف على ابطال التعريف المذكور باللوازم ايضا
وقد عرفت ما فيه نعم لو انحصر الوصول الى حاق الاشياء في التعريف بالمقومات
كان له وجه صحيح لكنه غير مناسب للجواب المبني على نفي التعريف المذكور مطلقا وكذلك
حال قوله فان لا تعريف له يقوم مقام الحد هذا وقد قيل في نفي التعريف باللازم
الموصل انه اما مقارن وليس لواجب الوجود لازم مقارن فان صفاته عين ذاته
او مباين ولا يجوز التعريف به بقيام مقام وفيه نظر فان المراد بالمقارن ان كان
المقارن الخارجية فهو لا يدل على نفي اللازم المقارن في العقل سواء كان وجوديا كوجوب الوجود
بمعنى الاستغناء عن جميع ما عداه او سلبيا كسلب المهية والافتقار الى الغير نفي التعريف
وان كان المقارنة العقلية فانتفاؤه ممنوع والسند ما مر وكذا المباينة ان كان المراد بها
المباينة العقلية فبطلان التعريف به مم فان كل ما هو مباين للمحدود في العقل من حيث هو كذلك

وان كانت المباينة بالوجوب والامكان والتفصيل والوحدة وغيرها وكذا اللوازم
الرسمية للمرسوم وان كان المراد بها المباينة الخارجية فلا يدل على التعريف
باللازم مطلق فتدبر وما يظن ان معنى الموجود في هذا المكان اصطلاحي موضوع احدها
في قوله الاول وغيره والثاني في قوله لعموم الجنس والوجود اطلاق عليه تعالى
فالمطابق في الثاني كما سيجي الذي هو كالرسم للجوهر اشارة بهذه العبارة
الى ان الموجود لا في موضوع اذا اريد به معنى يكون كالرسم للجوهر فلا يصح اطلاقه على المبدأ
الاول وهو قولنا له ماهية انما يكون وجودها لا في موضوع وهذا هو الرسم للجوهر لا والجنس
بحسب بادي الراي وقد يراد به الموجود اعم من الماهية المتصفة بالوجود او الوجود
القائم بنفسه الذي لا في موضوع فالمعنى الاول لا يصح اطلاقه على الواجب المقدس
من الماهية كما في هذا الكتاب والمعنى الثاني يصح اطلاقه عليه تعالى لمن اراد والمعنى
الاول اصطلاح الشيخ وما ينفي الاطلاق عليه تعالى واما في غير هذا الكتاب كالنجاة
والتعليقات وغيرهما فبعد تقسيم صفاته المعقولة للبشر الى اضافية وسلبية ومركبة
منها قال لو قال قائل ولم يحاش انه جوهر لم يعن بهذا الوجود وهو مسلوب عنه الكون
في الموضوع وعلى هذا فعموم الجوهر والممكنات ليس لعموم الجنس بل من قبيل عموم اللوازم
والى ان الانواع الجوهرية لما كانت انواعا محققة الوجود في الخارج فلا يجوز ان
يكون الجوهر بهذا المعنى جنسا لها والا كان الامر العقلي فصلا مقوما لها فالموجود لا في
موضوع رسم للجوهر لا حقيقي وسلب الموضوع لازمه اضافية والموجود لان اشترك

وقد يفسر الجوهر بمعان اخر
مذكورة في رسالة الحدود
للشيخ

الجواهر النوعية في هذا المعنى انما هو في القوة العقلية اذ ليس في الخارج امر محصل الوجود
يشترك فيها الكثيرون اشتراكا خارجيا كما توهمه بعضهم في نحو وجود الطبائع
وهذا الحمل يكون له وشارة الى ان الموجود بالفعل يمتنع ان يكون ماخوذا في معنى
الجوهر المحمول على الجواهر النوعية بلا واسطة وعلة فالواجب المقدس خارج عن الجواهر
بامرين احدهما باعتبار الماهية وثانيهما باعتبار الوجود بالفعل فيه ثم اعلم ان استغنا
حمل هذا المعنى على الكثيرين عن علة لا يستلزم كونه مقوما لما تحته فان اللوازم النسبية
للكليات كلها كذلك وان يحصل القياس ان الجوهر بالمعنى المذكور محمول على ما تحته
بلا علة وليس الموجود بالفعل محمولا على ما تحته بلا علة فالجوهر بالمعنى المذكور ليس هو
الموجود بالفعل وكل كذا فلا يصح اطلاقه على واجب الوجود تعالى وكلمة قد في قوله
قد يكون للتحقيق فكيف يصح المركب منه ومن معنى زايد اما لانه لا يصح حمل
الشي وحده ويصح حمله مع غيره كقولنا ليس المنفوش فرس من حجر والعشرة سبعة
وثلثة قلنا هذا الحكم فيما لا يصح حمل شي من الاجزاء منفردا وفيما نحن فيه الجزء الاخر
يصح حمله منفردا ولا يصح مركبا وفرق بين قولنا شي مع غيره وقولنا مع حمل غيره والاخر
العقلية كل منها يحمل مع حمل غيره الذي هو الجزء الاخر الى ساير الصنع
الابداع المباين في المقالة الرابعة انه لا بد لسلسلة الموجودات من طرف هو المستغني
جميع ما يغايره فانه تعالى واحد في الذات لا شريك له ولا ماهية له ولا جنس له ولا فصل
له ولا حد له الى غير ذلك اشار في هذه المقالة الى المجث عن افعاله ومعلولاته وان الامام مقتضي الى

مصنوع ومبدع الى غير ذلك

من احوال المناسبة تامة بين العلة ومعلولها وتقدمه على المعلول السادس الذي فيه بيان
الغايات لما كان غاية الفعل عنه باعتبار نفس الوجود يريد بالمحدث ان
الاحداث الزماني الذي هو ايجاد شيء بعد ما لم يكن له وجود في زمان سابق
وقد يطلق الاحداث على ما يساوق الابداع وهو على افادة الشيء وجودا مستمرا لم
في ذاته وذلك الوجود لا بحسب زمان دون زمان بل في كل زمان وقد يطلق
الابداع على تاثير الشيء في شيء بلا واسطة شيء وقد يوجد في عباراتهم الخلق والتعبير
بافادة وجود كيف كان وقد يعبر بافادة وجود حاصل عن مادة وصورة وقد يراد فيه
التكوين هذا مجمل ما في رسالة الحدود للشيخ ان ذلك ابعد اوهام المشار اليه
بذلك المعقول فالافعال الثلثة محمولة ما المشار اليه بهذا الفاعل والافعال المذكورة
بعده مبنية للفاعل وقوله وكل ذلك الخ اشارة الى ان الاوهام العامية لما حكمت
بان تعلق المعلول بالعلة لاجل استفادة الوجود المسبوق بالعدم كان كل معلول عندهم
مسبوقا بالعدم الزماني فهذا اشارة الى ما اشتهر عند المتكلمين من ان علة الافتقار
الى العلة الحدوث الزماني او الامكان بشرط الحدوث او هما معا شطرا وبعد
يقولون الخ هذه اشارة الى مسئلة اخرى مال اليها اكثر المتكلمين هي انه لا يحتاج الاثر
الى مفيد الوجود بل يحتاج اليه المعلول لاجل الحدوث وحين الحدوث فاذا حدث فقد
استغنى عن المفيد واعلم ان من لوازم العلة التامة الواحدة على راي المحقق من الحكماء انها
كلما وجدت وتحققت وجد الاثر وكلما عدمت عدم الاثر واما على راي المتكلمين فهذه

لوازم العلة الفاعلية الكلية
الخ مبرم

المجوزين لتخلف المؤثرة الكلية الاولى غير صحيحة وعند القائل باستغناء الباقي
عن العلة المؤثرة الثانية غير صحيحة واما قيدنا العلة التامة بالواحدة اذ لو جوز تعدد
العلل التامة على معلول واحد شخصي لا يستلزم عدم العلة التامة المعينة عدم الاثر لاستناده
الى عدم العلل باسرها وتفصيل الشيخ في كتب المتكلمين هو حصول وجود المفعول
بعد عدمه التي احدث الفاعل اه فهو حصول الوجود بعد العدم عن الفاعل باحداث الفاعل
اياه فقط لتفرع عليه قوله فاذا حدث فقد استغنى عنه تفريعا بينا ويصير اشارة الى
ما ذهب اليه المتكلمون هي ان علة الافتقار الحدوث وان الباقي لا يحتاج الى الفاعل على ما
حاصل الوجود بعد العدم لا يستلزم الاستغناء عن الفاعل اولا يرى ان الحوادث
اليومية على راي المحققين لا يستغني عن الفاعل المبقي ما دامت باقية مع كون وجودها
مسبوقة بالاعدام فقوله فقط ناظر الى الاحداث وقوله احدها شاهدة
بقاء الفعل الخ يرد عليهم ان المشاهدات الجزئية لا يفيد العلم الكلي فضلا عن اليقين
الدائم ثم الجواب الحق من تشكيكهم هذا وما يشبهه من مشاهدة بقاء الابن بعد الاب
والسخونة بعد النار انهم جعلوا حقيقة علل هذه المشاهدات وخلطوا العلل بغيرها وبين
الحال في غير هذا الكتاب حيث حده وما فعله الشيخ الرئيس فنقول ان الاب مثلا
علة لحركة المني وحركة المني اولا انتهت على الجثة المذكورة علة لحصول المني في القرار و
الحصول في القرار علة لامر ما وما والصورة حيوانا وبقاؤه حيوانا فله علة اخرى وكذلك الباقي
ليس علة بالحقيقة لان الباني العامل المذكور ليس علة لقوام البناء وان اثبت لوجوده فان

حركة الباقي علة لحركة ما ثم سكونه وتركه الحركة او عدم حركة ونقلة بعد تلك النقلة علة
لانتهاء تلك الحركة وذلك النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة للاجتماع او ذلك
الاجتماع علة لتشكل ما وكل واحد مما هو علة فهو وعلله معاً فان علة شكل البناء
هو الاجتماع وعلة طباع المحتبات وثباتها على ما ائتلف وعلة السبب المفارق ان علل
للطباع فافهم ان الحاد والفاعل الخ للجواب عنه انه ان اريد بالايجاد الاحداث
الزماني على ما هو مصطلح فالقضية صادقة غير مفيدة لمدعاهم فان الفعل بعد الوجود لا يحتاج
الى المحدث بالمعنى المذكور ولا يلزم منه نفي احتياجه الى مفيد الوجود ومبقيه ومبعثه
وان اريد به المعنى العام كانت ممنوعة فان افتقار الممكن الموجود الى مفيد الوجود
الباقي ومبقيه ليس تحصيلاً للحاصل لعدم حصول البقاء السابق في الزمان اللاحق
الا بالمفيد والمبقي وادامة البقاء ضرورة ان الممكن لا يفيد وجود نفسه مطلقاً كان
او باقياً وليعلم ان العلة المحدثة قد تكون عين العلة المبقية وقد يكون غيرها وعليك
بالتامل الثاني ان النقض الخ الجواب عنه ان علة افتقار الممكن الى العلة ومناطه
توقفه عليها وجوده الى ص الخ ان الوجود الامكاني بالضرورة العقلية والفاعل الحق سبحانه
منزه عن جهة الامكان ونقص الافتقار فانه تجب الوجود المستغني عن كل ما يغايره وافتقاره
الى غيره ممتنع ثم ان في اطالة الكلام معهم والتفتيش عن اطراف مراتبهم اضاعة للزمن جار
كالوجه المسمى بالبقاء الخ بطلانه ان كان معه وما خلا المفيد الوجود وان كان
موجوداً ان كان غير باق فينعدم الباقي المتعلق به وان كان باقياً تسلسل والعقول

هذا المحصل ما في الحكمة العلائية للشيخ

بان بقاء البقاء عين البقاء تبط لان بقاء كل معلول غير بقاء الآخر فبقاء الخ
غير بقاء البقاء بالبقاء حتى يحتاج مثلا الخ بيان الاحتياج المعلول من المحدث
واستغنائه عنه بالقيود الزائدة فقوله فيوج الخ بيان لحد المعلول وقوله موجود
بعد العدم الخ اشارة الى جزئه العام اعني المحدث وقوله تحريك من الشيء
ومباشرة الخ اشارة الى القيود المخصصة واعلم ان اهمية المحدث من المعلول المستلزم
وجود محدث غير معلول تحقيقاً للعموم وهو تقريباً بالضرورة والاتفاق الا من شذ من الابرش
من المتكلمين ولذا قال الشيخ ولا تنابي الا ان كان احدهما مجهولاً اسما وبالالزام
ثم ان في قوله او غيره استدراكاً فان الفاعل لا بالقصد الاختياري فاعل بالطبع
فلا يحتاج الى قوله او بالطبع الا ان يقع المراد بغير الاختيار للارادة المختصة بذوات
الانفس الحيوانية للفرق بين القصد الاختياري والارادي على ان في قوله او غير ذلك
غنى عنه او ان المحيلي كله ذلك اشارة الى التولد فقط يقابله المحدث بالآلة
من وجه اذ ان المحدث بالمباشرة معلول لا يتوسط بينه وبين فاعله آلة والمحدث
بالآلة يحتاج اليها وحيث كان في انها قد يحتاجان الى التحريك وانها قد يكونان
بالطبع وقد يكونان بالقصد الاختياري لا غير ذلك من الوجوه ويقابله المحدث
بالتولد من وجه وهو ان نوع المحدث بالمباشرة معلول لا يتوسط بينه وبين فاعله
معلول آخر كالاعتماد الحادث من الجسم وهو المعروف عند الحكماء بالميل والمحدث
بالتولد ما يتوسط بينه وبين فاعله معلول ذلك الفاعل كالحركة فانها معلولة حادثة عن الجسم

ومتولدة من الاعتماد ويشاركان في بعض الاوصاف فالمحدث بالمباشرة
مالا واسطة بينه وبين فاعله آلة كانت او فعلا آخر وهما متقابلان من وجه
وهو ان المحدث بالقصد الاختياري ما كان فاعله عالما به مرجحا لاحداثه لغرض فعلته
معلوم والمحدث بالطبع ما كان فاعله عديم العلم والشعور ومرجحه الطبيعة القاهرة للغير
التي للمختارين وقد يشاركان ايضا في بعض الصفات منع مفهوم العقل
ودخول الوجود في مفهوم العقل وجزئيته له ظاهر وكذا جزئية كون الوجود بعد العدم واما
دخول العدم وجزئيته له ظاهر وكذا جزئية كون الوجود بعد فان مدخلية فيه ليس الا
باعتبار اتصاف الوجود بالبعدية عنه وهذا القدر لا يستدعي اشتمال مفهوم العقل
على العدم مرة اخرى فانا اذا قلنا اليوم بعد امس لا يلزم منه جزئية امس لليوم ودخوله في
مفهومه ثم ان محصل الاستدلال انا اذا قلنا كل حادث محتاج الى الفاعل المستقل بالصنع
فلا يجوز ان يكون علة الافتقار والاحتياج اليه عدمه ونحوها ولا وصف كون الوجود
بعد العدم فانه وصف لازم للموصوف به واللوازم غير معللة الثبوت للملزومات بالغير
لان معلولية الثبوت للموصوف لغيره انما يتصور فيما يصح فيه انفكاكه عن الثبوت لو صح
اذا قطع النظر عن غيره وهو ينافي اللزوم المفسر بامتناع الانفكاك فكل صفة يعلل
ثبوتها لموصوفها بامر خارج عن حقيقة الموصوف لا يكون لازمة لذاته ولا ينافي ذلك ان
تكون اللوازم في انفسها ممكنة الوجود فان امكان وجودها في انفسها شيء وضرورة
ثبوتها لملزوماتها شيء آخر ثم لا يخفى توقف صغرى هذا القياس على اثبات كون

الحدوث

الحدوث صفة لازمة وهو متوقف على اثبات لزوم سبق الحادث بالاستعداد
لان الموقوف على الاستعداد يمتنع ان يكون ازليا لهذا الوصف وبيانه في الفصل
الآتي فتامل فينبغي ان يكون علة الافتقار الى الفاعل المستقل الوجود المعلول اي
الوجود الموصوف بكونه وجودا لغير واجب بالذات وهو اعم من الوجود الغير الواجب
بالذات المسبوق بالعدم ضرورة ان الاول غير مقيد والثاني مقيد فهذا الفصل
للرد على الجمهور في المسألة الاولى التي هي قولهم المتعلق بالفاعل حدوث المفعول
لا وجوده بل لغيره لا يمنع الخ اقول بناء الاستدلال على ان الواجب بالغير اعم
من الدائم والموقت ولا يخفى ان مفاد البرهان الذي في الفصل السابق ان المفتقر
الى الفاعل الوجود المضبوط لا العدم ولا الحدوث ولم يكن فيه للوجوب بالغير اثر
ولم يثبت بعد الوجوب بالغير فهو خارج عن قانون البرهان سيما والمتنازع في هذه
المسألة جمهور الاشاعرة المجوزين لتخلف المع عن العلة التامة في افعال القديم تعالى
فهم غير قائلين بالوجوب السابق ولو بدل الوجوب بالغير بالامكان وقيل هذا
الوجود ممكن وانه مسبوق بالعدم والمفهوم ان يحمل عليها التعلق بالغير فهو للعام
اولا وبالذات ورد عليه انه شبه مصادرة فان الممكن من حيث هو كذا غير متعلق
بالفاعل عندهم فالاولى ان يبدل الوجوب بالغير بالوجود بالغير ويقال ان مفهوم كونه
غير واجب الوجود بذاته بل كونه موجودا بغيره لا يمنع ان يكون موجودا بغيره دائما وكونه
كذلك وقتاما فان هذين يحمل عليهما الوجوب بالغير ويسلب عنهما الوجوب الذاتي

وسياق الدليل الى آخره   او يمنع شئ من مقدماته الخ هذا استشهاد اما من
مضمون قوله يحمل عليها واجب الوجود بغيره او من مضمون قوله لا يمنع ان يكون الخ
واذا كان متساويان احدهما اعم الخ بناء البرهان على مقدمة هي انه اذا كان محمول
يحمل على العام والخاص فحمله على العام مقدم على حمله على الخاص قال في البرهان من منطق
الشفاء كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا
اقول لا بد في صدق هذه المقدمة من تقييد الحمل بالكلي كما هو الظاهر لئلا يرد حمل الخاصة
والفصل على النوع والجنس فان حملها على النوع مقدم على حملها على الجنس لان حملها
على الجنس ليس حملا كليا فنقول كل ما يحمل على العام والخاص كليا فهو اما عرض عام
او جنس او فصل او خاصة للجنس ضرورة ان الفصل القريب للنوع والنوع السافل
نفسه يفقد ان الحمل الكلي على العام وكل من المذكورات ثابت للعام اولا وللخاص
المندرج تحته بتوسط وثانيا فيكون عرضا غريبا للخاص ولا ينافي ثبوته للعام اولا لكونه
عرضا غريبا للعام ايضا على بعض التقادير فان اوليته بالقياس الى الخاص المندرج
تحته فهذا الفصل للرد على قولهم الباقي لا يحتاج الى الفاعل وهو القسم من قوله في الفصل
السابق لقد يقولون انه اذا وجد فقد زالت الحاجة الى الفاعل   وبيانه في ذلك
بيان البيان ان المحمول كليا على العام اما ان يساوي العام او اعم منه والمساوي للعام
اما حده او فصله او خاصته والاعم منه اما جنسه او فصل جنسه قريبا كان كل منهما
او بعيدا او عرض عام له وكل منها يحمل على العام المفروض قبل الخاص كما يظهر بالتامل

٥٠

في اقسام الكليات الخمسة وانحصار الكليات فيها وتوسيط البعض للحمل على البعض
الآخر   بل كان واجبا لذاته الخ واعترض عليه بان فرض كون المسبوق بالعدم
واجبا بالذات لا يلائم المثبتة الواجب بالغير وفيه ان حديث الاثنينية بيان لامر واقعي
في نفس الامر وهذا الفرض لا يلزم مطابقته للواقع ومع ذلك يترتب عليه مقصوده
او لا يرى انهم في مباحث عكس النقيض يستدلون من ارتفاع العام وتحقق الخاص على مطلوبهم
كما يظهر من التامل في برهان انعكاس قولنا كل انسان حيوان الى كل ما ليس بحيوان ليس
بانسان بابطال نقيضه وهو قولنا ليس كل ما ليس بحيوان ليس بانسان فانه مستلزم
لقولنا بعض ما ليس بحيوان انسان وضمه الى القضية الاولى لينتج محالا   الحادث
بعدما لم يكن الخ قيد الحادث بكونه بعد العدم اشارة الى ان المراد الحادث الزماني
لا الذاتي فان المسبوق بالزمان هو الاول لا الثاني فانه المسبوق بالعلة فقط من
حيث هو حادث ذاتي الا انه لما لم يثبت بعد وجود الزمان عبر عن الحادث الزماني
بهذا الاسم ثم قيد القبل بكونه ليس كقبلية الواحد على الاثنين اي القبلية بالذات
او الطبع على اختلاف الاصطلاحين لانه مدار الاستدلال فان الحادث قد يكون له
قبل بالذات وبالطبع وبالشرف وبالرتبة والوضع الى غير ذلك من القبليات
التي لا يمتنع اجتماعها مع البعد وعين المراد بقوله بل قبلية قبل لا يثبت مع
البعد واشار اليه بقوله ومثل هذا الخ القبل الذي لا يثبت مع البعد يحتمل ان
يكون اشارة الى الحادث بعد العدم والمراد ان مثل هذا الحادث كان له قبلا بالضرورة

فحينئذ تجدد وبعدية فانه بعد الوجود ويتصف بانه بعد القبل المذكور وذلك التجدد يكون بعد
قبلية باطلة قائمة بالقبل ولا يتوهم ان قبلية القبل على الحادث عبارة عن عدم الحادث
فان العدم قد يكون بعد كما في الكائنات الفاسدة ولا انها القدم السابق على الوجود
فان الكلام ينتقل في اتصاف العدم بكونه سابقا بل هو لكونه عدما اولا مر خارج يتصف
به بالذات وهو يستلزم المطلوب ولا ان علة القبلية العدم بعينه هذا الدليل ولا ذات
الفاعل فيها وحليته لا اتصافها بالقبلية والبعدية والمعية ولا العلة التامة لا اتصافها
بالمعية دون التقدم والبعدية فذلك القبل شي آخر لا يزال فيه تجدد وتصرم على الاتصال
ليتحقق قبليات كثيرة قبل الحادث وليتجدد البعدية اذا اتصف بالوجود والتصرم العدم
ورفوعه وعدم الواسطة بينهما فيتصل المتجدد بالمتصرم وقد علم في الطبيعيات ان الاتصال
المقدار الذي يوازي الحركات في عدم الاستقرار واقتضاء التجدد والتصرم يسمى
يتألف من غير متناهيات فان الدليل الدال على البطلان تألف الكميات القارة من
الاجزاء التي لا تتجزى لا يدل على البطلان تألف الكميات الغير القارة منها ايضا هذا
ما حاذيناه به كلام المتن واقول المشهور من البراهين على كون الحوادث مسبوقا
بزمان موجود برهانان مذكوران في الشفا احدهما الاستدلال من ابتداء المتحركين
في الحركة معا وانتهائهما معا واختلاف مسافتيهما بالقلة والكثرة وكذا ابتدائهما معا
وانتهاء احدهما قبل الآخر واتحاد مسافتيهما ان في الصورتين من مبتدأ كل حركة
الى منتهاها امكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة وامكان قطع الاعظم منها

بالاس

بالاسراع وامكان قطع اقل منها بالابطاء ولا يختلف ذلك الامكان الا ثم اذا انتفت
المسافة وانتفاء السرعة والبطوء بحالهما وسقنا الكلام كان الامر كما كان فيكون الامكان
المفروض ثانيا نصف المفروض اولا فهذا الامكان منقسم فهو كالمعرى عن مقدار
وليس مقداره مقدار المسافة اذ في الصورة الاولى الامكان واحد ومقدار المسافتين
مختلفان وفي الثانية مقدارا المسافة متحدان والامكان مختلف وغير المختلف غير المختلف
ولا مقدار المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار وليست الحركة نفسها
هذا المقدار ولا السرعة والبطوء اذ الحركات تتفق في انها حركة وفي السرعة والبطوء وتختلف
في هذا المقدار وربما اختلفت الحركة في السرعة واتفقت في هذا المقدار ولا مقدار
مادة المتحرك والا لعظمت بعظمه ولا يجوز ان يكون قائما بنفسه فانه منقض وكل منقض
فاسد فهو في موضوع اوذو موضوع فهو اذن في موضوع اوذو موضوع فاما بلا واسطة
فيكون مقدار المادة وقد ابطلناه واما بواسطة هيئة اخرى فيها فاما قارة فيحصل مقدارا
فيها ثابتا قارا واما غير قارة فهذا الامكان مقدار هيئة غير قارة هي الحركة والثاني هو
المذكور في هذا الكتاب ايضا وهو الاستدلال من الاشياء التي تكون فيها قبل وبعد
بمعنى ان القبل منها فايت والبعد غير موجود معه فانها انما تكون كذلك لانه لا بد من
لوجوده منقسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزءا هو قبل قيل له انه قبل وما
طابق جزءا هو بعد قيل له انه بعد وقدم تقريره واعترض على المذكور في الكتاب بانه لما كان
الحادث تعيينها على المحذوف بالعدم المسمى بالكائن والمسبوق بالعدم فقط كالنفوس

الالطلقة لان الانسانية على راي الاكثرين لازمة للعلة التامة وتقدم العدم وتاخره اي
توسط الحادث بين العدمين لازم للقسم الاول والتقدم فقط للقسم الثاني ولازم
اللازم لازم فهذان الوصفان غير مستندين الى غير العلة لان اللوازم غير معللة بغير
علة ملزوماتها والجواب ان الحادث ليس لازما بغير وسط للعلة التامة التي لم توخذ
معها الزمان فهو لازم له بتوسط هو الزمان وهو يستلزم المطلق فتامل فظاهر
الانية وذلك لان الجمهور يعتبرونه الى الساعات والاوقات والشهور والسنين و
يقدرون كثيرا من الحوادث به اي بغير ذلك من تخصيصهم بعض الحوادث ببعض من اجزائه
دون بعض الا ان هذا القدر لا يدل على وجوده العيني اذ لعل المنقسم الامتداد الموهوم
على ما يراه المتكلمون وهذه المباحث الخ وذلك اما لان بعض المدعي ان
الزمان موجود في العين والزمان الذي جعل موضوعا لهذه المسئلة عرض اول للحركة
وهي كذلك للجسم الطبيعي الموضوع للطبيعيات وكذلك القبليتين والبعدية المذكورتين
الموصوفتين بانهما لا تجتمعان معا اللتان استدل بهما على وجوده واما لان قولنا
كل حادث مسبوق بموجود غيره اذا جعلت مسئلة كان المحمول فيها المسبوقية والموضوع
الحادث الذي هو معروض التغير والحركة التي تعرض الجسم الطبيعي بما هو كذلك ولا يخفى
ان هذا المحمول بالقياس الى الموجود المطلق عرض غريب يحتاج الى واسطة اخص وقد
تقرر ان كل ما هو مسئلة للعلم الاعلى فهو مسئلة للادنى اذا كان موضوعه اعم من موضوع الادنى
والا لم يفيد بهما لوجود القبلية والبعدية الخاصتين الخ الاستدلال من الوجود الرابطي

للقبلية

للقبلية والبعدية اي ثبوتهما للعدم الحادث ووجوده او لما هو قبله ولنفسه على وجود الزمان
في نفسه اي الوجود العيني لم على ما هو المدعي لان الخ عن وهن وخلل كما ستطلع عليه
والاستدلال من الوجود العيني للقبلية والبعدية على الوجود العيني للزمان يرد عليه
ان الوجود العيني لهما الخ وذلك لانه يستلزم لوجود اجزاء الزمان معا وهو محال
وما يؤدي اليه محال ايضا ثم الظاهر من عبارة الشرح الاول فانه استدل من ثبوت
هذين المعنيين لموصوفيهما على وجود الزمان وصرح في تمهيد دفع الاشكال الفاضل الشارح
بانهما لا توجدان الا في العقول فالمراد من ثبوتهما لشيء ثبوتهما الرابطي فاذن
ثبوت هذين المعنيين الخ اي ثبوت القبلية والبعدية المخصوصتين ووجودهما الرابطي
لشيء يدل على وجود الزمان فان كل صفة ثابتة لموصوفها لا لانه هو بل لامر غير
موصوفها فانها منتهية الى الموصوف بها بالذات فاذا اتصف عدم الحادث او ما هو
قبله بالقبلية ووجوده بالبعدية لا لما هو وجود وعدم فينتهي الكلام الى ان سبب الاتصافات
ليس الا الزمان المتصف بهما بما هو هو على ما سيجي وفيه نظر فان الموجود بالغير
ينتهي الى الموجود بالذات واما غير الموجود الاعتباريات والاعدام كالقبلية والبعدية والعمى
والعجز وغيرها العارضة لافراد الانسان لا لما هو هو فان الاتصاف بهذه ثم ولو سلم
فانما ينتهي الى امر اعتباري يتصف بتلك الصفة بما هو هو في ملاحظة العقل دون
الخارج اذ لا حظ له من الوجود العيني كما هو مذهب القائلين للزمان وجودا اعتباريا
اما منتزعا من بقاء الواجب تعالى او من تعاقب كل شخص نفسه او غيره وبالجملة امتدادا موهوما

مقتضيا بالذات فى هذا النحو من الوجود بينك للمنافيين يدل على وجود الزمان

ان اراد دلالته على وجود الزمان فى نفسه كان الحال ما عرفت وان اراد دلالته

على وجوده الرابطى الذى هو اعم من الوجود فى نفسه فى الخارج لم يلتفت الى ذلك

اى الى اخذ القبلية والبعدية المتمازتان بانهما لا توجدان معا من غير هما فى تعريف

الزمان وقال الزمان كمية الحركة من جهة التقدم والتاخر الذين لا يجتمعان كما فى

فى الاشارة لكن ثبوتها فى العقل قدر ما فيه من كيفية الحال فيه ولا ثبوت

صفة عقلية اعتبارية لشى على وجود موصوف تلك الصفة عينا على ان الاتصافات

العقلية انما تمتاز عن الوهمية بوجود منشأ انتزاع الصفات التى تصير سببا للاتصافات

العقلية فى الاولى دون الثانية ووجود المنشأ لا يدل على وجود تلك الصفات بالوجود

الاصيل لو اتصف بالقبلية الوجودية ان اراد بالوجودية ما ليس العدم

جزء منه فاتصاف المعدوم بالوجودية بهذا المعنى ليس بمستحيل بل واقع وان اراد

بها الموجود فى العين فالقبلية ليست كذلك ضرورة انها من الاعتباريات المنتزعة

من الزمان الموجود عند المستدل وذلك لان العدم المقيد اعنى

ان الممتنع الحكم على العدم المطلق والمعدوم المطلق والاتصاف بشى واما العدم المقيد بشى

كالعدم المقيد بالاضافة الى الحادث او بكونه عدم حادث فهو معقول بالعرض بسبب

ذلك الشى ويصير آلة لملاحظة العدم وصالحا للحوق الاعتبارات العقلية به لا من حيث

انه عدم او معدوم بل من حيث هو موجود فى العقل ومعقول بالعرض ونقيض العدم

ايضا بالموجود بمعنى الوجودى الذى لا يكون العدم جزءا منه ليس بمستحيل اتصافه بالوجود

فى العين الا يرى ان قولنا العدم المطلق مقابل للوجود واعم من العدم الخارجى قابل

صفة لبعض الهيئات تصدق ايجابا على انه يكفى وجود الموصوف فى الذهن حال

الحكم فتدبر ثم انه اشتغل بالمعارضة بما سماه معارضة وهو بالنقض اشبه

فان حاصله انه لو تم دليل التقدم والسبق المذكوران على وجود الزمان لكان

للزمان المتصف بها زمان آخر ويمكن تقرير الكلام بحيث يصير معارضة بان يقال

لو كان الزمان موجودا لزم تسلسل الازمنة ثم بين الملازمة بحديث اتصاف

الآن قوله والفرق بان الزمان ثم يؤيد كونه نقضا فان الفارق المحتاج

اليه فى الاكثر لدفع النقض ثم ان ههنا معارضة اخرى لوجود الزمان تقريرها انه لو

كان موجودا عينيا لكان من مقولة الكم المتصل على ما يرونه وكل كم متصل فهو قابل للانقسام

العينى وكل قابل للانقسام فهو ممكن الانقسام والا لم يكن قابلا وكل ممكن لا يلزم من فرض وقوعه

انه لا يلزم من فرض وقوعه محال لكن يلزم من فرض وقوع انقسام الزمان وجود الآن

المستلزم للحركة الآنية المستلزمة للجزء الذى لا يتجزى فى المسافة والجواب المنع

من كلية الكبرى فان من خواص الكم الانقسام باى صفة واى قسم كان سواء

كان خارجيا هو الفكى او عقليا او فرضيا كما فى الزمان فانه منقسم بالذات يعنى ان

للوهم والخيال ان يفرض فيه جزئين ممتازا احدهما عن الآخر فيفرض شى دون

شى بالذات الا يرى ان الطبيعة العقلية للفلكيات والسطح المستدير لما من الكليات المتصلة

بالذات مع امتناع انفكاكهما الكلي فتدبر   استحال تخصيص بعضها بالتقدم دون
بعض فيه انه ليس شيء من الاجزاء مختصا بالتقدم دون الآخر بل كل جزء منها متصف
بالتقدم والتاخر كما سيشير اليه ولعل المراد ان تقدم كل جزء على الآخر بالذات بعد
ان تفاوت في المعية بالتقدم مستحيل   ينقض بتجويزه كون العدم ايضا اذ ابن الكلام على الفرق
وان المقتضي بالذات المتقدم بالحقيقة لا احتياج في عروض التقدم والتاخر له
الى زمان بخلاف غيره لان ما بالغير منته الى ما بالذات كما سلف لم يكن لهذا الكلام
وجه فان العدم لما لم يكن مقتضيا بالذات متقدما بالحقيقة لم يستغن في اتصافه بالتقدم
والانقضاء على منقض بالذات بخلاف الجزئين المقتضين لهما بالذات ففي عدم افادة
الفرق بالوجود الثاني تامل   وايضا ان قيل ايضا تقريره على ما قرره العلامة انا
لما اعتقدنا ان كل جزء من اجزاء الزمان مسبوق بجزء آخر كفى ذلك في حصول القبلية
والبعدية اذ معنى كون اليوم متاخرا عن امس انه غير حاصل عند حصول الامس واما اذا
علمنا لم نثبت قبل اول الحوادث شيئا اصلا لم يلزم ان يكون قبل الحادث شيء
حتى يكون معنى تاخره انه لا يكون حاصلا عند حصول ذلك الشيء فلا يكفي في حصول
القبلية والبعدية في اجزاء الزمان كون كل زمان مسبوقا بزمان آخر بخلاف
الحوادث فالقبل والبعد اللذان لا يوجدان معا لا يفتقران في الزمان الى زمان
آخر ويفتقران في الحوادث اليه فهذا بيان فرق آخر بين الزمان وغيره في عروض
القبلية والبعدية   والقول بمعية الزمان ايضا تقرير المعارضة انه لو كان الزمان

موجودا لزم التسلسل بيان الملازمة انه لو كان موجودا فاما ان يكون قبل الحركة
الفلكية ومعها لانه مقدارها عندكم فيتاخر عن متقدره واما بعدها بالزمان فيكون
مع استلزامه التسلسل حادثا او معها بالزمان اذ لا معية بينهما بالذات ولا بالطبع
ولا بالشرف والرتبة فيكونان مقارنين موجودين في زمان آخر وننقل الكلام اليه
والى مقارنته للزمان الاول والحركة فيتسلسل الازمنة وتحقيق الجواب ان الموجودات
على قسمين قدماء وحوادث والقدماء قسمان اما متقدم على الزمان وذلك مبدأ
المبادي تعالى الى حركة الفلك الاطلس واما غير متقدم عليه وذلك غير ما ذكر من الافلاك
والكواكب وكليات العناصر واما الحوادث فهي المحفوفة بالزمان المتاخرة عنه فان
اراد المعارض بالمعية المعية الزمانية كان الحكم بمعية الحركة والزمان باطلا فان معناها
وجود شيئين في زمان واحد والقديم ليس في زمان بمعنى ظرفيته لوجوده واحاطته به
وان اراد غيرها كان مع بطلانه غير مستلزم للتسلسل واعلم ان مبنى هذا الجواب
على ان الموجودات القديمة ليس لها متى ولا نسبة مقارنة الى زمان واشتهر المحقق
حمل الحركة على الحادثة ولذا اجاب بان نسبة الحركة الى الزمان معا فتدبر
والجواب ان الزمان ايضا اجمل في الجواب ولم يفصل على محاذات كلام الفاضل الشارح
فان مبنى اكثر كلامه على حديث التقدم والتاخر المخصوصين واما ليس فيه بيان زمانها على
استدلال الشيخ ولذا حقق في الجواب عينية الزمان ونفى عنها الجزء العيني لدفع المعارضة
الاولى وفرض له اجزاء المحقق كمية وبالغ في اتصافها بالذات بالتقدم والتاخر لازالة الاشتباه

وابانة الفرق بينه وبين غيره ثم ان في قوله ليس له هيئة غير اتصال الانقضاء والتجدد
تاملا فان فيه اعترافا بان الزمان ليس من الموجودات العينية فان اتصال الانقضاء
والتجدد صفة لهما والانقضاء ليس الا الانعدام والتجدد ليس الا الحدوث وهما من المعدومات
بالبديهة ويمتنع وجود الصفة مع انعدام الموصوف على انه يبقى الكلام في ان الانقضاء
والتجدد ايضا صفتان وموصوفهما الحركة وعروضهما لها بالذات وهما معنى التقدم والتاخر
المتاخر فلعل الحركة متصفة بهذان المعنيان بالذات فتامل وتربص الجواب بل تقول
عدم الاستقرار الذي هو فيه ايضا اعتراف بان الزمان ليس الا امرا عدميا اذ عدم ما خلا
تحقق كالحركة وغيرها انه في كون حقيقة الحركة امرا غير عدم الاستقرار على حالة واحدة
نظر فان المشهور من حدها انها التوسط بين المبدأ والمنتهى توسطا غير قار اي لا يكون
المتغير في آنين على هيئة واحدة فتدبر ولان التجدد لا يمكن الا وذلك لان
الاشياء اما ثابتة ازلا وابدا واما ذوات التغير وما لا تغير فيه فلا حادث فيه ولا لاحق
فلا قبل فيه ولا بعد بهذا المعنى اي الزماني وكيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد
وكيف يكون قبل وبعد اذا لم يحدث امر فامر ومن هاهنا تسمعهم يقولون ان القدماء
خارجة عن الزمان والزمانيات فكل ما فيه تجدد ففيه تغير وكل ما فيه تغير فلا حال للتغير
والتغير على النحو المخصوص ليس الا الحركة صدقا والمتغير المتحرك فلذلك يتقوم هذا الاتصال
بالحركة والمتحرك ثم الحركة المستقيمة متناهية فينقطع ما يقدرها ويتعلق بها والزمان غير منقطع
فهو متعلق بتغير مستدير يمكن ان لا يتناهى فالحركة المستديرة الفلكية مقدار ما ان الحيوان الخ

في الانقضاء

بجميع الافلاك مقدار واحد يقدر جميعها فيجب ان يكون هذا المقدار قابلا لجميع
الحركات ليصح التقدير واما ان يكون لكل فلك مقدار مستانف وزمان على حدة
والثاني باطل لان الزمان الواحد يقدر به الحركات المختلفة سيما الافلاك وغيرها وايضا كل
فلك تحرك كان في زمان واحد متفق اما مساوية واما متفاوتة وكذا الكل فكيف لهذا
المقدار مقدار حركة هي اسرع الحركات يقدر بها غيرها وهي حركة الفلك الاعلى الاطلس وثبت
هي نفسها الزمان لان اختلاف اللوازم والخواص يوجب اختلاف الملزومات
وذوات الخواص ومن خواص الزمان انه يتصف بالاطولية والاقصرية والاقلية والاكثرية
بالذات ومن خواص الحركة الاتصاف بالسرعة والبطوء ولا يتصف الزمان بها
كما لا يتصف الحركة نفسها بالاطولية والاقصرية فالزمان كم يقدر التغير اي عرض
الزمان بخمس عبارات اولها موجود غير قار متصل اتصال المقادير والثانية
نفس اتصال الانقضاء والتجدد والثالثة عدم الاستقرار والرابعة كم يقدر
التغير والخامسة كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم والتاخر وذلك
لخفاء رمية وصعوبة تمييزها عن غيرها الذي هو الحركة ولذا توهم بعضهم انما هو الفلك الاقصى
على ما سيجيء ولذا تعرض من اللوازم الى معرفة الهيئة فان الثلثة الاول لوازم لماهية الزمان
والرابعة جنسه فانه كم متصل غير قار الذات يتقدر بالحركة لكنه مقدار الحركة لما لم يجز
ان يكون قارا طوى ذكر عدم الاستقرار واما الخامسة فهي ايضا وان كانت تعريف
باللازم الا انه تعريف باللازم الموصل الى حاق الملزوم وذلك لان الزمان ليس كمية

اعتبارية بل كما هو الكمية لكن لما كان التعريف بهذا اللازم مفتقرا الى ذكر كميته
ذكرا اولا ماهيته ثم ذكر التعريف بهذا اللازم وهذا يكفي في تعريف الزمان الكم الذي
يتقدر به الحركة ولا التقييد بالاتصال لا لكونه مرادا كما في عبارة المحقق بل لان الزمان
اما من باب الكم المتصل على ما هو المشهور او من المنفصل على ما يراه بعض القدماء من انهم
حدوا الزمان بانه عدد للحركة اذا انقسمت وانفصلت الى متقدم ومتأخر غير مجتمعين
لكن اتصاف الزمان بالطول والقصر دون اتصافه بالعدد بهما يبطل كونه
من باب الكم المنفصل   والحركة مطلقها انقسام مختص بالفلكيات عن الشقاق ان
الحركة تابعة في الانقسام للمسافة اذ ليست هيئة الحركة الموجودة عنده الا التوسط
الغير المنقسم فلا يكون من مقولة الكم وكل منقسم اما كم او متكم والمسافة تنقسم
بنفسها وذاتها والحركة مطلقها الانقسام بواسطة المسافة لكن لما كان الحركة هيئة غير
قارة لا تجتمع اجزاؤها الفرضية بعد الانقسام الفرضي ولا يصير القبل منها بعد ولا بالعكس
بخلاف المسافة فان اجزاؤها الحاصلة بعد الانقسام جائزة الاجتماع ويجوز
ان يصير القبل منها بعد وبالعكس فالحالتان الاخيرتان مختصتان بالحركة لذاتها
فيها لا من حيث انها ماهي بخلاف الانقسام لكن بقي الكلام في ان الزمان هل هو
مقدار للحركة التوسطية الغير المنقسمة على ما عليه الاكثرون وغير المنقسم كيف يصير متقدرا
بهذا المقدار وذا اجزاء ومعروضا للامر الممتد او للحركة القطعية المعدومة في الاعيان
على رأي الشيخ فلا يكون الزمان موجودا لان المقدار بمعدوم يكون المقدار ايضا معدوما

ومنهم من جعل الزمان مقدارا للحركة القطعية ورأى وجودها في العين ومنهم من جعل الزمان
قسمين القطعي والتوسطي قسمة الحركة الى القسمين لكن انكر وجودهما في العين والتحقيق
فيه يحتاج الى تأمل شاف وتدبر كاف ثم الكلام في وجود المسافة في ضمن
انواع الحركة بالفعل ما دامت الحركة موجودة حتى يتبعها الحركة في الانقسام فان
مذهب الشيخ انه ليس فرد من المقولة التي يقع فيها الحركة موجودا حال الحركة
وبعد هذا كله فان الشيء انما يتبع الكم بالذات في الانقسام وغير الكم من المسافات
ليس من مقولة الكم المنقسم بالذات حتى ينقسم الحركة به سيما التوسط في الوضع
الواحد بالشخص البسيط القائم بالفلك الاطلس المقدر عندهم بهذا المقولة الذي
يسمى زمانا وبالجملة تحقيق مبحث الحركة والزمان من امهات المسائل التي تحري
بان يتعمق فيها النظر الدقيق   كل حادث فقد كان قبله مقدر مسبوقية الحادث
بالزمان والآن بين مسبوقيته بمادة او موضوع ليتم القول بان كل حادث
مسبوق بمادة مدة والمراد بالمادة في عباراتهم ما يعم الموضوع ولذا اقتصروا عليها
ثم العمدة في اثبات هذا المدعى مسبوقية الحادث بالامكان الاستعدادي وهو
من مقولة الكيف قابل للشدة والضعف لما نعلم من استعداد كل بذر لنبات
مخصوص وامتناع حدوث غيره عنه وكذا استعداد النطفة الانسانية للانسانية
واثارها واستعداد العظام المكسورة للالتحام فان الثاني اشد من الاول فان الشدة
في الاستعداد قربه الى الفعلية ولذا كان مقولا بالتشكيك واليه فان ما ذا ثبت انه موجود

الاقرب الى الفعلية اولى بهذا الاسم م

وانه من مقولة الكيف فلا يكون قائما بنفسه فله موضوع وحامل وجود ذلك الا يكون
اي موضوع المتفق بل موضوع وحامل له ارتباط مخصوص بما يحدث والاتحاد معها
استعداد الانسانية بالجزء فالمقوم فيه استعداد الحادث يسمى مادة الحادث
سواء كان حالا فيه جوهرا كان او عرضا كالصور النوعية والاعراض الحادثة او غير
حال فيه لكن له علاقة وارتباط به كالنفس الشخصية الناطقة وابدانها ثم ان
الحركة الوضعية والزمان الذي هو مقدارها والاستعداد الحادث فردا بعد فرد والقصاير
شديدا بعد ما كان ضعيفا والحامل لهذا الاستعداد وهو الهيولى او ما هو حامل لاحدها
اركان الحوادث وعمدة شرائط حدوثها ووجودها ولولاها لما حدث حادث
لاستحالة التخلف والترجيح بلا مرجح او اجتماع العلل الغير المتناهية عند حدوث
كل حادث وربما تنضبط اكثر الاصول والقواعد ويظهر الجواب من الاشكالات
والمفاسد والبحث عنها على الاستقصاء موضع آخر وبالجملة لولا في الاسباب ما يعد
لذاته لما صح وجود حادث هو الحركة المتقدرة بالزمان المحدثة لاستعدادات المواد الحوادث
الحاملة لوجودها لما ليس مسبوقا بمادة او مدة بل مسبوق الغير الاجنبي فليس بحادث
سواء كان ماديا او لا وسواء كان نفس المادة والزمان او غيرها فقد كان
مسبل حدوثه ثم يرد عليه انه ان اراد بالامكان في قوله يمكن الوجود الامكان الاستعدادي
اي التهيؤ لوجود شيء وقبوله فهو مصادرة على المطلوب لان اول مقدمة الدليل ليس شيئا غير
المدعى وان اراد الامكان الذاتي فهو مسلم لكنه غير مفيد فان غاية اثبات الامكان

الذاتي للحادث في جميع الاحوال وانت تعلم ما فيه فكان الامكان الوجود حاصلا
وفيه ايضا انه على تقدير تسليم ان الحادث قبل حدوثه ممكن بالامكان الاستعدادي
وان الامكان الاستعدادي حاصل له في الخارج لا يدل على ان الامكان الاستعدادي
موجود في الخارج وعرض له مادة او موضوع على ما هو المدعى فان صدق الايجاب
الحملي لا يستدعي وجود مبدأ المحمول في الخارج اذ كثير من القضايا تصدق خارجية بدون
انتفاء مبدأ محمولها في العين اما ممتنع الوجود او ممكن الوجود ثم لا يخفى ان المراد
بالامكان ان كان الامكان الذاتي في عدم الضرورة طرفا از كونه واجبا بالذات
الذاتي كالامتناع يرد عليه انه لا يستلزم اثبات مسبوقية الحادث بالامكان
الاستعدادي الذي هو من مقولة الكيف الموجود في العين القائم بمحل الحادث
على ما هو المدعى وان كان الاستعدادي فيرد عليه ان هذا الترديد لا يغني من شيء
بل ليس له معنى فان مقابل الامتناع الذاتي الامكان الذاتي لا الاستعدادي
الذي هو اخص من الذاتي فيجوز ارتفاع الشقين بان لا يكون الحادث متصفا ولا ممكن
بالامكان الاستعدادي بل ممكنا بالامكان الذاتي فقط كالجوهر المجرد ذاتا وفعلا
عن المادة اذا كان حادثا فتدبر بالقياس الى وجود الامكان وان كان
اضافيا لكن اضافته بالقياس الى الوجود وقوله بقا كونه ممكنا امر في نفسه اي
لا بالقياس الى القادر لانه ليس اضافيا مطلقا فلا تناقض بين الكلامين
والامور الاضافية اعراض ام اقول لا يخفى ان الامور الاضافية الموجودة في العين اعراض لها

موصوفات موجودة في العين كسائر الاعراض واما الامور الاضافية العقلية
كالتقدم والتأخر العارضين لاجزاء الزمان والامكان على الشادي الذي
قبل علته للافتقار الى الفاعل فهي ليست بموجودة في العين بل في العقل والاعراض
العقلية لو وجدت في العين لكانت في الموضوع فهي متعلقة بالموضوع في هذا
النحو من الوجود التقديري وذلك لا يدل على فعلية وجودها في العين ليترتب على ذلك
فعلية وجود الموضوع في العين حتى يكون ذلك الموضوع مادة الحادث على ما هو
المدعى فتدبر واعلم ان كل امكان فهو بالقياس الى شيء اقول وفيه نظر فان الدليل
الدال على ثبوت الامكان قبل الحدوث والوجود وقيامه بما يتعلق بالحادث
تعلقا مخصوصا بان يحدث فيه او يحدث مرتبطا به متعلقا به تعلقا شديدا يدل على ثبوته
قبل عدم ما يعدم اي العدم اللاحق فانا نقول عدم ما يعدم اما ممتنع او ممكن والاول محال
والا لم يقع فهو ممكن فهذا الامكان هو امكان العدم فكان امكان الوجود القائم
بالموضوع تهيؤه لقبوله وصفا له عليه كذلك امكان العدم تهيؤه لفساده عنه
وزواله عن مقارنته كوجود الجسم الابيض فقد يطلق الموجود بالعرض على وجود المحمولات
والاوصاف المشتقة والامور الاعتبارية لوجود موصوفاتها وموضوعاتها وقد يطلق على
وجود الاعراض فانها تابعة في وجودها لموضوعاتها ويطلق الوجود بالذات على ما يقابلها
بل ما يقابل كل معنى من معاني الوجود بالعرض يطلق عليه الوجود بالذات فاذا قيل للعرض
كالبياض مثلا انه موجود بالذات اريد به ان وجوده ليس عين وجود موضوعه بل وجود مستانف

يستقل ذلك العرض بعده في ترتب الآثار عليه الا انه مشروط بوجود الموضوع واذا
قيل انه موجود بالعرض اريد به ما مر ويطلق الموجود بالذات على قريب من عشرة
معان ويقابلها الموجود بالعرض والمادة يمكن ان يصير اه وذلك اذا كانت
موجودة بالقوة فان الموجود بالقوة اذا صار موجودا بالفعل فقد صار شيئا شيئا
آخر ولا يكون الامكان حقيقة ذلك الجوهر فالعبارة الظاهرة ان يقول فلا يكون
الامكان جوهرا فيكون عرضا لانحصار الممكن فيهما وقد بطل كونه عرضا القائم فان
لا يكون موجودا فلا يكون ذلك الشيء الذي لا علاقة له بالامكان الشيء حادثا مسبوقا
عدم التميز بين الاعتبارات العقلية اه وذلك لان المعدوم والنفي الذي الصحيح
الحكم عليه بامر وجودي اي موجود في العين ضرورة ان وجود الصفة والمحمول فرع لوجود
الموضوع والموصوف واما الحكم عليه بامر عقلي ومحمول اعتباري كان مكان الذاتي
والعلولية والمعلومية والمقدورية مجاز واقع باعتبار وجوده المقاحال الحكم والاستيناس
ذلك وجوده في العين حتى ينافي كونه معدوما صرفا ونفيا محضا اقول هذا الجواب
يهدم اساس المسئلة اذ فيه تسليم ان الامكان الاستعدادي ليس الا من الاعتبارية
العقلية المعدومة في العين حتى تتصف به الشيء قبل حدوثه ولا يخفى ان الامور
والاحكام الانتزاعية لا تستدعي محلا وموضوعا يصير ذلك محلا وموضوعا للحادث
فلا يثبت مسبوقية الحادث بالمادة في الخارج فيفوت المدعى فتدبر فاكوا
عنه ان الامكان اه فيه انه تسليم ان الامكان الاستعدادي ليس من الموجودات

وبعض موجود والاعرض وابعض مد والمراد بالقوة غير الحيط الذي ... ذاته ... مسبوقة
بالاستعداد او نحو ذلك ... بالذات ... الجوهر ... ومقدار
مثل العقول الاول ... فيكون ... عرض ... فيه ...
سوى ذلك ان كان ... على تقدير ... واحد او لا اعتبار
فلينح كما ... الاولي الاكون الاشياء والحاصل حقيقتها
الاستعداد ... ولا ... بالعوارض الغريبة ... او
بحقيقة ... مشتركة ... تحت التغير والزمان ... كان اعتبار
بالتعاريف ... حدوث المركب ان كان باعتبار الصورة
مركبات فيه ان ... العرض عنه وان كان باعتبار الاجزاء
مزاج فقد ... العرض ... عنه وان كان باعتبار الاجزاء
فقد ... الصورة عنه
فكذلك فلا حاجة الى ذكرها ح

يلقى

العينية فلا يقتضي محلا موجودا ولا يكفي في ذلك تعلقه بالشيء الخارجي فان الوجود
الوجود في الخارج يقتضي موضوعا عينيا لا ما ينتزع من الشيء الخارجي اذ قد ينتزع معنا
من الموجود والمعدوم كالامكان الذاتي ثم الظاهر ان بعد جميع اجوبة المحقق
عن اشكالات المشكك الرازي على ان الامور الانتزاعية في نفس الامر انما
تكون كذلك اذا تحققت مناشيها في الخارج لتكون متميزة عن الوهميات المخترعة
الذهنيات الصرفة وبهذا القدر وان كان كافيا في اثبات مسبوقية الحادث بمادة
هي منشأ انتزاع امكانه فانه ليس وبما ظهر الا انه مخالف للقول بوجوده الاصل
في الخارج كما هو مذهبهم فانه من مباحث الوجود عندهم قابل للشدة والضعف ومن الواضح
المعبر عنها بالكيفية الاستعدادية كما هو في كتبهم مسطور وفيما بينهم مشهور وسيجيء في
العبارة المنقولة من الشيخ في دفع الاشكال بالشبهة باقيا والمحقق نفسه ادرجه في كتاب
التجريد في الكيفيات ثم انا نقرر الشبهة وجوابها بتقرير اتم وهو ان الامكان ان
كان موجودا فهو اما واجب او ممكن والاول باطل بالضرورة والممكن اما قديم فلا يجوز
ان يرتفع لان كل ما ثبت قدمه امتنع عدمه والامكان الاستعدادي يرتفع حال وجود
ما هو ممكن واما حادث وكل حادث مسبوق بامكان ومادة فيتسلسل الامكانات
فيتوقف حدوث الحادث على امور غير متناهية هي شرائط وما توقف على غير المتناهي
فهو ممتنع الوجود اذا حفظ شرط من الوجود والجواب انه موجود حادث محفوظ بتعاقب
الاشخاص الى ما لا نهاية له يفصل كل استعداد استعدادا آخر اضعف من لاحقه وهكذا

الى ما لا نهاية له فيتصل وجميعها تقوم بالبسائط العنصرية ومن هنا تسمعهم يقولون بين هذا
الحادث اليومي والبسائط استعدادات غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرين
اذ ليس الطرف من جنس الوسط والكائنات الاستعدادات في حدوثها تابعة
للحركة الوضعية فكما يجوز فيها عدم التناهي لعدم الاستقرار الغير فكذا في الاستعدادات
الغير المستقرة فان الاستعداد اذا احدث شيئا او يحدث آخر انا فانا على الاتصال
وكل حالة سابقة معدة للاحقة لا تجتمع معها والفيض يجوز اشتراط موجود بغير المتناهي
على هذا النحو كهذه الدورة الموقوفة على الدورات الغير المتناهية وستسمع لهذا مزيد
تحقيق   بعد ابطال التسلسل وينقطع التسلسل الا فيه ما عرفت مرارا من احراز
بالمدعى   ولا يجوز ان يكون حالا في غيره الخ اقول الاقرب من هذا الاشكال وهو
عدم جواز اتصاف غير الحادث بصفة الحادث قبل حدوثه مع الحكم بان الامكان الذي
هو صفة للحادث قائم بغيره اذ الحادث قبل وجوده لا يصير موضوعا للعرض مما سأله الشيخ
الكرماني او الحكيم بهمنيار عن الشيخ الرئيس بهذه العبارة كيف يكون امكان الشيء
المعدوم موجودا والمعدوم لا يكون له صفة موجودة واجاب عن الشيخ بجواب حسن
لو تأمل حق التأمل بنظر الحق الصحيح وهو ان امكان الشيء صفة له لولاه الوجود فيصل بالقياس
اليه ولولا هذا الا وجب ثبوت المادة مع العلم بان الامور المعدومة مما يضطر العقل
الى ان يحكم بانه ممكن فيكون الامكان المضطر الى اثباته صفة لشيء ما والمعدوم من حيث
هو معدوم غير موجود الصفة فهو لغيره لكنه اذا عقل واذا حضر هو والمعدوم موجودا بالعقل

وصف به المعدوم من حيث هو موجود في العقل كما يوصف بالعلاقة الاقتران جميعا وان كان
اعتبار العلاقة من جهة الصورة اعتبار الاثنين لا الواحد وبالجملة اذا حضرنا
المعدوم في العقل قضينا في العقل بان له امكانا موجودا في العقل وفي الاعيان
فاذن هو في الاعيان موجودة للمادة وفي الذهن لكليهما انتهى كلام الشيخ الرئيس
في رسالة المباحثات ولا يخفى ان المحقق الذي افاده في اخر الجواب يفيد ان
الامكان الاستعدادي له نحوان من الوجود كسائر الاعراض الموجودة احدهما
الوجود العقلي وبهذا الاعتبار يتعلق بالحادث ومادته ويتعلق بملاحظتهما نحو كان اضافية
بينهما فانه استعداد وجود هذا الذات والثاني الوجود العيني وبهذا الاعتبار نحو
عرض في موضوع في العين منفصل وجود موضوعية وذلك هو مدعى الحكماء من
مسبوقية الحادث بالموضوع العيني والاستعداد المادي فتدبر فانه نافع في فهم الجواب
عن الاشكال الذي اورده الفاضل الشارح بعد هذا الاشكال ثم انت تعلم
ان حال الشيء الذي يكون للشيء اه اقول للمحقق هذه المقدمة الى استعمالها لاثبات
الحدوث الذاتي للكائنات ان الحالة التي للمهية اي التي تقتضيها المهية بالاستقلال متقدمة
بالذات على الحالة التي تستفيدها من خارج الذات ومن فروعها وجوب ثبات موضوعها
الوجود العارض للمهيات الممكنة فانه لما كان اتصافها بالوجود بامر خارج عنها مسبوقة
بحالة وصفة تقتضيها المهية بنفسها وهو استحقاق العدم او ان لا يكون لها وجود واما
الدليل على صحة تلك المقدمة فما ذكره الشارح المحقق ولعل الشيخ رايا مستغنيا عن البيان وقد اورد

علیه

عليه الفاضل الشارح ان كلية تلك المقدمة ممنوعة وتفصيل الكلام ان اوصاف المهية و
حالاتها اما ان تقتضيها المهية بنفسها اولا والثاني اما ان يلحقها ويتصف المهية بها بواسطة
عرض مساو للمهية بحسب الصدق او بواسطة امر اعم منها او امر اخص او امر مباين عنها كما
هو المقرر في صناعة الميزان وظاهر ان تقدم الحالة التي للمهية على التي تستفيدها من غيرها
ليس بيّن في غير العارض بواسطة تلك الحالة فان العارض بواسطة امر اعم
مثلا لا يتاخر عن الحالة الذاتية بالتقدم الذاتي فان الماشي العارض للانسان
بواسطة عروضه للحيوان ليس متاخرا عن التعجب العارض له بما هو هو لكن التاخر
فان المتاخر به يكون موقوفا على المتقدم عليه اما بالاستعداد او الاستقلال كما في العلة
التامة اولا بالاستعداد والاستقلال كما في غيرها من الشرائط وكذا الكلام في الصور
الاخرى ولو فصل الكلام وقيل الحالة التي تكون بحيث لو غير بعد التي بحسب الذات
اذا توقفت على التي بالذات كانت حادثة غير مستقلة فان كل موقوف متاخر بعد
الموقوف عليه سواء كان صفة المهية او غيرها ومع ذلك فلا يثبت الحدوث الذاتي
الا بعد اثبات ان استحقاق العدم مما يتوقف عليه الاتصاف بالوجود لان
ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته او وذلك لان ارتفاع المعلول كاشف عن ارتفاع
العلة ومستلزم للعلم به والعلة فيما نحن فيه المهية وارتفاع المهية تقتضي ارتفاع الحالة التي
استفادتها المهية من خارج فان المهية قابلة لتلك الحالة وارتفاعها يستلزم
ارتفاع المقبول فانها من العلل الناقصة واما ارتفاع الحال التي هو اقول ما ذكره

من الاستلزام فی صورة وعدمه فی صورة اخری وان کان حقا لکنه لا یثبت المدعی
وهو تاخر الالة المستفادة عن الذاتیة بالذات فان استلزام الارتفاع
لیس کافیا فیه لان القدر المشترک بین قسمی التاخر الذاتی وهو ان یکون الشیء
متوقفا علی الاخر ومحتاجا الیه فی تحققه ولا یکون ذلک الاخر محتاجا الیه فی تحققه
متحققا فی جمیع الصور التی تکون للهیة بالقیاس الی الصفات الذاتیة له والصفات
التی استفادتها لا بأس علی ما مر تفصیله فی الحاشیة السابقة والتعلیقة السابقة
ماذکر الفرد ام اقول هذا تامل فان محصل اشکال الفاضل الشارح ان المراد
اما اخذ الماهیة لا بشرط شیء او اخذها بشرط لا شیء وعلی الاول لا یثبت استحقاق
العدم فان الثابت فیها سلب الضرورة عن الطرفین او التساوی وعلی الثانی فیکون
ماخوذة بالذات وما بعده ومحصل الجواب ان المراد الاول لکن مع التعیین الی
الذهن ملاحظة شرط وجود ما فیه بکونها مع الغیر لم یکن بین اخذها مع عدم الغیر واخذها
لا مع اعتبار وجوده وعدمه فرق فی استحقاق العدم وفیه انه کما یشترط فی وجوده
المعین وجود الغیر یشترط فی عدمه عدمه وقوله لا انها ان لم یکن مع وجود الغیر ام بریدته
انها ان یضم ما لم یکن مع عدم الغیر لیعدم بطلان الکل اشتراطا کونها ولا کونها بعینها مع
کون غیره او مع عدم کون غیره وذلک شأن فی اخذها لا بشرط شیء والفطانة
تکون فی قول الشیخ ام اقول یمکن حمل مراد الشیخ وحمل عبارته علی وجه لا یحتاج الی هذه
العنایة ویندفع اشکال الفاضل الشارح وذلک بان یکون قوله اولا یکون له وجود مطلقا

قوله المستحق العدم ویکون القسم الاول اشارة الی ما اراده بعض من ان
العدم اولی بالممکنات سیما غیر القارة والثانی اشارة الی ما هو الحق عند الکل وهو انه
لا یکون له وجود لو انفرد عن موجده وهذا المعنی هو معنی الحدوث الذاتی ولذلک قال
فی النتیجة قوله الشق الثانی وسماه الحدوث الذاتی ولا یخفی ان قولنا لا یکون له وجود
لو انفرد لا یستلزم ان یکون له عدم او لا یکون الا العدم مسکوت عنه اثباتا ونفیا
ما یدفع اشکال الفاضل الشارح واما اخذه من القسم الاول فبان یدعی استحقاق
العدم لا یقتضی ضرورته حتی یکون مستقابل هو اعم من الاولویة الغیر البالغة حد الضرورة
ولما کان الکلام فی الموجود عن الغیر سقط الاستحقاق المتحقق فی ضمن الامتناع فظهر
ان قوله فان المستحق للاوجود هو الممتنع علی الاطلاق غیر صحیح یرید ان منه
قوله ان الحق ام اقول حمل مراد الشیخ علی اثبات ان الحق لا یتخلف عن علته التامة
لا یخلو من بعد فان الفصول التالیة المذکورة بعد هذا التنبیه الی قوله کل شیء لم
ثم کان الحق لم یبق شیء منها مبین ولا اثر من المدعی المذکور والاقرب الصواب
ان غرضه فی هذا الفصل بیان العلة التامة للوجود التی یقتضی بها وجود الشیء وانها
قد یکون بسیطة وقد یکون مرکبة من الاجزاء الشرائط وغیرها وقد مر بعد منه فیما سلف
ثم سیاقه هذه الفصول الاتیة ان یقتضی وجود المعلول بعلته قد یکون دائما کوجود ما
لیزول بذلک الاستبعاد فی کون بعض المعلولات قدیما ولیعلم القول بان کل
معلول مسبوق بالعدم فی الخارج علی ما هو رای المتکلمین باطل ویجی انه الغرض الاصلی

والجواب ان الشيخ لم يقل الخ والحق ان البديهة انما تقتضي والحكم بان العلة التامة علته
اى الموجدة للمع الموجود يجب ان تكون موجودة واما العلة التامة فيجوز ان تكون
معدومة باعتبار انعدام بعض الاجزاء والشرايط الا يرى ان من اجزاء العلة
التامة للفعل الصادر عن المختار الغاية الموجودة فى الذهن المعدومة فى العين حيث
هى علة والانعدام الجزء يستلزم انعدام الكل فالعلة التامة معدومة وكذا لبعض الشرايط
وارتفاع الموانع وعدم الم الخ المراد من هذا الكلام الاشارة الى العلة التامة
لعدم المع وانما تحقق بعدم العلة التامة للوجود سواء تحقق ذلك العدم بعدم احد اجزائها
او بعدمها باسرها ليظهر الفرق بين الافتقار فى الوجود الى العلة التامة والافتقار فى العدم
من انه يجب فى الوجود تحقق جميع اجزاء العلة التامة المركبة وفى العدم يكفى رفع واحدها
ما يتوقف عليه وجود المع ما دام لم يكن شىء مما يحتاج الخ القسم منه الاشارة
الى ان وجود العلة اذا كانت دايما كان المع دايما ايضا وكذا فى جانب العدم وان
كان وقتا ما فوقتا فينبغى العلة فى الوجود المطلق المنقسم الى الدايم والموقت وفى العدم
كذلك فتدبر موضع حقايته الخ وذلك لانه ليس اثبات ان الابداع اعلى مرتبة
من التكوين والاحداث الا بالبرهان وهو ان من المبدعات ما ليس لتكون
كالمادة ومنها ما ليس لمحدث كالزمان وايضا ما يتوقف عليه الاحداث والتكوين
كالمادة والزمان مبدع فلا يتحقق احداث وتكوين بدون تحقق امر متصف بالابداع
وكل موقوف عليه فهو اعلى مرتبة من الموقوف فكل شىء لم يكن ثم كان الخ

التوقف

الغرض من هذا الفصل الاشارة الى ان الممكن لا يقع احد طرفيه بامكانه المحت بل يحتاج
الى علة خارجة عنه تفيد وجوب احد الطرفين فيقع بها ليظهر بطلان التخلف واثبات
الوجوب السابق على وجود المع وهذا القيد مشار هذا المدعى عن المذكور فى النمط الرابع
فى قوله ماحقه فى نفسه الامكان فليس يصير موجودا من ذاته فان المراد منه بيان
ان الممكن لا يوجد الا بعلة تغايره والمط ههنا اثبات الوجوب السابق الذى
افادته العلة التامة والاشارة الى ان المع لا يقع بالامكان المحت وان كان
مقرونا بعلته التامة كما زعمه بعض المتكلمين واعلم ان المنكرين للوجوب السابق
على وجود المع افترقوا فرقتين احديهما زعمت ان المع باق عند استتمام العلة
وتحقق جميع ما يتوقف عليه وجوده على صرافة الامكان ومحوضة التساوى حتى ان
حال وجود العلة غير ممتازة عندهم عن حالة عدمها بالنسبة الى المع ولا يحدث
للمع بسبب العلة التامة اولوية سابقة على وجوده فضلا عن الوجوب ومع ذلك
هم القائلون بجواز التخلف ووقوعه ايضا وثانيتهما قالوا يحدث للمع من علته اولوية
يقع المع بتلك الاولوية الخارجية وهم يجوزون التخلف والمذهب الاول بين
البطلان يعرفه من له ادنى غريزة فانه اذا رجع نفسه وجدان ترجيح احد المتساويين
على الآخر بلا مرجح محض محال ولا ينفع المرجح الذى نسبته الى الطرفين على السواء
على ما يتبين اذ ليس هذا المرجح فى الحقيقة الا الفاعل فقط من دون ضميمة المرجح
وان توقف احد فيه بسبب عدم التصور على ما هو حقه يكفى الميزان وتنفر الدوا

من صرت ما يوم واليه اشار الشيخ بقوله وان كان قد يمكن للمحقق ان يذهل عنه
ويفزع الى ضرب من البيان ثم اشتغل بابطال المذهب الثاني وقال وبهذا الترجيح
والتخصيص الخ ومحصله ان تلك الاولوية ان كانت مفضية الى الوجوب بان
لا يمكن ان يتخلف الاثر عن علته معها الى تلك الاولوية ومعها فالنزاع ليس الا
في اللفظ وتسمية للحالة المستفادة من العلة تارة وجوبا وتارة اولوية وان
كانت غير مفضية اليه لكان الاثر مع تحققها في حد الامكان باقيا على الحالة التي له
من ذاته فقط وهو الامكان اذ لا وجه للامتناع فيعود الحال في طلب السبب الرجحان
المحدث لا يكون واجبا اقول المحدث اي الموجود المسبوق بالغير لا يكون
ممتنعا والا لم يكن موجودا ولا واجبا والا لم يكن مسبوقا بالغير سواء كان زمانا او عدما
فهو ممكن وكل ممكن يسلب عنه ضرورة العدم والوجود فهو محتاج في ترجيح احد الطرفين الى علة
مرجحة والمراد بالترجيح الترجيح المفضي الى الوقوع اذ الاحتياج الى العلة للممكن انما هو فيه
اصل الترجيح وان كان غير مفض كما في صورة الاولوية الذاتية الغير البالغة الى الوجوب
فلا يقدح في الاحتياج الى ما يرجح وقوع احد الطرفين على الآخر فلا يرد ان العلة
المرجحة لعلها ذات الممكن اذ لم تبطل الاولوية الذاتية فافهم   فان كان ممكنا عاد
الكلام الخ اي ان كان صدور الاثر عن علته التامة ممكنا بان يقع معها تارة ولا يقع
اخرى بان يتخلف عنها كما هو مذهب بعض المتكلمين عاد الكلام في سبب ترجيح اي
الوقوع على عدمه واحتيج باعادة المقدمة السابقة الى سبب آخر ليفيد الترجيح ثم هذا

السبب

ثم هذا السبب ان افاد وجوب صدور الاثر عنه ثبت المدعى وان لم يفد بل كان
الاثر باقيا على امكانه كما كان لزم الافتقار الى سبب آخر وهكذا الى ما لا
نهاية له فيلزم افتقار كل معلول في وقوعه الى علل غير متناهية فلا يقع لان
ما توقف وجوده على اجتماع امور غير متناهية وجودها بالفعل محققة لا يكون
موجودا ويلزم الخلف خلاف المفروض اذ كل ما فرض سببا فهو غير سبب اذ لا يقع
معه الاثر قطعا وفيه نظر لان القائلين بالتخلف المنكر للوجوب السابق فرقوا
بين الترجيح بلا مرجح بمعنى الفعل بلا فاعل والترجيح بلا مرجح بمعنى الفعل بلا داع
مخصص به وحكموا بامتناع الاول وهو الذي عبره الشارح المحقق هكذا واما
الثاني فهو مذهبهم وادعوا صحته ثم انهم قالوا ايضا بالفرق بين امكان الشيء في نفسه
مع قطع النظر عن علته وامكانه حال استتمام علته وملاحظة معها تامة بانه يمتنع وقوع
الشيء مع الامكان الاول وهو دون الثاني اذ المهد لك هذان الاصلان وبان
لك هذان الفرقان فلعلهم ان يجيبوا عن هذا الدليل بان المختار بعد عود الكلام
عن سبب ترجحه ان سبب الترجيح العلة التامة الغير الموجبة ولا المخففة بجانب الوقوع
فان قيل عليهم لما كانت نسبتها الى الطرفين على سواء فلم يقع احدهما دون الآخر
قالوا بجواز الترجيح بلا مرجح بالمعنى الثاني فلا يلزم عليهم التسلسل في العلل ولا خلاف
المفروض لان السبب عندهم ما يوقع الاثر مقارنة على وجه الافتقار لا ما كان التحقق تحقيقية
الاثر بالوجوب فان قيل عليهم اذا تحقق السبب التام ولم يتحقق الاثر بل تحقق عدمه فعدمه

فيكون

يكون مستندا الى ذاته لا الى عدم علة لان العلة نفسها موجودة على هذا الفرض
موجب
ما فرض معلولا ممتنعا لاقتضاء ذاته العدم قالوا العلة التامة كما يكون سببا غير
للوجود كذلك يكون هي بعينها سببا غير موجب للعدم واستناد المعدوم
الى الوجود ليس بمحال انما المحال استناد الوجود الى المعدوم فان قيل عليهم فلا
يكون بين وجود العلة وعدمها بالقياس الى المعلول فرق فان كلا منهما يكون
سببا لعدم المعلول قالوا وجود العلة قد يقارنه وجود المعلول كما يقارنه عدمه بخلاف
عدم العلة
عدم العلة فانه لا يقارنه الا عدم المعلول ضرورة امتناع التخلف في جانب
ولا تحقق المعلول بلا علة واستناد وجود الممكن اما الى ذاته فيكون واجبا لا ممكنا
او الى عدم علته وهو بديهي الاستحالة واما ما قيل من ان عدم المعلول لا يحتاج الى سبب
فان ارادوا بالسبب الموجود فالامر كذلك الا انه لا ينفي الاحتياج الى سبب
عدمي هو عدم السبب وان ارادوا الموقوف عليه مطلقا فنفي احتياجه اليه
مكابرة ضرورة ان الممكن كما يحتاج في الاتصاف بالوجود الى جانب كذلك
يحتاج في الاتصاف بالعدم اليه غاية ان الجانب المحتاج اليه في الصورة الثانية
عدمي فان كل صفة سواء كانت عدمية او وجودية او عدما او وجودا لا تقتضيها
الماهية
بما هي هي فان اتصاف الماهية بها او حملها عليها بالفعل يحتاج الى جانب منها ولا فرق
في ذلك بين الوجود والعدم ولقد اكتفينا ببعض مقالاتهم في هذا الموضع ونقل
الاكثر منه اضاعة للزمان فتدبر لا على سبيل الوجوب الخ فالواجب صدور

الفعل عن الفاعل وضرورة ترتبه على الفاعل التام ينافي اختياره والجواب
ان الوجوب والضرورة الطبيعيين اي اللذين لا اختيار بهما على الفاعل وارادته
ينافيان الاختيار واما المقارن للعلم والارادة فلا بل يؤكدان الارادة
والاختيار اذ الفاعل بالارادة والاختيار من يعلم فعله الصادر عنه بملاحظة
جزئية
الطرف الواقع وان صار بعدها صدوره عنه ضروريا وكم من الفرق بين
هذه
الضرورة والضرورة الطبيعية فتامل يريد بيان ان الواحد الحقيقي الخ
اي الواحد من جميع الجهات هو الذي لا انقسام فيه لا وجودا ولا وهما ولا خارجا ولا
عقلا سواء كانت الى الماهية والوجود او الى الجنس والفصل وبالجملة فالحقيقة في
كل صفة غاية بعدها عن مقابلها فان الموجود الحقيقي ما يمتنع عليه جميع انحاء
العدم وكذا الواحد الحقيقي وهذا الواحد لا يكون معلولا والا لكان له ماهية ووجود
لان كل معلول له وجود وماهية فان المعلولية فرع الامكان والامكان بسبب ضرورة
العدم والوجود للماهية ولا يكون الشيء متعدد القيام برهان توحيد الوجود الحق
الواحد بلحاظ علية ومعلولية واحدا بالعدد فيتبين من الاحتمالات الاربعة هذا الا
واحدا
والاحتمالات هذه كون المعلول والعلة كليهما واحدين بالحقيقة وكون المعلول
بالحقيقة والعلة واحدا بالعدد وعكسه وكونهما واحدين بالعدد وللزوم الا بين
الوحدة الحقيقية للعلة والعددية للمعلول ثم امتناع بعض الاحتمالات اي علية الاحد لاحدهما

غير علية للاخر او منه كون الشئ بحيث يجب منه الآخر فعلية له اشارة الى ان هذا
التنبيه لايتوقف له على اثبات الوجوب السابق للشئ بل يكفى فيه حدوث العلية
وتقريره ان العلية من الاضافات المتوقفة فى التحقق على ملاحظة الطرفين ولا شك
ان الامور الاضافية تختلف باختلاف الاطراف فعلية هذه العلة لهذا
الاخر غير عليتها لذلك الآخر لان هذا غير ذلك لمفروض ههنا ان الوصفين اى
ما بين الاضافتين المسماتين بالعليتين ان كان شيئين لم يصدر عن الواحد
اثنان وان كان واحدا له وصفان لم يكن واحدا حقيقيا بل فيه تكثر الصفات وقد
فرضناه واحدا حقيقيا هف اما ماهيته والا لانه موجود يعنى ان تينك الحيثيتين
اما بان ابالماهية الفذ التى فرضناها واحدة بان يكونا من مقومات الماهية او الوجود بان
يكونا من مقومات وجودها او بالتفريق بان يكون احدى الحيثيتين ثابتة للماهية
والاخرى للوجود والجميع مشترك فى منافاته للوحدة الحقيقية واستدعائه لزيادة الوجود
على الماهية وهو خلاف المثبت بالبرهان والمفروض فى المدعى وعند هذا ظهر ان
ما اورده المحقق قدس سره فى حل هذا المقام لا يخلو عن خلل سيما فى توجيه المقرر
فتأمل على تغاير حقيقتهما اى تغايرهما فى العقل سواء كان التغاير بالتشخص
او بالصنف او بالنوع او بالجنس كالرومى والزنجى وهذا الكاتب وهذا الضاحك
والانسان والفرس فى تقرير هذا المعنى اى كفاية هذا القدر فى

بهذا المعنى اى فى كفاية المدعى نظر لان غاية ما لزم منه اتصاف الواحد بصفتين
متمايزتين اعتباريتين وهذا لا يقدح فى وحدته الحقيقية بمعنى عدم الانقسام
كما وعقلا وخارجا وفرضا ولو فسر الواحد الحقيقى بما لا ينقسم اصلا ولا يتصف
بالصفتين الانتزاعيتين الاعتباريتين يتوجه القول بان الواحد
بهذا المعنى ليس له فرد ضرورة ان كل ما فرض فى تصوير مراتب الوحدة
منجر فى الملاحظة العقلية المقارنة بالصفات الاعتبارية ومنشائية لجهات
متكثرة فان كانتا من لوازمه ما دام اى ذانك الشيئان ان كانتا من لوازم
الواحد الحقيقى المفروض عاد الكلام الاول وهو ان ملزوميته لاحدهما غير ملزوميته
للاخر فى المفهوم وتغاير المفهومين يدل على تغاير الحقيقتين فالملزوميتان اما
ان يكونا من اللوازم او من المقومات فان انتهى الكلام الى المقوم يلزم تركيب
الواحد المفروض واحدا حقيقيا وان لم ينته يلزم التسلسل والبه اشار بقوله ولم
يقف وفيه نظر لان غاية ما لزم منه عدم انتهاء سلسلة الاوصاف الاعتبارية
ولا محذور فيه فان ادعى منافاته لوحدة ذات الموصوف كان الجواب ما مر
على ان لقائل ان يقول جهة ملزوميته لهذا اللازم عين جهة ملزوميته لذلك
اللازم او جهة متقومة بهذا الشئ عين جهة ملزوميته لذلك اللازم وتعدد اللازم من
انما يكون بالذات لا الملزوميتها اذ لم حيث تعدد ان تعدد اللازم لا يوجب تعدد اللزوم
وبالجملة فان الواحد من جميع الجهات يجوز ان يلزمه امور متعددة بالذات متكثرة بالجهة

يكون جهة ملزومية لغائلتين جهة ملزومية لذلك وذا الاستلزام الحاصل للوازم او
تفاسيرها للذات والمهية لا بالاضافة والاعتبار فهناك اذا من مقدماته او
اقول الاستلزامات العقلية في هذين الشيئين اي العلتين او الوجهين بسببية
كونهما متقومين وكونهما لازمين وكونهما متضايفين متعارفين وكون احدهما متقوما
والآخر لازما ومعارضا وكون احدهما لازما والآخر معارضا لكن الاستلزام
المفارق مفردا ومركبا يسقط بملاحظة مقدمة هي ان كل صفة لا يكون لازمة
لموصوفها باحد انحاء اللزوم فان اتصاف الموصوف بها يتوقف على جاعل ضرورة
انها بالقياس الى ملاحظة موصوفها فقط في مرتبة الامكان فيحتاج تعليلها الى
شيء او كان الواحد الحقيقي واجبا لا يحتاج بنحو من انحاء الاحتياج الى غيره سيما
في عليته وصدور معلوله الاول عنه لم يكن هذا الوصف معارضا ولم يبق منقسم
المهية الا بمحصل التوجيه ان انقسام الحقيقة لازم على كل تقدير من التقادير الثلث
فان المراد بها الهوية العينية والتشخص الخارجي وانقسامها يكون تارة بالتحليل
الى الاجزاء العقلية وتارة بالتحليل الى المهية والوجود وتارة بعروض التفرق
والانقسام بخلاف انقسام المهية فانه لا يصح الا الى الاجزاء العقلية فلا يتاتى
الا الشق الاول لكن البعض يتوسط البعض الخ هذه المسئلة اعني ان
كل موجود واحد من جميع الجهات فان معلوله الاول لا يكون الا واحدا من
المقدمات التي بني عليها كثير من البراهين الحكمية على وحدانيتها سيما في الالهيات

واكثر

واكثر الحكماء ادعوا انها من الاوليات وبعضهم ادعى انها من الحدسيات
وبالجملة لا مجال لاقامة البرهان عليها وما ذكره الشيخ من حكاية الوجوب والتشبه
المحقق عن حديث العلية فيرد عليها ان هذا الدليل لو تم لدل على ان الواحد من
جميع الجهات لا يكون مصدرا لاثرين ولو بتوسط وذلك لانه لو كان له معلولان
احدهما معلوله الاول الصادر عنه بلا شريطة وسط كالعقل الاول والثاني
بشريطة كالثاني فنقول هذه الذات المجرد البحت علة تامة للاول وعلة ناقصة
للثاني بل علة فاعلية لجميع الممكنات ومفهوم العلة التامة غير مفهوم العلة الناقصة
او الفاعلية وكذا مفهومي العليتين اي الاضافتين وتغاير المفهومين يدل
على تغاير الحقيقتين الخ ما استند لو اريد فهذا الدليل يدل على ان الواحد من جميع
الجهات لا يكون علة تامة لشيء وناقصة لشيء او فاعلية له وهو باطل
اتفاقا وعقلا فتدبر والفهم يجوز ان يقتضي ذلك الواحد من جميع الجهات
بالذات جهة من الجهات الاعتبارية النفس الامرية وبتوسطها جهة اخرى
كذلك الى غير ذلك ثم يصدر عنه بتوسط تلك الجهات
اثار عينية متعددة ولا ينثلم ذلك في وحدته
الحقيقية الذاتية

م م م

